

التحديات الاستراتيجية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية (2010-2016)

The strategic challenges of the GCC countries in light of regional and international changes (2010-2016)

اعداد

أحمد إبراهيم الأنصاري

المشرف

الاستاذ الدكتور محمد القطاطشة

قدمت هذه الرسالة إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

آيار-2017

تفويض

أنا الطالب أحمد إبراهيم الأنصاري أفوّض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات أو المنظمات أو الهيئات والمؤسسات المعنيّة بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم : أحمد إبراهيم الأنصاري

التاريخ: 24 / 5 / 2017

التوقيع: أحمد الأنصاري

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: التحديات الاستراتيجية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية (2010-2016)، وأُجيزت بتاريخ 6/ 5/ 2017.

- أعضاء لجنة المناقشة: -

أ. الاستاذ الدكتور محمد أحمد القطاطشة مشرفًا التوقيع..........

ب. الدكتور محمد بني عيسى رئيساً التوقيع..........

ج. الدكتور عبد الحليم العدوان ممتحنًا خارجيًا التوقيع..........

الشكر والتقدير

تم بعون من الله وتوفيقه.. الانتهاء من هذا الجهد الأكاديمي، وأنتهز هذه الفرصة للتقدّم بخالص الشكر ووافر العرفان وعظيم الامتنان إلى المشرف على هذه الرسالة الأستاذ الدكتور محمد القطاطشة الذي أحاطني برعايته واهتمامه طيلة فترة إعداد هذه الدراسة، وكان لنصائحه القيّمة الدور الكبير في إتمام هذا العمل وإخراجه بالصورة التي عليها.

وأتقدم بالشكر الجزيل وفائق الاحترام والتقدير إلى الأساتذة الكرام رئيس لجنة المناقشة وأعضائها الذين اقتطعوا من وقتهم الثمين شيئاً كثيراً في قراءة الرسالة ووضع ملاحظاتهم السديدة بشأنها ومناقشاتهم الحكيمة التي أثرت الدراسة، وإلى أساتذتي في قسم العلوم السياسية في جامعة الشرق الأوسط، أقدم الشكر والعرفان لما بذلوه من جهود خلال السنة التحضيرية التي مكنتني من الوصول إلى هذه المرحلة من جانب البحث العلمي. وأتقدم بالشكر لعمادة الدراسات العليا، وإلى رئاسة جامعة الشرق الأوسط، وإلى كل من أسدى إليّ نصيحة، أو قدّم لي معلومة تخصّ الدراسة وتخدمها، إلى كل هؤلاء وغيرهم الشكر وبالغ التقدير والرفعة.

أحمد إبراهيم الأنصاري

الإهداء

أهدي هذا العمل الأكاديمي

- إلى وطنيّ الغالي .. مملكة البحرين القلعة الزاهية.... جوهرة الخليج العربي.....
- إلى سيدي.. جلالة الملك المفدّى...قائد مسيرة البناء والازدهار....وراعي العلم.....
- إلى والدي رحمه الله.. شجرة الطيب والحنان... وعنوان المحبة والكبرياء... معلمي الأول.... له في النفس شوق وحنين .. اسكنه الله فسيح جناته ..
- إلى والدتي منبع الطيبة... من احاطتني بالحب والحنان ..
- إلى زوجتي رفيقة دربي... النفس الطيبة .. والروح الوثابة ...
- إلى أبنائي جيل المستقبل ... المدافعين عن الوطن الغالي .. وبناة مجده...
- إلى الغيارى من أبناء شعبي الأصيل وشعوب دول مجلس التعاون لدول الخليج العربيه ...
- إلى كل من قدم لي المساعدة والعون...

أهدي جهدي المتواضع

أحمد إبراهيم الأنصاري

قائمة المحتويات

التحديات الاستراتيجية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية (2010-2016)

إعداد

أحمد إبراهيم الأنصاري

أشراف

الاستاذ الدكتور محمد القطاطشة

الملخص

هدفت الدراسة التعرف على التحديات الاستراتيجية التي تواجه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية خلال الفترة (2010 –2016)، بيان تأثير التحديات الاستراتيجية التي تواجه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، على بيئة الأمن الإقليمي في منطقة الخليج العربي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية.

وتقوم الدراسة على فرضية رئيسة مفادها: ثمة علاقة ارتباطية بين التحديات الاستراتيجية التي تواجه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وبيئة الأمن الإقليمي الخليجي جراء عدد من المتغيرات الإقليمية والدولية. ومن أجل اختبار صحة هذه الفرضية اعتمدت الدراسة منهجي الوصفي التحليلي والتحليل النظمي.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات من بينها: واجه الجناح الشرقي للإقليم العربي وما يزال، مجموعة من التحديات الاستراتيجية التي جاءت على شكل عدد من الأزمات والتطورات الميدانية الحاصلة في أغلب الدول التي يتشكل منها، إن أسباب حصول المتغيرات الاستراتيجية

المؤثرة في بيئة الأمن الإقليمي الخليجي يكمن في تضارب توجهات الإستراتيجيات الإقليمية والدولية تجاه قضايا هذه المنطقة بالغة الحيوية للمصالح الدولية.

وأوصت الدراسة بضرورة مواجهة التحديات الاستراتيجية التي تتعرض لها بيئة الأمن الإقليمي الخليجي بقوة واقتدار، من خلال العمل على توفير مستلزمات التكامل الإقليمي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بجميع صوره (السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية)، والتصدي لأهداف استراتيجيات القوى الإقليمية المتنافسة على النفوذ في منطقة الخليج العربي عبر توحيد المواقف تجاه الأزمات الإقليمية والدولية، ووضع برامج وسياسات نفطية خليجية والاتفاق على حدود انتاج موارد الطاقة بما يقلل من قدرة الدول الصناعية الكبرى التحكم بأسعار النفط، الذي يعد المصدر الرئيس للموازنات المالية في الدول الخليجية.

الكلمات المفاحية: التحديات الاستراتيجية، دول مجلس التعاون، دول الخليج العربية ، المتغيرات الإقليمية والدولية.

The strategic challenges of the GCC countries in light of regional and international changes (2010-2016)

Prepared

Ahmed Ibrahim Al-Ansari

Supervision

Prof. Mohammed Alqtatsha

Abstract

The study aimed to identify the strategic challenges faced by the GCC countries in light of regional and international changes during the period (2010-2016), the impact of the strategic challenges facing the GCC countries. The Gulf region, the regional security environment in the Gulf region in light of regional and international changes.

The study is based on a main hypothesis: There is a correlation between the strategic challenges facing the GCC countries and the regional security environment due to a number of regional and international variables. In order to test the validity of this hypothesis, the study adopted descriptive analytical methodology and systemic analysis.

The study reached a number of assumptions, including the Eastern wing of the Arab region, which is still facing a set of strategic challenges that came in the form of a number of crises and field developments occurring in most of the countries that constitute them.

The reasons for the strategic variables affecting the regional security environment are in a conflict of orientations of regional and international strategies towards the issues of this region is vital to international interests.

The study strongly and effectively recommended the necessity to address the strategic challenges facing the Gulf regional security environment, by working to provide a regional integration among the GCC countries of the Gulf in all it forms (political, economic, security and military), and adopting the goals of competing regional powers, strategies for influence in the region of Arabian Gulf through the unification of attitudes towards regional and international crises, and the development of programs and policies of Gulf oil and to agree on the limits of the production of energy resources, thereby reducing the ability of major industrialized countries to control oil prices, which is the main source of financial budgets in the Gulf states.

Keywords: The strategic challenges, GCC, regional and international changes

الفصل الأول

خليفة الدراسة وأهميتها

الفصل الأول

خليفة الدراسة وأهميتها

المقدمة

لعبت المتغيرات الاستراتيجية الإقليمية والدولية دوراً في التوتر الحاصل بين القاطنين على ضفتي الخليج العربي بعد أن دخلت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في حالة من القلق الدائم منذ سقوط نظام شاه إيران محمد رضا بهلوي عام 1979، وتطل هذه المتغيرات بعنوة على تفاعلات الأحداث التي تجري في العلاقات الداخلية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والجمهورية الإسلامية الإيرانية.

لقد أفرزت المتغيرات الاستراتيجية الإقليمية والدولية عن نتائج لم يكن لشعوب دول هذا المجلس دوراً فيها بعد اندلاع الثورة الإيرانية التي تم الإعجاب الحذر بها والتقدير المخيف منها، على الرغم من أن الثورة حققت أمراً جلياً تمثل بإسقاط الشاه الذي كان يعد من أقوى الدكتاتوريين في زمانه، وكان مسانداً لإسرائيل عدو العرب والمسلمين. ولم يكن أعجاب أبناء المنطقة بطابع الثورة الإسلامية في إيران كافياً لتحقق الآمال المعقودة لحل المشكلات الإقليمية التي كانت قائمة في عهد الشاه، إذ أن غمرة الإحساس بالإعجاب لم تدم سوى مدة قصيرة غابت فيها حقيقة أن الثورة قد أوصلت إلى الحكم نظاماً يختلف عن أنظمة الحكم القائمة في المنطقة، ومما زاد من الإحساس بحدة هذه المشكلة، طبيعة التركيبة المذهبية للغالبية العظمى من سكان دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، يقابلها الغالبية المذهبية المختلفة للسكان في إيران، الأمر الذي أوجد تهديداً كبيراً زادت حدته جراء صعود الإسلام السياسي في المنطقة، واجتمع السببان ليُظهرا أن الثورة الإيرانية باتت تشكل تحدياً واجهته دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية جراء التوجهات التي جاءت بها أولويات قادة هذه الثورة (العجمي، 2011: 387).

وبعد مرور ثلاثة عقود من الظروف الاستثنائية لجميع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، شهدت دول المنطقة خلال السنوات 2010–2016، عدد من التحديات الإستراتيجية التي كان لها أثر كبير في بيئة الأمن الإقليمي الخليجي، كونها لم تكن مألوفة خلال المراحل التاريخية السابقة منذ المنعطفات الإستراتيجية التي لعبت دوراً كبيراً في قيام النظام الإقليمي في الشرق الأوسط حينما تقاسمت فرنسا وبريطانيا ممتلكات الدولة العثمانية، فانهار هذا النظام سريعاً مع بوادر المتغيرات الإقليمية والدولية التي بدأت بسقوط النظام العراقي عام 2003، وصولاً إلى ثورات الربيع العربي التي تهاوت جراءها عدد من أنظمة الحكم، وصعود الفاعلين المحليين من غير الدول وأخذهم زمام المبادرة في المقدرات السياسية لعدد من دول المنطقة، كحركة الأخوان المسلمين في تونس ومصر وليبيا، وحركة أنصار الله الحوثية في اليمن، وما تبعها من تداعيات أفرزتها ظروف المنطقة كالأزمة السورية وتنامي ظاهرة الإرهاب.

وقد عُدّت هذه المتغيرات الدولية والإقليمية نتيجة طبيعية لتضارب التوجهات الإستراتيجية تجاه قضايا هذه المنطقة بالغة الحيوية للمصالح الدولية، إذ إن التدفق الكثيف للنفط وبأسعاره السائدة خلال هذه الفترة أحدث تلك المتغيرات، وخلق أوضاعاً جديدة تمثلت بنمو التطلعات لدى بعض الأطراف الإقليمية كالمشاريع الإقليمية لدول الجوار العربي في القارة الآسيوية مثل المشروع الإستراتيجي الإيراني تجاه الشرق الأوسط بوجه عام ومنطقة الخليج العربي بوجه خاص، والمشروع الإستراتيجي التركي تجاه المنطقة العربية، والمشروع الإسرائيلي تجاه منطقة الشرق الأوسط، هذه المشاريع التي لم تكن مريحة بالنسبة للقوى الكبرى في العالم، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي اتبعت أدوات مختلفة لتنفيذ إستراتيجيتها في النظام الدولي الذي قام بعد انتهاء الحرب الباردة، مثل استخدام القوات المسلحة في مواجهة سياسات النظام العراقي السابق، كما

سعت الولايات المتحدة الأمريكية منع فرض أية تغيرات في بنية النظام الإقليمي الخليجي، والسيطرة والتحكم في برامج التسلح الإقليمي، والتنظيم الدفاعي والأمني، وربط المنطقة بالاقتصاد العالمي، ثم ضمان أمن إسرائيل ودمجها في إقليم الشرق الأوسط (شبلي، 2014: 8).

مشكلة الدراسة

شهدت منطقة الخليج العربي على أثر الاحتلال الأمريكي للعراق تغيراً ملموساً في ميزان القوى في النظام الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، إذ إن هذا الاحتلال لم يرتب آثاراً على مستوى منطقة الخليج العربي فحسب بل تعدت آثاره لتشمل منطقة الشرق الأوسط، وأصبحت الأخطار المحدقة بمنطقة الخليج العربي هي أكبر مما بات معلوماً، الأمر الذي أفرز عن عدد من التحديات الاستراتيجية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الفترة 2010-2016.

لذا فإن مشكلة هذه الدراسة تكمن في الإجابة عن التساؤل الرئيس الذي مفاده: كيف أثرت التحديات الإستراتجية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على الأمن الإقليمي الخليجي، في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية وذلك خلال الفترة 2010 - 2016؟

أسئلة الدراسة

ستحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما التحديات الاستراتيجية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ؟
2. ما المتغيرات الاستراتيجية المؤثرة في بيئة الأمن الإقليمي الخليجي؟
3. ما تأثير التحديات الاستراتيجية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على بيئة الأمن الإقليمي في منطقة الخليج العربي؟

أهداف الدراسة

1. التعرف على التحديات الاستراتيجية التي تواجه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية خلال الفترة (2010 –2016).
2. بيان تأثير التحديات الاستراتيجية التي تواجه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، على بيئة الأمن الإقليمي في منطقة الخليج العربي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية.

أهمية الدراسة

تتضمن أهمية الدراسة جانبين عملي (تطبيقي) وعلمي (نظري) كالآتي:

1. الأهمية العملية (التطبيقية): تكمن الأهمية العملية للدراسة في أنها تقدم خيارات عدة مبنية على أسس تكون ذات فائدة لصانع القرار والمحلل السياسي في المنطقة، عن مدى تأثير التحديات الاستراتيجية في بيئة الأمن الإقليمي الخليجي .
2. الأهمية العلمية (النظرية): توفر فرصة للكتاب والمهتمين والمتابعين للشأن الدولي الاطلاع على التحديات الاستراتيجية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية.

فرضية الدراسة

تقوم الدراسة على فرضية رئيسة مفادها: ثمة علاقة ارتباطية بين التحديات الاستراتيجية التي تواجه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وبيئة الأمن الإقليمي الخليجي جراء عدد من المتغيرات الإقليمية والدولية. وتتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الآتية :

1. إن الخلافات الدولية والتجاذبات الإقليمية أدخلت بيئة الأمن الخليجي في اضطرابات وتوترات جعلت دول المنطقة تعاني من انفلات أمني واختراق طائفي من تنظيمات مسلحة عابرة للحدود.
2. إن التناقضات في المواقف والمصالح والتحالفات بين دول منطقة الخليج العربي لم تمنع تصاعد رغبة الدول الخليجية المستقرة في الإمساك بمصيرها عبر تجميع صفوفها وتوحيد جهودها، وتنسيق سياساتها لإقامة تحالف مرن ومستقل يحمي مصالحها ويثبت مواقفها.

حدود الدراسة

الحدود الزمانية: تغطي هذه الدراسة فترة زمنية تمتد للأعوام (2010– 2016)، وهي الفترة التي تخللتها تحولات جذرية على المستوى الإقليمي والدولي، فقد جاء اختيار عام 2010 كونه العام الذي تعرضت خلاله المنطقة العربية لمتغيرات داخلية جعلتها اوثر سلبياً في حالة الأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وقد مهدت لظهور تنظيم (داعش الإرهابي) الذي استطاع فرض سيطرته على أراضٍ واسعة في العراق وسوريا، كما برزت خلال هذه الفترة الأزمة اليمنية، وعلى المستوى الدولي فقد شهدت هذه الفترة عودة الصعود الروسي الداعم للمواقف الإيرانية في كثير من القضايا المحورية المهمة، والتي كان من بينها الاتفاق النووي بين إيران والسداسية الدولية.

الحدود المكانية: دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

الحدود البشرية: شعوب دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

محددات الدراسة

واجه الباحث عدد من المحددات عند اعداده الدراسة كان من أبرزها :

1. عدم موضوعية المعلومات الواردة في بعض المراجع والمصادر الأولية والثانوية ودقتها.
2. تعدد التحديات الاستراتيجية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتنوعها الأمر الذي يزيد من صعوبات ملاحقتها بصورة متكاملة، مما يؤدي إلى تعقيد الموقف الأمني في منطقة الخليج العربي .
3. صعوبة الوقوف عند توجهات التنظيمات العنفية (الإرهابية)، جراء تمددها وسعيها لاستنساخ تجربتها في مناطق جديدة، على الرغم من تعرضها للخسائر الفادحة في سوريا والعراق.

مصطلحات الدراسة

استكمالا للمنهجية اللازمة لإتمام العملية البحثية لا بد من تحديد المفاهيم والمصطلحات التي قامت عليها هذه الدراسة وهي:

التحديات Challenges

يقوم مصطلح التحديات على مجموعة معقدة من الظروف والإشكاليات التي يقوم الأفراد بانتاجها في الواقع والمستقبل بإرادتهم ورغباتهم الواعية وغير الواعية، فالفرد هو الذي يخلق التحديات ويفرزها من جلدته، ويهيئ الظروف المناسبة لإنتاجها(غلوم ، 2010).

ويُعَرِّفْ المفكر الإسلامي يوسف القرضاوي مفردة التحديات قائلاً : هي التساؤلات التي تحتاج إلى إجابات والمشكلات التي تحتاج إلى حلول والاعتراضات التي تحتاج إلى ردود ، هذه الكلمة التي أصبحت تستعمل كثيراً، وعندما نتحدث عن التحديات كأننا نتحدث عن ردود أفعال على ما

يثيره الآخرون عنا أو حولنا فنحن لا نفعل وإنما ننفعل لذا لابد من البحث عن الاستجابات لذلك، بحيث تمثل نوع من فكر ورؤية الواقع ومعالجته " (القرضاوي، 2007).

الاستراتيجية Strategy

لقد عرف كلاوزفيتز (1831–1870) الإستراتيجية بأنها " فن استخدام المعركة لتحقيق أهداف الحرب" (ClausWitz, 1984: 241).

ويعبر هذا التعريف عن سيطرة الطابع العسكري البحت على مفهوم الإستراتيجية في تلك المدة، وقال أنه لفهم الإستراتيجية لا بد من ربط العلاقة بين أطراف متعددة هي : الشعب، والقيادة، والجيش، والحكومة، فالشعب هو منبع الموارد الأولية المادية والبشرية، واقتصاده هو القاعدة التي يبنى عليها الجيش، من حيث حجمه وتسليحه، والقيادة هي التي تُدير الحرب، أما الحكومة فأنها تمثل السياسة. وقد تناول آخرون الإستراتيجية باعتبارها تتألف من مجموع القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية والعسكرية وهي تستعمل ضمن مخطط منظم هادف إلى تحقيق المصلحة القومية، لذا فأنها:

- علم وفن استخدام الوسائل والقدرات المتاحة، وفي إطار عملية متكاملة يتم إعدادها والتخطيط لها، بهدف خلق هامش من حرية العمل يعين صناع القرار على تحقيق أهداف سياستهم العليا في أوقات السلم والحرب (فهمي، 2011: 27).
- فن توزيع وتشغيل القوى المتوفرة في الوحدة السياسية لإتمام أهداف مصلحتها القومية (العكرة، 1981: 114).
- خطة طويلة المدى تتعامل بفعالية مع الفرص والمخاطر في ضوء القوة والضعف والتي تتضمن تحديد المهام والأهداف وتكون لها استراتيجيات أخرى (توماس ، 1990 : 36).

- خطة عمل الهدف منها تحقيق غايات معينة مع وجود نظام خاص من الإجراءات لتنفيذها (خماس ، 1987 : 99).

وبهذا يكون التعريف الإجرائي للتحديات الاستراتيجية : هي الصعوبات الأمنية والسياسية والاقتصادية التي واجهتها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أو المشكلات التي تعترض سياساتها، وحتى تلك التعقيدات التي تحتاج إلى استجابات والتي لا بد أن تكون ضمن إستراتيجية محددة أو تكتيك معين.

مجلس التعاون لدول الخليج العربية

Cooperation Council for the Arab States of the Gulf

في 25 آيار 1981 توصل قادة كل من دولة الامارات العربية المتحدة ، ودولة البحرين ، والمملكة العربية السعودية ، وسلطنة عمان ، ودولة قطر ، ودولة الكويت في اجتماع عقد في ابوظبي الى صيغة تعاونية تضم الدول الست تهدف الى تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين دولهم في جميع الميادين وصولاً الى وحدتها ، وفق ما نص عليه النظام الاساسي للمجلس في مادته الرابعة ، التي اكدت ايضا على تعميق وتوثيق الروابط والصلات واوجه التعاون بين مواطني دول المجلس . وجاءت المنطلقات واضحة في ديباجة النظام الاساسي التي شددت على مايربط بين الدول الست من علاقات خاصة ، وسمات مشتركة ، وانظمة متشابهة أساسها العقيدة الاسلامية ، وايمان بالمصير المشترك ووحدة الهدف ، وان التعاون فيما بينها انما يخدم الاهداف السامية للامة العربية النظام الاساسي (الموقع الرسمي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية).

لذلك فإن مجلس التعاون : هو صيغة تجمع دول منطقة الخليج العربي الست (المملكة العربية السعودية، ودولة الكويت، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة قطر، ومملكة البحرين،

وسلطنة عمان)، وتعد هذه الصيغة فريدة من نوعها في التجمعات الإقليمية، فهي ليست فيدرالية وليست كونفيدرالية، وليست إطاراً مقتبساً وإنما نهجاً محلياً نتيجة التجارب وقرارات المسؤولين الخليجيين ومشاهداتهم لتجارب وحدوية إقليمية أخرى اختفت أو ما زالت قائمة .

المتغيرات Variables

- **المتغيرات اصطلاحاً** : هي عملية تبدل تصيب الأشياء أثناء عملية نموها. كما أن التغير فعل طارئ يعتمد في حدوثه وصيرورته على توافر الحدث والغرض معاً ، ففي مجال السياسة السياسية مثلاً : أتاح أنهيار الأتحاد السوفيتي الفرصة للأنفراد الإمريكي، وفتح الباب واسعاً أمام ترتيب مغاير في العلاقات الدولية، فالتغير في الأوضاع الدولية ظاهرة تأريخية أصيلة. فقد عرفت أوروبا الدولة القومية ونظامها وتوازن القوى ومرت بالقطبية الثنائية وقانون الاستقطاب، فازدياد عدد الفاعلين الدوليين من دول ومنظمات وشركات وأفراد ، ثم جاء انهيار الأتحاد السوفيتي ليسفر عن تربع الولايات المتحدة الامريكية على قمة هرم النظام الدولي، وعليه بدأت السياسة الدولية أمام آلية جديدة من التفاعل السلوكي، وبذلك حدثت تغيرات عديدة أسفر عنها عدد من التحولات الجديدة (الغرباني، 2010).
- **التعريف الإجرائي** : تمكن الباحث من التوصل إلى التعريف الإجرائي لمصطلح المتغيرات فيما يتعلق بهذه الدراسة، مفاده : هي مجموعة التحولات التي مرت بها منطقة الخليج العربي والتي تعد من العوامل المؤثرة في قضية الأمن الإقليمي الخليجي، من خلال كونها عملت على تكريس الخلل في المنظومة الإقليمية التي تعرضت إلى تداعيات كبيرة وصلت إلى حد انهيار التوازن الإقليمي في معادلة توزيع القوى.

الأدب النظري والدراسات السابقة

أولا : الأدب النظري

غالباً ما ترتبط مفردة التحديات بموضوع الأمن الذي يعد من أهم الأولويات لأي دولة من دول العالم؛ فبموجبه تكون هذه الدولة قادرة على حفظ أفراد شعبها أو مؤسساتها أو منشآتها المحلية والإقليمية والدولية، وتهتم الدول دائماً بوضع البرامج السياسية والاقتصادية والأمنية المختلفة المتباينة والمتضاربة وتهيئ مواطنيها ومؤسساتها نفسياً ومعنوياً للتكيف مع متطلبات الأمن، فتعمل الدول على بناء الأفراد المؤمنين بالمواطنة وحرية الإرادة الوطنية الواعية لمتطلبات مراحل ومفاصل مهمة في تاريخ دولتهم لمواجهة الأزمات والتحديات والاستهداف من أي مصادر تهديد لهذه الحالة من الأمن (العربي، 2013: 10).

وقد وجدت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في فكرة الوحدة على المستوين الإقليمي (الجغرافي) والقومي (العربي) بأنها من الأفكار الأساسية التي تخدم حالة الأمن الإقليمي الخليجي، بعد أن أخذت هذه الفكرة تستقطب كثيراً من المؤيدين في الأمتين العربية والإسلامية وإن كان تحقيق الوحدة يأتي متدرجاً من الأصغر (العربي) إلى الأكبر (الإسلامي) (القرني، 1997: 7).

وجاء عرض فكرة الوحدة من قبل قادة مجلس التعاون لدول الخليج العربية قبل تحقيق مشروعهم الوحدودي هذا بعد بروز مجموعة المتغيرات التي مرت بها منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، والخليج العربي بشكل خاص والتي تعد من العوامل المؤثرة في قضية الأمن الإقليمي الخليجي، من خلال كونها عملت على تكريس الخلل في المنظومة الإقليمية التي تعرضت إلى

تداعيات كبيرة منذ اندلاع الحرب العراقية الإيرانية عام 1980 وصولاً إلى انهيار التوازن الإقليمي في منطقة الخليج خاصة والعربية عامة مع خروج العراق من معادلة توزيع القوى في هذه المنطقة، والذي أدى بدوره إلى تنامي النفوذ الإيراني على منطقة الخليج العربي جراء ما تتمتع به من عوامل عديدة تظهر تفوقها على دول مجلس التعاون الخليجي، سواء من حيث المساحة أو عدد السكان، أو تفوقها بالقدرات العسكرية التقليدية، التي يضاف إليها القدرات العسكرية النووية المحتملة، إذ إن الهدف الرئيس لامتلاك إيران للسلاح النووي يقوم على ردع أي تدخل غربي عموماً، وأمريكي خصوصاً في أي صراع في منطقة الخليج بما يحقق هيمنة إيرانية مطلقة، مما يؤدي إلى استمرار حالة عدم الاستقرار في المنطقة (نويز، 2007 : 77 – 78) .

وكان حرص قادة الدول الخليجية على ضرورة نجاح تجربتهم الوحدوية مستنداً إلى الخبرات المكتسبة من تجارب العرب السابقة في الوحدة، بحيث جعلتهم يقفون متأنين على وحدتهم في هذا المشروع الذي أعلن عنه في (25 آيار 1981) والذي أرادوا له أن يتجنب أخطاء الاتحادات العربية المعاصرة التي وئد أكثرها قبل أن يولد، وذلك لأنها قامت على الصخب الذي رافق الثورات في أغلب الدول العربية (القرني، 1997 : 9).

ومع تنامي الخطر الخارجي الذي أحدثته نهاية الحرب الباردة عام 1991 جراء الاضطراب المفاجئ في بيئة الأمن الدولي، وانهيار توازن القوى، وبروز بؤر جديدة للصراعات الإقليمية بفعل النزاعات الأثنية والعرقية، حدث تغير كبير في مفهوم المحيط الدولي الذي انتهت فيه عمليات الاستقطاب الثنائي بين المعسكرين الغربي والشرقي، سمح بظهور بحوث ودراسات جاءت لتسد الفراغ في المكتبة العربية عن قضايا الأمن القومي في منطقة الخليج العربي، وقد بدا واضحاً أن وجهات نظر كُتّاب هذه الدراسات كانت متباينة بشأن بعض الأمور ومتفقة حول أمور

أخرى فقد اتفقت على أن تشكل النظام الدولي الجديد الثابت، سمح للولايات المتحدة الأمريكية أن تصبح الطرف الرئيس والفاعل الدولي المتنفذ في منطقة الخليج العربي، فضلاً عن دورها الواضح في عملية السلام في الشرق الأوسط، ودليلهم في ذلك : انعقاد مؤتمر مدريد عام 1991 وتوقيع اتفاقات سلام بين العرب وإسرائيل مثل اتفاق غزة – أريحا عام 1993 مع السلطة الوطنية الفلسطينية، واتفاقية وادي عربة عام 1994 مع الأردن (الحمد ، 1997 : 157) .

وما إن وقعت أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 حتى جرى تقسيم الدول العربية إلى دول اعتدال، وهي : دول الخليج العربي ومصر والأردن ، ودول ممانعة ، هي إيران وسوريا ولبنان (حزب الله)، وما تبعها من احتلال أمريكي للعراق عام 2003 ، الأمر الذي أحدث تغيرات كبيرة في ملامح بيئة الأمن القومي في دول الخليج العربي كان من أبرزها : التغير في السياسات الدفاعية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية؛ وحدوث خلل واضح في التوازن الإقليمي في أعقاب الاحتلال الأمريكي للعراق؛ وتنامي دور إيران الإقليمي المرتكز على معطيات جغرافية وأيديولوجية وعسكرية، ونجاحها بعقد تحالفات ثنائية مع العراق وسوريا وبعض القوى المحلية الفاعلة من غير الدول (حزب الله وحركة حماس)، بالإضافة لتنامي نفوذ إيران داخل أوساط الشيعة في بلدان مجلس التعاون الخليجي مستغلة بذلك الرابط الديني والأيديولوجي (شبلي، 2014: 8).

ثم جاء اندلاع ما عرف بثورات الربيع العربي أواخر عام 2010 لتشكل أحد أخطر التحديات الاستراتيجية للدول العربية، ومثلت ثورة الياسمين في تونس وثورتا مصر في كانون الثاني 2011 و حزيران 2013، مركز الاهتمام الرئيسي بحكم ما فرضته هذه الثورات من تحولات عميقة على توازنات القوى الإقليمية والدولية وتحديات ذات خصوصية لمجلس التعاون لدول الخليج

العربية كونها تعدت الدول العربية في شمال إفريقيا لتمتد إلى سوريا واليمن ومن بعدهما تهدد مملكة البحرين في منطقة الخليج العربي (سعد، 2014: 118).

وسرعان ما برز تهديد (الدولة الإسلامية) المزعومة التي تضخمت في فترة وجيزة، حتى أصبحت تعد من أكبر التنظيمات بل وأكثرها فتكاً في المنطقة، منذ أن اعتلت المشهد عام 2011 تحت اسم (الدولة الإسلامية في العراق والشام والتي عرفت بداعش)، حيث خلفت وراءها ولا تزال مجازر مروعة، وأرقاماً مهولة من الضحايا، بين قتل بأنواعه، وتمثيل بالجثث، وتهجير للسكان، وسبي النساء (العمر، 2015 : 10-11).

وعلى الرغم من كل هذه التحديات الخطيرة والمتلاحقة التي أخذت تفرض نفسها على منطقة الخليج العربي وتنتشر على قطاع كبير من أراضي دوله، وتخترق المجتمعات بإثارة الخلافات المذهبية ، وتغير التحالفات بين القوى الدولية والإقليمية بفرض واقع جديد على المسرح الإقليمي، إلا أن التوتر السعودي الإيراني بات من أهم هذه التحديات بعد أن خرج إلى العلن بشكل غير مسبوق في إجراءات عملية سياسية واقتصادية وأمنية، ولا يعود ذلك فقط إلى أهمية الدولتين في الإقليم وتمتعهما بموقع سياسي واستراتيجي خاص في المنطقة، وإنما أيضاً لاتصال هذا النفوذ بالعوامل المؤثرة في استقرار أو انفجار المنطقة، ولتأثير اتجاه علاقتهما على تطور القضايا المثارة على الساحة سلماً أو حرباً، تهدئة أو توتراً (رفعت، 2016 : 5).

من هنا تأتي هذه الدراسة لتركز على كل هذه التحديات التي أخذت تؤثر بشكل فاعل على بيئة الأمن الإقليمي في منطقة الخليج العربي.

ثانيا : الدراسات السابقة

- **دراسة المرهون، محمد (2007): أمن الخليج وقضية التسلح النووي** : هدفت هذه الدراسة التعرف على المقومات الجيوسياسية للنظام الإقليمي الخليجي والتي كان من أبرزها المقوم الجغرافي، والقوة الديمغرافية، والثروة النفطية التي تمثل البعد الهيكلي على مستوى علاقة أمن الخليج بالأمن القومي العربي. كما هدفت تسليط الضوء على البيئة التاريخية للنظام الإقليمي الخليجي، من خلال التركيز على تطور هذا النظام ، والسياق التاريخي لتفاعلاته ، فضلاً عن تناول أمن الخليج في الرؤية العربية من خلال الرؤية المصرية والرؤية السورية، والرؤى العربية الأخرى. كما كان من أهدافها التعرف على أمن الخليج والخبرة العربية على الحرب العراقية – الإيرانية، والدول الداعمة للعراق مركزاً على السودان ، والدول الداعمة لإيران مركزاً على ليبيا.

وقد تم اجراء هذه الدراسة في مملكة البحرين، حيث شملت عينة الدراسة النظام الإقليمي الخليجي باعتباره جزء أساسي في مجتمع الدراسة المكون من النظام الإقليمي العربي وإيران.

وتوصل الباحث في دراسته إلى عدد من النتائج التي تتعلق باتجاهات الدفاع والتسلح في الخليج وموقع النظام الإقليمي العربي منها ، مركزاً على خمسة اتجاهات هي: الإنفاق العسكري؛ وأنظمة التسلح؛ والتصنيع العسكري المشترك؛ ونشر القوات العسكرية في اليمن عام 1961 وفي الكويت عام 1990، وفرص السيطرة على التسلح الإقليمي. كما أشارت النتائج إلى مخاطر الملف النووي الإيراني على النظام الإقليمي العربي.

- **دراسة نهار، غازي (2008): المنظور الإيراني لأمن الخليج العربي الواقع والخيارات :** تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تعالج قضية الأمن في الخليج العربي كجزء من الأمن العربي الشامل ، في ظل التحولات التي توقعها الباحث عن التي تربط بين العلاقات الأمنية الإقليمية والدولية في هذه الحقبة الزمنية ، وذلك بعد أن شرعت إيران بتوسيع طموحاتها التوسعية التي تحاول فيها التمدد في المناطق العربية وخاصة المجاورة لها ، لهذا تناولت الدراسة موضوعها الذي كتبه أحد الاساتذة الأكاديميين في المملكة الأردنية الهاشمية ، حيث عالج مجتمع دراسته منطقة الخليج العربي وإيران، مركزاً على أهمية هذه المنطقة في الجانب الجيوستراتيجي، وما تحتويه من مخزون نفطي هائل ، وسوق استهلاكي كبير للمنتجات الأجنبية، وارتباطها بعلاقات متعددة الجوانب مع دول الجوار الجغرافي والولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية والعالم .

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج التي تتعلق بأن للمنطقة أهمية كبيرة في الصراع الدولي جعلت بعضاً من الدول الإقليمية والدولية توليها اهتماماً خاصاً بها ، ورسمت لها سياسات أمنية خاصة تقع ضمن أهداف أعلنت عنها مراراً ، كانت تصب في السعي للوصول إلى منابع النفط واستمرار تدفقه للأسواق العالمية. كما أشارت النتائج إلى انعكاسات المنظور الإيراني الأمني على السلوك السياسي بعد أن اختارت إيران حالة التناقض والصراع مع الدول الخليجية المعنية بقضية الأمن ، في محاولة منها للاستفادة من الامتدادات الطائفية ، وكذلك قدمت الدراسة تقييم للسلوك السياسي الإيراني، فيما يتعلق بالعلاقات الإيرانية مع الدول العربية الخليجية.

- **دراسة شامل، بيير (Shmuel, 2009): " سياسة الإرهاب الإيراني وتصدير الثورة " Iranian Terrorist Policy and Export of Revolution :**

هدفت هذه الدراسة التي اعدتها جامعة هرتسليا الإسرائيلية إلى التعرف على توجهات النظام الإيراني منذ استلامه السلطة عام 1979، مع بيان سياسة الجهاد ومبدأ تصدير الثورة التي تبناها تجاه الدول العربية والإسلامية، وما هي الشعارات والمبادىء التي أعلنها النظام الإيراني وأسهمت في تقوية نشاطاته والتي عدت سلاحاً ضد أعدائه، وكيف أسهمت تلك الشعارات في إظهار صورة الثورة الإيرانية بأنها ثورة إسلامية تدافع عن حقوق العالم الإسلامي وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج المتعلقة بالدوافع والأهداف التي جعلت إيران تتبنى مبدأ تصدير الثورة إلى دول الجوار العربية في منطقة المشرق العربي ومنطقة الخليج العربي واليمن.

- **دراسة كشك، أشرف (2012) : تطور الأمن الإقليمي الخليجي منذ عام 2003 دراسة في تأثير إستراتيجية حلف الناتو :** هذه الدراسة هي بالأصل إطروحة دكتوراه مقدمة لجامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، وقد اشتملت أهداف الدراسة على: التعرف على الأمن الإقليمي الخليجي وبيئته من خلال تعريف الأمن الإقليمي الخليجي ومؤشراته ، وأشكال تحقيقه وشروطه، ومفهوم توازن القوى والعلاقة بين الأمن الإقليمي والأمن العالمي . كما سعت الدراسة لتسليط الضوء على بيئة الأمن الإقليمي الخليجي من خلال التطرق إلى السياسات الدفاعية لدول مجلس التعاون الخليجي، والتطورات في العراق وتأثيرها في الأمن الإقليمي الخليجي، وصعود الدور الإيراني وتأثيره في الأمن الخليجي. كما كان من بين أهداف الدراسة التطرق لمضمون إستراتيجية حلف الناتو للأمن في الخليج ومعوقاتها، من خلال التعرف على إستراتيجية حلف الناتو للأمن في الخليج ، وتأثير هذه الإستراتيجية في

قضـايا أمـن الخلـيج ، مـع التعـرف علـى معوقـات تطبيـق إسـتراتيجية حلـف النـاتو فـي منطقـة الخليج العربي.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج التي كان من أبرزها : أن قبول دول الخليج العربي باستراتيجية حلف الناتو يعد نتيجة طبيعية لخلل في توازن القوى في منطقة الخليج. وإن إلتزامات دول الخليج لا تتعارض مع التزاماتها تجاه حلف الناتو الأمر الذي يوفر خيار استمرار الاعتماد على البعد الدولي. وتعد مبادرة إسطنبول قوة مضافة بالنسبة إلى بعض دول الخلـيج العربـي. ولقـد انصـبت جهـود حلـف النـاتو تجـاه دول الخلـيج العربـي بالتعـاون فـي المجالات الاستخبارية والمناورات العسكرية، بما يعزز من الأمن الوطني لعدد من دول الخليج العربـي. وإن طغيـان مؤشـرات الأمـن الاسـتراتيجي علـى تفـاعلات وحـدات الإقلـيم الخليجـي الثماني مع الخارج لا يعني أنه لا توجد مظاهر للأمن التعاوني بينهم، وإن بدت متواضعة، والتي عكستها الاتفاقيات الامنية والاقتصدية بين إيران ودول الخليج العربي بصورة منفردة.

- **دراسة (Abdullah، 2014)** : **مجلس التعاون الخليجي التحديات والآفاق :**

Gulf Cooperation Council's Challenges and Prospects

قامت الدراسة بتوضيح التحديات والتهديدات التي يتعرض لها الأمن الإقليمي وبشكل خاص دول مجلس التعاون الخليجي من دول الجوار، إلى جانب تطورات الوضع الناجمة في الربع الأخير من عام 2014 حيث برزت أهدافها في تسليط الضوء على توغل ما يسمى الدولة الإسلامية إلى الشمال من شبه الجزيرة العربية، وتحديداً في سوريا والعراق، مع بيان التهديدات الحقيقية لهذا التوغل العميق الذي قامت به الدولة المزعومة تجاه المنطقة بأسرها. وبيان كيفية استيلاء الحوثيون وسيطرتهم على اليمن في الجزء الجنوبي

من شبه الجزيرة. والتعرف على طبيعة المفاوضات التي جرت بين السداسية الدولية (روسيا والصين وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، بالإضافة إلى ألمانيا) وإيران.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج والتي كان من أبرزها أن الافاق المستقبلية قد لا تكون في مصلحة دول مجلس التعاون الخليجي من حيث التوازن الإقليمي للقوى الإقليمية.

ثالثا : ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

1. ستحاول هذه الدراسة تجاوز بعض مظاهر النقص الواردة في الدراسات السابقة، مثل عدم تناولها الدور الذي يمكن أن يضطلع به كل من التحالف الدولي وحلف شمال الأطلسي في معالجة الخلل القائم في نظام الأمن الإقليمي الخليجي .
2. تباينت الدراسات السابقة في تحديد التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
3. لم تشر الدراسات السابقة إلى طبيعة التحديات الاستراتيجية الجديدة في منطقة الخليج العربي، ومدى تأثيرها في بيئة الأمن لمنطقة الخليج العربي .
4. لم تتناول الدراسات السابقة مرحلة تمدد ما يعرف بتنظيم الدولة الإسلامية في كل من سوريا والعراق ، ومن ثم انحسار هذا التمدد جراء العمليات الحربية في ساحتي البلدين.

منهجية الدراسة

(الطريقة والإجراءات)

منهاج الدراسة

1. **المنهج الوصفي التحليلي:** يمثل المنهج الوصفي المظلة الواسعة والمرنة التي تتضمن عدداً من الاساليب الفرعية المساعدة مثل المسوح الاجتماعية أو الدراسات الميدانية أو دراسة الحالة وغيرها. ولهذا يكاد المنهج الوصفي يشمل كافة المناهج الاخرى باستثناء المنهجين التاريخي والتجريبي، ذلك لأن عملية الوصف والتحليل للظواهر تكاد تكون مسألة مشتركة وموجودة في كافة انواع البحوث العلمية. لذلك يسعى الباحث للسير في عدد من الخطوات البحثية التي تبدأ من تحديد المشكلة وصياغتها وجمع المعلومات، ومن ثم تحليل المعلومات وتسجيل النتائج، وسوف يراعي توافر شرطان متلازمان هما: التقليل من التحيز في وصف الظاهرة، والحصول على أكبر قدر من المعلومات والبيانات من خلال أقل جهد ممكن.

2. **منهج التحليل النظمي:** يمثل النظام وحدة التحليل الرئيسية في اقتراب التحليل النظمي. ويعرف النظام بصفة عامة بأنه مجموعة من العناصر المتفاعلة والمترابطة وظيفياً مع بعضها البعض بشكل منتظم، بما يعنيه ذلك من أن التغير في أحد العناصر المكونة للنظام يؤثر على بقية العناصر. وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم النظام يتولد عنه مفهوم آخر هو مفهوم النظام الفرعي Sub-System، إذ أن النظام قد يعتبر نظاماً في حد ذاته، كما أنه قد يعتبر هو ذاته نظاماً فرعياً في اطار نظام أعلى مستوى منه.

مجتمع الدراسة

تركز الدراسة في تناولها للموضوع على الأطراف الدولية الآتية:

- الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست (المملكة العربية السعودية، ودولة الكويت، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة قطر، ومملكة البحرين، وسلطنة عمان).
- دول منطقة الشرق الأوسط التي تدخل كمتغيرات تابعة جراء عملية التفاعل الدولي كإيران وتركيا.
- دول النظام الدولي الجديد وتحديداً الدول المؤثرة كالولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية الكبرى كفرنسا وبريطانيا.

عينة الدراسة

ستكون عينية الدراسة قصدية لا احتمالية وستشمل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك لأنها تواجه ذات التحديات الاستراتيجية خلال المحدد الزمني لهذه الدراسة.

أداة الدراسة

سيعتمد الباحث في أنجاز الدراسة على :

1. الوثائق الصادرة عن مجلس التعاون لدول الخليج العربية المتعلقة بقيام المجلس والتحديات التي تعترض مسيرته، والخطابات الرسمية التي يلقيها ملوك ورؤساء هذه الدول في مؤتمرات القمة التي يعقدها هذا المجلس سنوياً.

2. المعلومات الواردة في الكتب والدوريات العلمية المتعلقة بالتحديات الاستراتيجية التي تواجه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المؤثرة في بيئة الأمن الإقليمي الخليجي.

3. التحديات والظواهر السلبية القريبة من موضوع هذه الدراسة التي تناولتها الدراسات الجامعية.

4. تنظيم المقابلات مع عدد من الشخصيات الحكومية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

اجراءات الدراسة

تشتمل الدراسة على الاجراءات الآتية:

1. الإطلاع على الأدب النظري والدراسات السابقة.
2. تحديد مجتمع الدراسة وعينتها.
3. توظيف أداة الدراسة.
4. جمع المعلومات وتحليلها.
5. عرض النتائج ومناقشتها واستصدار التوصيات.

الفصل الثاني

التحديات الاستراتيجية التي تواجه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الفصل الثاني

التحديات الاستراتيجية التي تواجه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

واجهت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وما تزال، مجموعة من تداعيات الأزمات والتطورات الميدانية نتيجة لما هو حاصل في عدد من دول المشرق العربي ، مما أدى إلى انهيار الهيكل البنائي في هذه الدول وتعثر الروابط القومية التي تجمعها مع النظام الإقليمي العربي، وهو ما يشير إلى احتمالية تشكل كيانات جديدة في منطقة المشرق العربي، وذلك نتيجة عدد من المشكلات التي ترتبط بالانتماءات القومية والدينية المذهبية.

وإن ما يؤكد هذه الحقيقة يبدو واضحاً في شبكة التفاعلات الجديدة التي تم بناؤها في هذا الحيز المكاني وتتجه أغلبها إلى خارج المنظومة العربية بعد تنامي تأثر أطراف من هذه المنظومة من تلك الأزمات التي أفصحت بأن التفتت في البنية العربية قد أصبح محتملاً نتيجة نشوء حالة من التبعية للخارج غير العربي، بفعل اختراقات عميقة أحدثتها القوى الإقليمية. الأمر الذي انسحب على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي التي أخذت تتعرض لتحديات استراتيجية نتيجة توسع فجوة القوة بين هذه الدول وعدد من القوى الدولية والإقليمية المتنافسة على النفوذ في هذه المنطقة والساعية لملىء الفراغ الذي أحدثته تلك الفجوة.

يتناول الفصل الثاني التحديات الاستراتيجية التي تواجه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من خلال المباحث الآتية :

المبحث الأول : التحديات السياسية.

المبحث الثاني : التحديات الاقتصادية.

المبحث الثالث : التحديات الأمنية.

المبحث الأول

التحديات السياسية

لم تشهد أي منطقة من مناطق العالم تحديات بحجم التحديات الجمة التي تعرضت لها منطقة الخليج العربي ودولها وذلك نتيجة جملة من الأوضاع التي مرت بها، وسط تطورات عالمية متقلبة تتحكم فيها الأطماع وتحركها الأحقاد والدسائس، الأمر الذي جعل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي تواجه عدد من التحديات السياسية التي يفترض التعامل معها وفق أعلى مستويات الإدارة والحكمة، وذلك لأن دول هذه المنطقة وشعوبها لا يمكنها أن تنجو بسهولة من هذه التحديات الكبيرة، نتيجة التحولات المتسارعة في ميزان القوى في السياسة الدولية بما لا يتناسب مع حجم دول هذه المنطقة وسكانها وعناصر القوة الوطنية الأخرى فيها، كما أن حالة التنافس الإقليمي والدولي على النفوذ في هذه المنطقة تفرض على القوى المتنافسة السعي إلى تحقيق الأمن الإقليمي بشكل عام والمحافظة على سلامة الملاحة عبر مضيق هرمز، وإلا فإن ذلك يعني فقدانها ما تملكه من نفوذ في المنطقة بما يؤثر سلباً في سياساتها الدولية (رمضاني، 1988: 181).

ولا شك في أن الصراع على احتلال المركز الأقوى والأهم في منطقة الخليج العربي ليس هو العامل الوحيد والحاسم في كل الذي يحدث اليوم بين العرب والقوى الإقليمية والدولية المتنافسة على النفوذ في هذه المنطقة، وإن كان الصراع العربي الإيراني هو الأبرز حول الخليج العربي، وذلك لما لإيران من أطماع عديدة في المنطقة، تعود إلى القرن الرابع عشر. وإن ما يحدث اليوم ما هو إلا استمرار لذلك المد التاريخي، الأمر الذي يفرض العودة إلى بعض مراحل التاريخ للمساعدة في فهم السياسات والاتجاهات الإيرانية الحالية. إذ ليس صدفة أن يكون الاعتقاد التاريخي السائد

لدى الإيرانيين أن الخليج (بحيرة فارسية) أو أن يصر الإيرانيون على أن دورهم الحالي هو تحقيق الهيمنة على الخليج، ما لم يكن إلا تتمة لدورهم التاريخي السابق (الريس، 2012 : 33).

يتناول المبحث الأول التحديات السياسية من خلال المطلبين الآتيين :

المطلب الأول : التحديات الداخلية.

المطلب الثاني : التحديات الخارجية.

المطلب الأول

التحديات الداخلية

يعـد مجلس التعاون لدول الخليـج العربية ثمــرة طيبة مـن ثمار السياسة الخليجية التي ترتكز على ثوابت مستمدة من تقاليد الاعتدال وتفضيل التفاهم، وتحرير السياسات من النزعة العقائدية، وتوظيف الإمكانات لتوسيع الاعتدال إقليمياً ودولياً، والسعي للتأثير في الأحداث، وقد نجح المجلس بتحقيق كثير من المكاسب عبر اعتماده سياسة التعاون التي تقوم على أسس دبلوماسية تم توظيفها في مجال السياسة الخارجية، فكانت لها نتائج عُدّت من الانجازات كونها استطاعت صياغة موقف خليجي منسجم ومتجانس من القضايا السياسية والأمنية التي تهم دول هذا المجلس (المهيري، 1999: 23).

وعلى الرغم من كل ذلك لم يكن العمل السياسي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خالياً من الإشكاليات التي برزت على شكل مجموعة من التحديات السياسية الداخلية التي يمكن أن تؤثر سلبياً على مسيرة هذا المجلس ، وقد كان من أبرزها :

1. **<u>عمليات التنمية السياسية</u>** : أشارت تطورات الواقع العملي في كافة أرجاء الوطن العربي بما فيها دول الخليج العربي، إلى تلاحق ظاهرة الحراك السياسي في أعقاب ثورتي تونس عام 2010، ومصر عام 2011 إلى الأمر الذي فتح الباب للتفكير في تطبيق نظرية الدومينو بمعنى أن ما يحدث في وحدة داخل نظام معين لا بد من أن يمتد بسرعة إلى باقي الوحدات ، وقد فرض هذا الواقع التفكير الجدي بقضية تباطؤ عمليات التنمية والإصلاح السياسي التي لم تعد اليوم في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خياراً

من مجموعة خيارات يمكن أخذه أو تركه بل أصبحت ضرورة داخلية هامة قبل أن تكون مطلباً خارجياً كي تعزز النظم الخليجية من شرعيتها، كونها تمثل جزءاً مهماً في النظام الإقليمي العربي، وذلك في ظل ما يمكن أن يحدث من متغيرات سياسية داخلية تؤثر سلبياً على المصالح الدولية في هذه المنطقة الحيوية نظراً لما تمتلكه دول المنطقة من موارد اقتصادية ومالية كبيرة ، حتى أصبح لهذه الدول دور فاعل في مقدرات وأوضاع العالم إلى جانب تأثيرها في منطقة الشرق الأوسط البالغة الأهمية في السياسة الدولية (أحمد، 2013: 115).

لقد فتح تباطؤ اجراء عمليات التنمية السياسية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المجال واسعاً للحديث عن النظرة الاحادية إلى السلطة والثروة من قبل بعض الأسر الحاكمة في دول مجلس التعاون والتي أدت إلى تنامي الآثار السلبية والعواقب الوخيمة على كل من الأمن والتنمية في هذه الدول، والتي أفرزت بدورها عن تجارب عقيمة وغير مجدية في قضية المشاركة السياسية وإن تفاوتت درجات إخفاقها، فدول مجلس التعاون تتفاوت في حجم هامش المشاركة السياسية فيها بين أعلى درجة وأدنى درجة على الرغم من تجربتها السياسية التي تمتد لعدة عقود (اليوسف، 2008 : 104).

لذلك بدأت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية السير الحثيث بطريق بناء نفسها من الداخل بعد أن رأت وجود الاستبداد والظلم والفساد في بعض الدول العربي ، فتحولت بعض الحراكات السياسية إلى مشاريع إصلاح تبلور بعضها إلى حد متقدم نسبياً ، وتبلور الآخر بتقدم طفيف محدود في بعض القطاعات الدستورية والقانونية في هذه الدول (الحمد ، 2012 : 10) .

وتعاملت الأنظمة الخليجية بنجاح مع مطالب قوى التغيير التي رافقت ثورات الربيع العربي من خلال الانفتاح على مجتمعاتها وتقديم خطوات إصلاحية وتوسيع القاعدة الانتخابية والصلاحيات للمؤسسات التشريعية مثل دولة الإمارات العربية المتحدة وعُمان. وتقديم تأكيدات بإجراء انتخابات لمجلس الشورى في دولة قطر. ووعدت السعودية بالسماح للمرأة بالترشح والاقتراع في انتخابات المجالس البلدية في المستقبل . كما أن حكومات دول مجلس التعاون الخليجي ساهمت وبشكل مدروس في تخصيص ميزانيات كبيرة لزيادة الرواتب ورفع الأجور وتقديم برامج سخية في المجالات الاجتماعية والخدماتية لمساعدة الخريجين على إيجاد فرص عمل وكذلك الطلبة والعمالة المحلية وتقصير فترة الانتظار للحصول على القروض والأراضي السكنية وغيرها من الخدمات (الشايجي ، صحيفة الوطن القطرية العدد 6184 في 8 / 8 / 2012).

وقامت مملكة البحرين باتباع نموذجٍ مختلفٍ في طريقة التعامل مع مطالب الحراك الشعبي عبر إطلاق مبادرة ولي العهد التي وجهها لفتح حوار مباشر وشامل من أجل التوصل إلى صيغة مناسبة للإصلاحات الملائمة للحياة السياسية في المملكة ، لكن هذه الدعوة اصطدمت بعقبات تتعلق بتعدد الجمعيات الناشطة في مختلف القطاعات السياسية والاجتماعية والثقافية واختلافها حول ضمانات الحوار وجدوله وجدواه، ورغم تلك العقبات طالبت الحكومة باستمرار الحوار والاحتفاظ بحق الاعتصام الحـر دون مضايقات أمنيـة (عبيد ، 2013 : 7) .

أما دولة الكويت فقد ارتفع سقف المطالب الشعبية بالخروج بالتظاهرات وإن لم تطالب بتغيير النظام بل برحيل «رئيس الوزراء». بسبب رسوخ شرعية النظام والأسرة الحاكمة. كما عززت رياح التغيير في جمهوريات الربيع العربي من مطالب فئة في المجتمع الكويتي من غير الكويتيين المعروفين بـ «البدون» ليخرجوا في مظاهرات مطالبين بحقوق مدنية وخدماتية. لذا قامت الحكومة بإجراء إصلاحات سياسية عديدة و منها تعديل قانون الانتخابات ، الذي هدف لتفادي حركة

الاحتجاجات المشابهة لتلك التي حدثت في بعض بلدان المنطقة العربية، لكن عدم اليقين ما زال سائداً بين الأطراف السياسية (الشايجي، صحيفة الوطن القطرية العدد 6184 في8 / 8 / 2012).

وأعلن الملك السعودي الراحل عبد الله بن عبد العزيز مجموعة من الأوامر الملكية سعى من ورائها إلى تجنب الحراك الشعبي ، وقد كان ضمن تلك الأوامر تخصيص (29) مليار دولار لمساعدة العاطلين عن العمل ، وبناء نصف مليون وحدة سكنية عبر تقديم قروض جديدة ، ورفع رواتب وأجور موظفي الدولة ، وإنشاء هيئة لمكافحة الفساد ، وتوفير فرص عمل لآلاف العاطلين عن العمل (عبيد ، 2013 : 7) .

2. **مبادرة الاتحاد الخليجي**: لم تعد الشكوك التي تثار عن وجود اختلافات بين دول مجلس التعاون تقتصر على بعض العموميات، بل أمتدت إلى عدد من التفاصيل، وأحياناً على الفكرة نفسها، غير أن الأنظار مع ذلك بقيت تتجه إلى قادة دول المجلس ولقاءاتهم لعل لديهم الجديد من الأفكار التي تحقق فكرة الاتحاد الخليجي القادرة على تجاوز المشكلات التي تواجه مجلس التعاون والتي قد لا تبتعد عن كونها تتجسد في المعضلات الآتية :

أ. **التوازن والتباين** : تقوم هذه المعضلة حينما لا توجد رغبة بين جماعة من الدول في تأسيس حالة من الوحدة والتكامل فيما بينها عندما تكون متساوية في كل شيء، وهذه المعضلة تبدو واضحة عند التعامل الجدي مع فكرة الاتحاد الخليجي بين دول مجلس التعاون، فعلاقة المملكة العربية السعودية وباقي أعضاء الاتحاد المحتمل تواجه معضلة غياب التوازن، فالقدرات الاقتصادية لثلاث دول على الأقل تكون متقاربة من جهة مع قدرات المملكة لوحدها، وقد لا تبدو معضلة التباين واضحة مثلما هو شأن

معضلة التوازن، كون التوافق بين أعضاء مجلس التعاون متحقق في النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافة وغيرها من مستلزمات الوحدة والتكامل، غير أن التباين يظهر في بعض المواقف المتعلقة بشؤون السياسات الخارجية وذلك بحسب المخاطر التي تختلف بحسب العلاقات الخارجية لكل عضو من أعضاء مجلس التعاون (أحمد، 2013 : 129).

ب . **البناء المؤسسي :** نشأت نظريات التكامل الإقليمي لتفسير عملية التكامل بين الدول المختلفة من حيث الدوافع والقوى المحركة والآليات مع التنبؤ بمستقبل هذه العملية. وينظر إلى التكامل الإقليمي على أنه "عملية ينتج عنها بروز كيان فوق قومي تؤول إليه مسؤولية أداء الاختصاصات الوظيفية التي كانت تتحملها الحكومات الوطنية في السابق، وهذا الكيان الدولي الجديد والموسع يصبح بمثابة النواة المركزية التي تحاول أن تستقطب كل الولاءات والتوقعات والأنشطة السياسية للأطراف القومية التي أوجدته، وهو بأجهزته ومؤسساته يستطيع أن يمد سلطاته إليها، وقد وجد مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتحقيق هذا الغرض، لكن المعضلة تظهر عندما يكون البناء المؤسسي متبايناً بين الدول الساعية لتحقيق هذا التكامل " ، وفي هذا الشأن برزت عدة تحديات أمام دول مجلس التعاون تتعلق بتباين حجم المعاملات التي تتم بين الفاعلين الرئيسيين في المجلس وعدد من القوى الإقليمية والدولية ، كما ظهرت درجة من الحساسية لدى بعض الفاعلين الدوليين تجاه التغيرات التي تحدث في منطقة الخليج العربي، إلى جانب تنامي قابلية الفاعلين الإقليميين في التأثير على مواقف دول مجلس التعاون تجاه القضايا الدولية، فضلاً عن عدم توافر أطر مؤسسية للتفاعل بين بعض دول المجلس مع الوحدات الدولية (الحسن، 2015، http://studies.aljazeera.net/ar/files/gccpath/2014/10/2014101.html).

ويعاني مجلس التعاون لدول الخليج العربية من تحديات حقيقية فيما يتعلق بتطوير آليات عمل المجلس ، فلا يزال الهيكل التنظيمي والمؤسسي للمجلس يعاني من بعض أوجه القصور التي انعكست على أدائه، ومنها (مجلة درع الوطن الإماراتية، العدد 534 يوليو 2016 : 76) :

أولا : آلية التصويت على القرارات؛ حيث يأخذ المجلس بمبدأ الإجماع، والذي يعوق في حالات كثيرة اتخاذ بعض القرارات والإجراءات المهمة.

ثانيا: عدم تمتع الأمانة العامة وفق صلاحياتها الحالية بسلطة فوق وطنية، بحيث تستطيع من خلالها تنفيذ القرارات والاتفاقيات المبرمة بين الدول الأعضاء.

ثالثا : عدم وجود آليات محددة لتنفيذ القرارات الصادرة عن المجلس بما في ذلك قرارات المجلس الأعلى، والتي تعتبر مجرد توصيات للدول الأعضاء شأنها في ذلك شأن التوصيات التي يتخذها مجلس الجامعة العربية والجمعية العامة للأمم المتحدة، ويعزز من ذلك عدم رغبة الدول الأعضاء في التنازل عن جزء من سيادتها وصلاحياتها القطرية لصالح المجلس.

3. **الأزمات بين دول مجلس التعاون** : جاء تفجر أزمة سحب عدد من سفراء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من دولة قطر، ليكشف عن توتر العلاقات السعودية القطرية، وذلك في أعقاب عزل الرئيس المصري السابق محمد مرسي في 30 حزيران 2013، وما تبع ذلك من تداعيات على العلاقات الخليجية التي شهدت حالة من النزاع على خلفية هذه الأزمة التي لم يكن لها مثيل منذ تأسيس مجلس التعاون عام 1981، حيث أعلنت السعودية والإمارات والبحرين سحب سفرائها لدى قطر التي كان لها موقف مؤيد للرئيس

المصري السابق محمد مرسي، فيما التزمت الكويت وعمان جانب الحياد لتسكين الأزمة وخفض وتيرة التصعيد (دياب، 2014 : 33).

ترى الدراسة إن مصادر التحديات الداخلية التي فرضت نفسها على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كادت تفوق أو تعادل مصادر التحديات الخارجية، إذ إن حالة الاستقرار في منطقة الخليج ظلت رهينة بالحماية الأمريكية أحياناً أو أسيرة عولمتها في أحيان أخرى ، وذلك في ضوء ما رسمته حكومات دول المجلس من برامج كان أغلبها يشير إلى اخفاء بعض الحقائق من أجل الحفاظ على المكتسبات التي تحقق في زمن الوفرة المالية الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، والذي عضدته الماكنة الإعلامية المحلية التي نجحت في جعل أبناء المجتمعات الخليجية ترضى بالانجازات العمرانية في ظل غياب مشاركة سياسية فاعلة من أبناء هذه المجتمعات ، وعلى الرغم من ذلك فإن التأمل الثاقب في مسيرة دول مجلس التعاون بنظرة موضوعية يدرك أن هذه المسيرة كان لها كثير من الايجابيات ، مثلما كان فيها كثير من السلبيات والفرص التنموية الضائعة رغم حجم الانفاق الكبير على التنمية في السنوات الماضية من عمر مجلس التعاون، الأمر الذي يمكن ملاحظته في كثير من التحديات الخارجية التي تعرضت لها تجربة مجلس التعاون.

المطلب الثاني

التحديات الخارجية

تعود التحديات التي استهدفت منطقة الخليج العربي إلى حقب زمنية قديمة كان أغلبها يرتبط بالرؤية الإيرانية التي تفسر الوضع السياسي في هذه المنطقة من حقيقة أنها لم تكن تضم حتى أوائل القرن التاسع عشر سوى دولتين، هما فارس وعُمان، ومع مرور السنوات بدأ يظهر بجوار هاتين الدولتين حكم الأسر والعائلات القبلية التي أصبحت فيما بعد ذات شأن كبير في المصالح الدولية (إمام ، 1997: 23).

ويشير التاريخ الحديث الذي مرت به الدول الخليجية الحديثة بأنها كانت عرضة للأطماع الخارجية منذ تراجع السلطة الروحية للدولة العثمانية على هذه الدول، حيث بدأ تبلور عدد من التحديات السياسية في ضوء الهيمنة البريطانية على المنطقة خلال القرن التاسع عشر، جراء توقيع معاهدات لم تصل إلى حد الاحتلال الاجنبي المباشر غير أن تأثيرها كان قوياً وواضحاً من خلال تسيير السياسة الخارجية لدول الخليج العربي، التي حكمتها الأسر والعائلات المتحدرة من صلب القبيلة العربية، وهو الوضع الذي كان سائداً في منطقة الخليج العربي قبل ظهور الدول الحديثة. إذ كان لكل قبيلة أو عائلة وحدة تنظيمية تساعدها في مقوماتها الحياتية (آل عمر، 1996 : 14).

فيما ظهر حلف العتوب على سواحل الخليج العربي عام 1716 وضم مجموعة من الأسر في شرق الجزيرة العربية وهم آل بن علي وآل الصباح وآل خليفة وآل الجلاهمة وأسر أخرى، حيث انتقل فرعان من العتوب هما آل خليفة والجلاهمة إلى شبه جزيرة قطر عام 1766، وسيطر بقية العتوب على الجزء الساحلي من الكويت حتى البحرين، وقد تأسست بضوء ذلك كل من: الكويت وحكمها آل الصباح منذ عام 1613 ، والبحرين وأسسها أحمد بن محمد بن خليفة الفاتح خلال

الفترة (1783-1794)، وقطر التي استقل بحكمها آل ثاني من المعاضيد من بني تميم من نجد، وأبو ظبي التي حكمتها قبيلة بني ياس برئاسة ذياب بن عيسى بن سبهان عام 1761 ، ودبي التي أسسها آل مكتوم عام 1833، وهم فرع من قبيلة بني ياس، والشارقة ورأس الخيمة اللتان حكمهما الشيخ سلطان بن صقر القاسمي حتى عام 1866، وعجمان التي حكمها الشيخ راشد بن حميد النعيمي من عام 1820 حتى وفاته عام 1838، والفجيرة وحكمها محمد بن أحمد الشارقي، وأم القيوين وحكمها الشيخ ماجد آل المعلا في عام 1775 (العجمي، 2011: 432).

وتعد الأسرة السعودية وحلف العتوب من أهم تلك الأسر التي استطاعت تشييد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بوضعها الحالي ، حيث يعود أصل الأسرة السعودية إلى قبيلة عنزة النجدية، إذ نجحت هذه الأسرة في تأسيس الدولة السعودية الأولى عندما تولى الأمير محمد بن سعود الحكم عام 1744 في الدرعية، وبمساندة من الدعوة الإصلاحية للشيخ محمد بن عبد الوهاب، وفي عام 1818 تمكن والي مصر محمد علي باشا من اسقاطها، وسرعان ما استعاد الإمام تركي بن عبد الله بن محمد بن سعود الحكم عام 1820 للدولة السعودية الثانية، التي انتهت باستيلاء أمير جبل شمر محمد بن عبد الله بن رشيد على الرياض وبسط نفوذه على نجد عام 1891، ولكن البداية القوية الحديثة تعود إلى الملك عبد العزيز بن سعود الذي استرد الملك من آل رشيد عام 1902، ووسع مملتكه حتى شملت الحجاز وعسير وسواحل الخليج العربي (أل عمر ، 1996 : 15).

وبعد مرور عدة عقود وتحديداً في الربع الأخير من القرن العشرين شهدت الدول الخليجية عدد من التحديات السياسية الخارجية التي جاءت في أعقاب النجاح الذي تحقق بتكوين مجلس التعاون لدول الخليج العربية بتنظيمه الحالي عام 1981 ، وتنبع هذه التحديات من المواقف المضـادة التي حملتها الدول المستبعـدة عـن مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمحيطة بـه

(اليمن والعراق وإيران)، وتكمن خطورة تلك المواقف بأنها جاءت من الجيران المبعدين الذين لم يستوعبوا طريقة بناء هذا المجلس ونموه، فسعوا لعدم اتاحة المجال لتطوره، بل جعلوا بقاءه يمر بظروف صعبة مرهقة بالأزمات والمشكلات، إذ لم يكن خافياً على أحد الظروف الصعبة التي تعرضت لها دول المجلس من تلك التحديات والتي تمثلت بالآتي :

1. الوضع السياسي العراقي

تعددت أشكال التحدي السياسي العراقي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهي تبدو واضحة خلال العقود القليلة الماضية في المواقف الآتية:

أ. **الحرب العراقية الإيرانية:** مع بداية عقد الثمانينيات من القرن العشرين انطلقت مواقف العراق المبدئية تجاه مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي تم تأسيسه عام 1981، من الرؤية التي تقول أن كل دولة من دول الخليج قد ساعدت العراق بشكل وبآخر في حربه مع إيران، وفق قدرة وإمكانية كل منها، لذلك لم يكن بوسع القيادة العراقية الاعتراض على التجمع الخليجي، ما دام ليس موجهاً ضدها، وما دام يزيد من إمكانية التضامن العربي في وجه الهجمة الإيرانية ضد دول الخليج والعراق، إذ إن العراق وبسبب هذه الحرب ليس في وضع يسمح له بدخول تكتل إقليمي بشكل رسمي، لهذا كان انضمام العراق إلى مجلس التعاون يعني تلقائياً تبني دول المجلس الحرب ضد إيران، وبالتالي فإن خطر اتساع رقعة الحرب كان أمراً وارداً في أي لحظة، لذلك استمرت التحديات التي تعرضت لها دول الخليج طيلة سنوات الحرب الثمانية (الريس، 2013 : 78).

ب. **الاجتياح العراقي لأراضي دولة الكويت :** مع بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين تمثل التحدي العراقي على شكل اجتياح القوات المسلحة العراقية لأراضي دولة الكويت وتحديداً

في 2 آب 1990، ليدخل المنطقة ودول مجلس التعاون في حرب مباشرة ضد العراق لم تنته إلا باخراج القوات العراقية من الكويت بعد الاستعانة بقوات التحالف الدولي الذي شكلته الولايات المتحدة الأمريكية بزعامتها لهذا الغرض وضم أكثر من 30 دولة.

ج. **الاحتلال الأمريكي للعراق**: دخلت منطقة الخليج العربي في حالة من الاضطراب مع بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين حينما أفرز الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 عن حالة من الصراع داخل العراق بين القوى السياسية والمكونات الاجتماعية، وتنامي حدة التنافس على النفوذ في العراق بين عدد من القوى الإقليمية، لا سيما تركيا وإيران، بحيث أصبح العراق يشكل تحدي جديد لدول مجلس التعاون جراء نزعة التدخل الخارجي التي حصلت في الشأن السياسي العراقي نتيجة ذلك الاحتلال، ومساهمة الدول الكبرى بشكل فاعل في حدوث حالتي الصراع والتنافس، فيما وقف النظام العربي عاجزاً عن تأدية الدور المطلوب منه، على الأقل بالقدر الذي تتدخل فيه إيران، خاصة بعد انسحاب القوات الأمريكية من العراق نهاية عام 2011، حيث بات الوجود الإيراني يتخذ طابعاً عسكرياً يبدو واضحاً في نوع السلاح الذي حصلت عليه بعض التنظيمات التي تقوم غالبيتها على مرتكز طائفي، مما أثار كثير من الجدل الذي ازداد في الفترة اللاحقة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية على أراضي شاسعة في عدد من المحافظات العراقية الغربية غرب البلاد، مع تواتر تقارير حقوقية وإعلامية متعددة المصادر عن تلك العلاقة التي تربط إيران مع تلك التنظيمات المسلحة، فضلاً عن تصريحات رسمية إيرانية حول أنشطة هذه التنظيمات التي صارت تحمل تسمية الحشد الشعبي (منصور، 2016: 152).

د. **العراق ملاذ آمن للتنظيمات المتطرفة** : لقد جاء التحدي الجديد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية هذه المرة عندما أصبحت عدد من المحافظات العراقية مع بداية العقد الثاني

من القرن الحادي والعشرين حاضنة وملاذاً آمناً لتواجد تنظيم القاعدة، ومن ثم عاصمة لما يعرف بالدولة الإسلامية منذ التطورات المتلاحقة التي حدثت في 10 تموز 2014 حينما سيطر تنظيم تلك الدولة المزعومة على محافظة نينوى وتمدده نحو محافظة صلاح الدين وكركوك، الأمر الذي جعل دول مجلس التعاون عرضة لتهديدات هذه الدولة المزعومة، بعد أن تكشفت بعض الأسرار عن سعي بعض القوى العراقية لتوظيف الحرب ضد هذا التنظيم من أجل تحقيق مكاسب سياسية، وإن ما بدا ظاهرياً من تحول التنظيم إلى مصدر تهديد مشترك للقوى العراقية المختلفة سواء السنية أو الكردية أو الشيعية، والذي لم يعن توحدها في هذه الحرب سوى استمرار تقويض فرص تشكل دولة وطنية متماسكة ذات هوية جامعة في العراق (رجب، 2016 : 108).

2. الأطماع الإيرانية الإقليمية

يكاد الإجماع يكون متحققاً على أن التحدي الإيراني في منطقة الخليج العربي أصبح يمثل التحدي السياسي الخارجي الأساسي أمام دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك منذ احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث طنب الصغرى وطنب الكبرى وأبو موسى منذ سبعينيات القرن العشرين، رغم أنه لم يظهر ما يشير إلى وجود النفط في هذه الجزر، إلا أن أهميتها الاستراتيجية لا تقل عن مدينة طنجة وجبل طارق في مدخل البحر الأبيض المتوسط، ولا عن عدن في مدخل البحر الأحمر، فهي تقف مشرفة على حركة المرور في الخليج العربي وتتحكم فيها أيضاً لوقوعها على خط الملاحة البحري الذي لا يمكن للسفن ذات الغاطس العميق أن تكون آمنة إلا إذا سلكته، ويزيد من أهميتها إشرافها على سواحل إيران والإمارات والسعودية والبحرين

وعمان وقطر، كما أن موقعها يفوق في أهميته موقع جزيرة هرمز التي تطل على المضيق (العجمي، 2011: 471).

لقد أعاد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 ترتيب تموضع الدول الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي أفرز عن مجموعة من الأبعاد التي وظفتها إيران في سياساتها تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والتي تبلورت على شكل تحديات كان من أبرزها :

أ. **التمدد الجغرافي** : شكل احتلال العراق فرصة للتمدد الإيراني جغرافياً على الساحة العراقية مما أوجد تقاطعات مذهبية سياسية مع عموم الشيعة في العراق، وأصبحت إيران الطرف الخارجي الإقليمي الأكثر نفوذاً في العراق، خصوصاً بعد أن خرجت القوات الأمريكية من العراق في نهاية عام 2011 بشكل آمن بالتعاون مع إيران، فمخطط إيران هو الإبقاء على العراق كدولة ضعيفة لا تمتلك قوة عسكرية ذات فاعلية يمكن أن يهددها، وأن يقاد العراق من قبل فئات شيعية مرتبطة بها لتصبح إيران بذلك لاعباً جيواستراتيجياً إقليمياً مهماً في المنطقة العربية، وأصبح النظام السوري بدوره من أبرز حلفائها الإستراتيجيين، وبدأت أحلام إعادة الإمبراطورية الفارسية تعاود مخيلة القادة الإيرانيين من جديد (مرسي، 2014 : 109).

ب. **الأطماع التاريخية** : انصبت مساعي إيران في عهد الرئيس نجاد (2005–2013) نحو تحقيق أطماعها التاريخية في سياستها المرسومة تجاه منطقة الخليج العربي مستندة إلى السيطرة المطلقة التي حققتها في العراق، ومستغلة حالة الغموض النووي التي تكتنف مشروعها في خلق أجواء مخيفة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، جراء حالة المد والجزر التي اتبعها في مفاوضاتها سواء مع وكالة الطاقة الذرية أو بعض دول الاتحاد

الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وحتى فتحها لقنوات الاتصال مع الأنظمة الجديدة في النظام العربي وعلى رأسها مصر في الأشهر الأولى التي أعقبت سقوط نظام الرئيس حسني مبارك، رغم تعرضها للصد العنيف من الدول المدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية، ومعظم القوى السنية في المنطقة، لكن إيران واصلت تدخلاتها بالشأن العربي عبر البوابة السورية التي أعادتها إلى قلب النظام العربي، حيث أنها تساعد النظام السوري على الاستمرار في التصدي للأطراف المحلية والخارجية الفاعلة في الأزمة السورية، الأمر الذي منحها القوة للقيام بدور محوري في دول خليجية من خارج مجلس التعاون كاليمن وقبلها العراق (سليم، 2013: 52).

ج. **الحضور الجيوستراتيجي** : وضع القادة الإيرانيين في مخيلتهم بأن الحضور الإيراني في منطقة الخليج العربي ينبع من الأهمية القصوى لهذه المنطقة في التنمية والأمن ومصالح إيران القومية، وأنها لا بد أن تكون على رأس نشاطات سياسة إيران الخارجية، فالخليج هو الطريق الأساس لارتباط إيران الجغرافي بالعالم الحر، ولتصدير الطاقة وحفظ أمنها، واستيراد البضائع، ونقطة الاتصال بجنوب آسيا وشرقها هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن حضور إيران الفعال في القضايا السياسية والأمنية الخليجية والعراق وبقية أجزاء العالم العربي يزيد من قدرة إيران في القضايا الإقليمية وفي علاقاتها مع القوى الكبرى (برزكر ، 2011 : 33) .

د. **التأثير الآيديولوجي** : يعد الشيعة في منطقة الخليج العربي جزءاً من النسيج الاجتماعي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي يقطنون فيها، فقد تعايشوا مع بقية أبناء المجتمعات وشاركوا في التطور المجتمعي في تلك الدول، ويشكل الشيعة نسبة 12% من

إجمالي سكان دول هذا المجلس حسب تقرير لجنة الحريات الدينية الأمريكية الصادر في نيسان 2017 (Reese ,2017:44).

ويظهر التباين في إطار هذه الطائفة من حيث المرجعية الدينية والتوجهات السياسية والأصول التاريخية ، الأمر الذي بات يشكل تحدي حقيقي للدول الخليجية، فهناك من أبناء الطائفة الشيعة من يتخذ من الحوزة الدينية في مدينة قم الإيرانية مرجعية دينية له ومن أبرزهم الشيعة المنحدرين من أصول إيرانية وبعض الشيعة من ذوي الأصول الآسيوية (الهند، باكستان، بنغلاديش) الذين قدموا إلى دول الخليج العربي كعمالة وافدة ، وهناك من يقلد المرجعية الدينية في مدينة النجف العراقية وأغلب هؤلاء من الشيعة العرب، وهناك من يتخذ موقفاً معادياً للسياسات الإيرانية ولا يؤمن بعضهم بولاية الفقيه ولا بعصمة الأئمة الأثنى عشر، ومنهم من يؤيد إيران في كافة توجهاتها السياسية ومشاريعها الإستراتيجية ، وتهتم إيران بكافة الشيعة في دول الخليج العربي وتقدم الدعم لهم الذي يساعدهم على الاستقرار في هذه الدول والإنخراط في الوظائف العامة ومجال التجارة العامة ، كما تتبنى إيران نشر دعواتهم من خلال بناء المساجد والمراكز الدينية – الحسينيات– والمكتبات ودور النشر ، وبالتالي تعمل على توثيق ارتباطاتهم بإيران ، مما يجعلهم ورقة رابحة في يدها ، الأمر الذي زاد من حدة القلق والهواجس لدى دول الخليج العربي كون هؤلاء أصبحوا من الأدوات الفاعلة في المشروع الإستراتيجي الإيراني تجاه المنطقة العربية (الزهيري ، 2011: 82) .

3. **<u>الأزمة اليمنية</u>** : يمكن القول أن جملة من التحديات قد أوجدتها الأزمة في اليمن تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وقد جاءت أغلب تلك التحديات نتيجة حالات الأخفاق

المتعددة التي تبنتها عدة أطراف محلية وإقليمية ودولية في الأزمة اليمنية، إذ إن اخفاق الحوار الوطني بين أطراف الأزمة قد انسحبت نتائجه على المبادرة الخليجية التي بدورها أوجدت تداعيات عديدة كان لها نتائج سلبية في عدم الالتزام بالقرارات الدولية التي أصدرها مجلس الأمن بشأن هذه الأزمة التي تفاقمت بشكل واضح على مستوى الداخل اليمني وتجاوز تأثيراتها من الإطار السياسي إلى التدهور الأمني، لذا لم يكن مفاجئاً ما قامت به حركة أنصار الله الحوثية من تحركات عسكرية سيطرت بها على مناطق واسعة من الأراضي اليمنية، فضلاً عن تفكيك مؤسسات الدولة وتغيير قياداتها، مما فرض سياسة الأمر الواقع وإنهاء كل فرص الحلول السياسية لهذه الأزمة، وانسحاب تهديداتها نحو أراضي المملكة العربية السعودية (راشد، 2015: 43).

وقد أفرزت تطورات الأحداث في اليمن عن تحدي كبير تؤدي فيه حركة أنصار الله الحوثية دوراً كبيراً من خلال ما أوجدته من حالة عدم استقرار في المنطقة خاصة بعد الدعم الذي حصلت عليه من إيران، الأمر الذي أسهم في بروز إيران كقوة إقليمية لها تأثيراتها على التفاعلات السياسية والأمنية في منطقة الخليج العربي، وهذا ناتج من موقعها الاستراتيجي وثقلها الواضح في إطار علاقات التوازن الإقليمي لهذه المنطقة، مع عدم إخفاء أطماعها الإقليمية منذ عهد الشاه في ممارسة الدور الذي تريد أن تلعبه والمتمثل بملء الفراغ الأمني الذي لا بد أن يتحقق من خلال الرغبة بإبعاد الولايات المتحدة الأمريكية عن دول المنطقة، الأمر الذي فتح لها الباب للعب دور نشط في الخليج سواء في المستويات الاقتصادية أو الأمنية على حد سواء، كما ساهم في دعم هذا التوجه حيال حالة التفكك التي يعيشها النظام الإقليمي العربي وما رافقه من ضعف أصاب الاتجاهات القومية الراديكالية واليسارية بعد

اندلاع حرب الخليج الثانية 1991 ، إذ يمثل الخليج لإيران واحداً من أهم ثوابت سياستها الأمنية التي هي جزء لا يتجزأ من طبيعة الدولة الإيرانية (شبلي ، 2012 : 175).

4. العولمة السياسية

تأشر لدى المجتمعات العربية ومنها المجتمعات الخليجية، وجود تأثير للغزو الفكري النابع من العولمة السياسية التي تسعى لإلغاء الخصوصيات التي تتحلى بها النظم السياسية الخليجية تلك التي ترى في قادتها على أنهم رموز اجتماعية قبلية أصبح لها أدواراً سياسية يمكن أدائها بعد قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وإحلال العام المعولم ، واستغلال ذريعة الإصلاح لتتبناها المجتمعات الخليجية كنوع من التغيير المطلوب إحداثه فيها بعد سنوات من المحافظة على الأصالة والتراث والخصوصيات الوطنية، وذلك عبر المؤثرات العالمية التي أريد لها أن تطمس المؤثرات الداخلية بما فيها علاقات السلطات التقليدية الثلاث (التنفيذية والتشريعية والقضائية)، وإيجاد صعوبات تصل لحد المخاطر التي تكون على وجه الاستنتساخ الحرفي على البيئة المستقبلة (قهوي، 2008: 51).

وبعد اندلاع ما سمي بثورات الربيع العربي عام 2011 كانت تحديات العولمة حاضرة في المحيط الخليجي ، من خلال وسائلها التي كان لها تأثير كبير على الشارع الخليجي، حيث دفعت عدد من الشباب المتحمسين من الذين جرى التأثير عليهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي وأدوات العولمة الأخرى للتظاهر ضد الحكومات القائمة (الحريري،2013 : 215).

ترى الدراسة أن التحديات الخارجية التي واجهتها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كانت تعني بوضوح أنها تحديات وجود واستمرارية ، ولم تكن تستهدف بقاء المجلس كمنظمة

إقليمية كغيرها من المنظمات الأخرى بقدر ما كانت تستهدف الدول المنضوية تحت هذا المجلس الذي تعرض لهزات ووجهات نظر مختلفة، ومع ذلك نجحت دول المجلس في البقاء والاستمرارية ، حيث أدت ورقة الموقف الموحد التي لعبتها دول المجلس دورها بمهنية سياسية راقية، فهي كانت تمارس موقفها السياسي في مواجهة التحديات مرة مجتمعة، ومرة منفردة ، مع توظيف علاقاتها الخارجية سواء في المحافل الدولية أو على المستوى الإقليمي الجماعي أو الفردي.

وقد كان كل ذلك يعني أن سياسات دول المجلس كانت تدار بتلقائية ، ويتم تنفيذها من خلال الاقتناع ، فيما يتم الاحتكام في قرارات المجلس إلى مدى إمكانية وسهولة تنفيذها، مثلما حكمت مسار العمل في هذا المجلس قضيتان أساسيتان، هما :

الأولى : حفظ أمن دول الخليج العربية وإبعاد المنطقة عن الصراعات الدولية.

الثانية : إبراز دور التعاون الخليجي على الخارطة السياسية الدولية.

المبحث الثاني

التحديات الاقتصادية

تقترن أهمية منطقة الخليج العربي مع تزايد أهمية النفط كسلعة إستراتيجية ، بالإضافة إلى الأهمية الجيوبوليتيكية لهذه المنطقة والتي جعلتها إحدى المناطق الإستراتيجية الهامة في العالم المعاصر، فقد أصبحت المنطقة مسرحاً لصراع ونفوذ الدول الكبرى سواء كانت شرقية أو غربية ، وبعض القوى الإقليمية في المنطقة ، ويعود ذلك إلى أسباب اقتصادية وسياسية واجتماعية متوارثة، وقد أدى ذلك إلى أن تصبح المنطقة واحدة من أكثر المناطق حساسية في العالم .

وعلى ضوء ذلك أدركت الدول العربية الستة المطلة على الخليج العربي بأن النمو والازدهار الاقتصادي الذي تنعم به لا يمكن أن يتحقق ويتطور إلا في ظل بيئة آمنة ومستقرة ، وانطلاقاً من هذا المبدأ الراسخ فإنها نظرت إلى أن أمنها كل لا يتجزأ ، فقامت بإنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي هدف إلى : تحقيق الأمن الإقليمي لدول المجلس، وتحقيق الاستقلال والتنسيق والترابط بين الدول الأعضاء في جميع المجالات، والعمل على إيجاد قواسم مشتركة لمواجهة التحديات التي تعترض العلاقات الأخوية فيما بينهم كتلك التي تتعلق بالتحديات الاقتصادية التي تواجه جميع أعضاء هذا المجلس.

يتناول المبحث الثاني التحديات الاقتصادية من خلال المطلبين الآتيين :

المطلب الأول: التكامل الاقتصادي.

المطلب الثاني: الإدارة الاقتصادية.

المطلب الأول

التكامل الاقتصادي

تكاد تكون الأهمية الاقتصادية هي التي تتصدر جوانب الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي، الأمر الذي ينسحب بدوره على التحديات التي أخذت تواجهها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك لأن الأهمية الاقتصادية للمنطقة لم تكن وليدة العصر الحاضر، لكنها قديمة قدم الحضارات التي قامت على أراضي دول الخليج .

وتبعاً لهذه الأهمية الاقتصادية التي تتحلى بها منطقة الخليج العربي ودولها، فقد أصبح السير بطريق التكامل الاقتصادي أمراً حتمياً لدول مجلس التعاون وذلك بالنظر إلى حجم الكتلة الاقتصادية التي تتميز بها الدول الخليجية، والعوامل المشجعة للعمل ككتلة اقتصادية هي أكثر حظًّا منها مقارنة بالعوامل التي تجعلها تعمل ككيانات مستقلة دون تنسيق بينها، فالقرب الجغرافي ميزة جاذبة لهذا التكتل الاقتصادي، نتيجة إلى قرب موارد الإنتاج المغذية للصناعات القائمة بينها، كما أن تشابه العادات والتقاليد تفرز عادة تشريعات وقوانين مشابهة، مما يُسَهِّل عملية ضمِّها في قوانين موحَّدة (عبد القادر ،الموقع الإلكتروني :

http://studies.aljazeera.net/ar/files/gccpath/2015/01/2015114111914285936.html).

واستناداً لما تقدم أصبح التكامل الاقتصادي يشكل أحد الأهداف الأساسية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وفقاً للنظام الأساسي، الذي حدد الأهداف الرئيسية لمجلس التعاون بما يلي (المادة الرابعة من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية):

1. تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها.
2. تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.
3. دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في المجالات الاقتصادية وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص
4. وضع أنظمة متماثلة في الشؤون الاقتصادية والمالية والتجارية والجمارك والمواصلات وغيرها.

ويأتي هذا التفصيل الواسع لجوانب العمل الاقتصادي المشترك ليبرز المكانة التي يحتلها التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون، ويمنحها الصورة الواضحة كوسيلة لدمج اقتصادياتها. ويبدو أن الاهتمام بالتنسيق والتكامل ينبع من واقع الاحتياجات الفعلية لتركيبة اقتصاديات دول المجلس التي يعتمد معظمها على مصدر وحيد للدخل وهو النفط الذي يشكل نسبة عالية من دخلها القومي. ويتيح تكامل السوق بدول المجلس الفرصة لقيام العديد من المشاريع التي لم يكن بالإمكان قيامها في حالة السوق المجزأ. كما إن تعدد قيام المشروعات الإنتاجية يحقق هدفاً أساسياً، وهو تنويع القاعدة الإنتاجية والتقليل بالتالي من الاعتماد على مصدر وحيد للدخل، مع ضمان استمرار المنافسة الشريفة وتكثيف الاعتماد المتبادل وتشابك المصالح وزيادة فرص العمل أمام الأعداد المتزايدة من المواطنين الذين يدخلون سوق العمل سنوياً .

لذلك شرع قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ببحث فكرة التكامل الاقتصادي مع بدايات تأسيس المجلس، وبالفعل تم التوقيع على أولى مشاريع التكامل الاقتصادي الخليجي في الدورة الثانية للمجلس الأعلى التي عقدت في الرياض في شهر تشرين الثاني عام 1981، حيث

كانت الاتفاقية الاقتصادية الموحَّدة التي تُعبر عن إطار شامل ومحدد ضمن برنامج زمني للتكامل الاقتصادي، وتتعلق بجوانب عديدة تصب في مسار التكامل، مثل: تنظيم انسياب رأس المال، وانتقال الأفراد، والتعاون في مجالات النقل والمواصـلات، والتعـاون التجـاري والاقتصادي، والتعاون الفنـي والإنمائي، والتعاون في المجال المالي والنقدي. وفي قمَّة قادة مجلس التعاون المنعقدة في مسقط في كانون الأول عام 2001 تم إقـرَّار تطوير تلك الاتفاقية الاقتصادية، حيث جاءت جهود المختصين في المجلس من أجل جعلها تواكب المتغيرات الاقتصادية المحلية والدولية، وبما يعزز العمل الخليجي المشترك فيما يتعلق بإنشاء الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة والاتحاد النقدي، وتلك البنود تمثِّل محطات مهمة في مسيرة التعاون لتحقيق التكامل الاقتصادي الخليجي بشكل كامل (القطاطشة، 2012: 201).

وعلى الرغم من الخطوات المتخذة من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إلا أن كثير من التحديات واجهت تلك الخطوات وأثرت فيها سلبياً كونها تتعلق بعدد من المستلزمات الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها لغرض تحقيق ذلك التكامل، والتي من أبرزها:

أ. **مطالب الطبقة الوسطى** : كان للتحديـات الاقتصادية التي تواجـه الطبقة الوسطى في المجتمعات الخليجية دوراً واضحاً في تنامي حالة من الحراك السياسي التي نجمت عن ما يعرف ثورات الربيع العربي نهاية عام 2010، وقد أوضحت عـدة مقاييس إحصائيـة واجتماعية متعـارف عليها عالمياً لقياس حجم الطبقة الوسطى في دول مجلس التعاون الخليجي ، بأنها تشتمـل على: العامليـن الخليجيين الذين تفوق أجورهم الشهرية 70% من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، والعاملين الخليجيين الذين تفوق أجورهم الشهرية

70% من متوسط الرواتب، والعاملين في القطاعات الفنية والمهنية والتخصصية، والحاصلين على شهادات جامعية فأعلى (العالي، الموقع الإلكتروني: http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/07/201372272619767829.html).

ويبدو أن انتقال هذا الحراك إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي لم تألف مثل هذه التطورات من قبل ، قد حصل في صورة احتجاجات شعبية واسعة النطاق، شكلت أحد أخطر التحديات الاستراتيجية لدول المنطقة جراء ما فرضته من تحولات عميقة على توازنات القوى الإقليمية والدولية وتحديات ذات خصوصية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (سعد، 2014 : 118).

لقد سمحت هذه التطورات المجال إلى تبرير أقوال المختصين والمتابعين للشأن الخليجي بأن معطيات الحركات الشعبية الاحتجاجية قد أصبحت واضحة في أوساط الفئات الشابة من الطبقة الوسطى التي أخذت تشهد تحولات أساسية جراء ازدياد مطالبها التي تصدرت مشهد الفعل الثوري القائم والمحتدم في المجتمعات الخليجية، وإن كانت لم تطفُ على السطح إلا في عدد محدود منها، وتتنازعها عوامل محفزة وداعمة وأخرى محبطة ومثبطة، تشمل العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. بحيث أصبحت المجتمعات بحاجة إلى القنوات السياسية السلمية لتحقيق المشاركة السياسية المطلوبة في النظم الخليجية، بدلاً من أن تُترك هذه المجتمعات لتغيرات غير محسوبة قد تُلحق الضرر الجسيم بها، كما يحدث في الدول العربية التي شهدت الاحتجاجات والانتفاضات(العالي، الموقع الإلكتروني :

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/07/201372272619767829.html).

ب. **التجارة الخارجية بين دول مجلس التعاون** : تمنح أغلب الدول المنتمية إلى تكتلات إقليمية تجارتها الخارجية مع الدول الأعضاء في ذات التكتل أهمية كبيرة ، وذلك بالنظر لما تحققه من منافع عديدة ومكاسب تدر عليها من الفائض المالي ما يلبي مستلزمات موازناتها السنوية ، وتبرز هذه المنافع والمكاسب في المجالات الآتية (خلف، 2001: 29):

أولاً : تحقيق زيادة في الإنتاج جراء عملية التبادل الدولي، وتحصيل قدرات أكبر وأوسع من التخصص وتقسيم العمل الدولي، مما يؤدي إلى استغلال الإمكانات والموارد المتاحة لزيادة الإنتاج لدى الدولة اعتماداً لا على السوق المحلية بل على السوق الخارجية.

ثانياً : زيادة في حجم الإنتاج وبالشكل الذي يتيح إمكانية أكبر للمنتجين توفير كمية كبيرة من الإنتاج عن طريق استخدام فنون إنتاجية متطورة يتم فيها استخدام أكبر من رأس المال الإنتاجي.

ثالثاً : رفع مستوى المعيشة وخلق تخصص وتقسيم في العمل الدولي المستندان إلى المبادلات الخارجية والإنتاج لغرض سد احتياجات السوق الخارجي.

رابعاً: الاسهام في تخصص الدول بإنتاج السلع والخدمات التي تتمتع بقدرة على إنتاجها تفوق ما تتمتع به الدول الأخرى في ذلك ، وهو ما يؤدي بالتالي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج فيها.

خامساً : جعل الأسواق مفتوحة لغرض الاستفادة من عوامل الإنتاج المتوفرة في الداخل ، ومستلزمات الإنتاج، في حين أن اتساع السوق الخارجية إلى السوق المحلية يؤدي إلى اتساع الإمكانية لزيادة حجم الإنتاج، بالتالي تؤدي إلى الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للإنتاج.

سادساً: المساعدة في سير السلع والمواد المنتجة بانسيابية في السوق، أي منع إغراق السوق بالمنتجات وعدم تبديدها.

سابعاً : خلق المنافسة بين المنتجين، ومنع الاحتكار في السوق المنافسة، وفي ظل المنافسة هذه تبرز أهمية توفير السلعة بثمن أقل وبنوعية جيدة نتيجة للتنافس القائم بين المنتجين ، لأن المنتج لا يوجد أمامه في ظل المنافسة الكاملة سوى خفض الكلفة وتحسين النوعية لغرض وصوله لتحقيق ربح أعلى من خلال هذه المنافسة .

وعلى الرغم من أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تعي جيداً أن التجارة البينية تعد من أبرز الموارد الاقتصادية التي لها أهمية كبيرة في اقتصاديات دول المجلس التي تستوجب تنويع مواردها إلى جانب اعتمادها في الناتج المحلي الإجمالي مع القطاع النفطي، إلا أن دور التجارة بقي مقتصراً على عوائد صادرات النفط الخام بشكل رئيسي، والواردات من مختلف السلع بشكل عام، وبذلك أصبحت من التحديات الاقتصادية كونها في حالة تقلب مستمر تبعاً لتقلبات الطلب العالمي على النفط، الأمر الذي جعل من التجارة البينية تابعاً معتمداً على تلك التغيرات. وبشكل عام، إن اقتصادات دول المجلس هي اقتصادات مكشوفة تختلف درجة انكشافها من دولة إلى أخرى، وبذلك فإن مستوى التجارة البينية في هذه الدول قد تأثر نتيجة ضآلة الاستثمارات البينية والقطاعات الصناعية غير النفطية التي لم تخلق أثراً واضحاً في مستوى التجارة البينية بعيداً عن تقلبات أسعار النفط والواردات من الخارج (الشبيبي، 2008: 61).

ج. **غياب العناصر الضرورية للتكامل الاقتصادي** : تفتقر اقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى العناصر الضروريــة التي يجــب توافــرها لقيام اتحــاد اقتصــادي فيما بينها،

وذلك لعدم وجود اختلاف في المزايا النسبية لعوامل الإنتاج فيها، وضآلة التبادل التجاري فيما بينها، مما يقلل بدرجة كبيرة من مدى المنافع التي تعود عادة على الاتحاد الاقتصادي. حيث يلاحظ أن دول مجلس التعاون تتدافع نحو إنشاء صناعات متشابهة، بسبب تماثل الهياكل الإنتاجية للدول الأعضاء، وندرة الموارد الطبيعية بخلاف النفط والغاز، لذا كان هناك انتشار لمجمعات البتروكيماويات وصناعات أخرى كالإسمنت والأسمدة الكيماوية (السبيعي 2014 : 13) .

د. **عقبات التكامل الاقتصادي** : تقف مجموعة من المعوقات أمام تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ولعل من أبرز هذه العقبات يبرز في المجالات الآتية (عبد القادر ،الموقع الإلكتروني :

http://studies.aljazeera.net/ar/files/gccpath/2015/01/2015114111914285936.html).

أولا : عدم وجود شبكة مواصلات متطورة.

ثانيا : ضعف اسهام القطاع الخاص في الناتج المحلي.

ثالثا: شح في مدى وفرة البيانات الخليجية والمعلومات الاحصائية.

رابعا: الخلافات السياسية ودورها في تأخير بعض الاتفاقيات أو تفعيلها.

خامسا: عدم قدرة بعض الدول على تحفيز المعايير المعتمدة للتقارب الاقتصادي.

يرى الباحث أن أغلب دول العالم أخذت تتجه إلى تشكيل التكتلات الاقتصادية التي تسهم في تحقيق التكامل الاقتصادي لدول هذه التكتلات، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية يمكن أن

يكون أحد النماذج الناجحة في هذا المجال وذلك لوجود عدد من العناصر الإيجابية التي لها دور كبير في المساهمة في توحيد النظم الاقتصادية الداخلية لدول المجلس من أجل تطبيق المعايير الاقتصادية الناجحة بما يحقق نمو الاقتصاد الخليجي بصفة عامة. لكن الأمر الجدير بالانتباه يكمن في أن دول المجلس لم تراع لغاية الآن وضع قانون لتنظيم شؤون الصناعة في الدول الخليجية، هذا القانون الذي قد يسهم في انعاش عملية التكامل الاقتصادي المنشودة في الأمد البعيد.

وإلى جانب ذلك فإن الهياكل الاقتصادية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية هي في حقيقتها لا تختلف إلا في طبيعة البيئة الاقتصادية والفكر المالي للأفراد بالإضافة إلى اختلاف طبيعة الأسواق الخليجية، لكنها تتشابه إلى حد كبير في كونها تعتمد على سلعة واحدة هي النفط.

المطلب الثاني

الإدارة الاقتصادية

كشف الواقع العملي في أغلب دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بأنها تعاني من غياب الإدارة الاقتصادية السليمة، وقد بدا ذلك واضحاً من خلال أن النمو الذي تحقق في اقتصاديات هذه الدول وبرامج الرفاهية الاجتماعية التي تم تبنيها، بالإضافة إلى مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والإدارية، قد ارتبط وبشكل مباشر بالإيرادات الناجمة عن دخل إنتاج وتصدير النفط، هذه المادة المهمة التي تعد شريان الحضارة المعاصرة، وهي التي زادت من شهرة منطقة الخليج العربي، وبالتالي من أهميتها، فالخليج العربي وما يضم من دول يحوي من احتياطات النفط يقدر بحوالي 370 مليار برميل، أي ما يزيد قليلاً عن نصف احتياطي العالم من النفط البالغ 619 مليار برميل وبنسبة تعادل 62 % ، إضافة إلى ما يعادل 20% من احتياطي الغاز ، وكل هذه الثروات جعلت من منطقة الخليج العربي بقعة تزداد أهميتها يوماً بعد يوم، بل لقد أصبحت المنطقة أهم بقعة في العالم (التقرير الاقتصادي العربي، 2016: 143).

إلا إنه من الجدير بالذكر عندما ترتبط معظم النشاطات في دول هذه المنطقة بهذا الدخل، فإن أي خلل في إدارة النشاطات الاقتصادية لابد أن ينعكس بشكل مباشر على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وإمكانات النمو وفرص التقدم في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي أخذت تواجه معضلات عديدة ترتبط بعمليات انتاج النفط وتصديره وتباين أسعاره بين فترة وأخرى ، وفي هذا الشأن برزت التحديات الاساسية الآتية :

1. **الإيرادات النفطية والتنمية الاقتصادية:** تعاني أغلب دول مجلس التعاون من معضلة عدم تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية وعدم تحويل عوائد النفط بما يخدم اهداف تلك التنمية ، بل على العكس يجري التعامل مع انتاج النفط وتصديره بوصفه عاملاً مستمراً ثابتاً، مع تأثيره المحدود في عمليات الإصلاح الشاملة، وعلى وجه الخصوص التنمية الاقتصادية التي يتم تجاهل دور النفط فيها مما يؤدي إلى جعل دور الجانب الاقتصادي يبدو سلبياً في عملية الإصلاح السياسي، وذلك في ظل تنامي مشكلات الشرعية السياسية في دول الخليج العربي، الأمر الذي جعل النظر إلى مسألة عوائد النفط يجري بوصفها عاملاً يبطىء عملية المشاركة السياسية (الهياجنة، 2008 : 134).
2. **غياب التنافس في بيع المنتجات النفطية** : ينصب التشابه بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أساساً في إنتاج وتصدير النفط، إلا إن معظم الصادرات النفطية موجهة إلى الخارج، ولا يوجد تنافس بين دول المجلس في بيع تلك المنتجات داخل منظومة المجلس نفسها؛ وذلك نظراً إلى الاكتفاء الذاتي لمعظم دولها، ويشار إلى أن دول المجلس أعطت الأولوية لاستيراد احتياجاتها من الطاقة من داخل دول المجلس، وهذا ما نصَّت عليه الاتفاقيات في بند التعاون في مجال الطاقة؛ فهناك تبادل تجاري للنفط الخام والغاز الطبيعي والمنتجات البتروكيميائية بين دول المجلس حسب الاحتياجات المحلية فيها، ورغم ذلك بقيت المعوقات بوجه إقامة تكامل اقتصادي خليجي مثمر (الزهراء، 2016).
3. **دور النفط الخام في الناتج المحلي الإجمالي** : يشكل إنتاج وتصدير النفط الخام المكون الأساسي للإيرادات والمصدر الرئيسي لتمويل الأنشطة الاقتصادية الأخرى.
4. **نمط انتاج النفط:** يؤدي التشابه في نمط انتاج النفط في دول المجلس إلى خلق صناعات متنافسة وغير متكاملة، الأمر الذي يسهم في تدني مستوى التجارة الخارجية لهذه

الدول ، وهو ما يعني أن جهود التنويع الاقتصادي المرتكز على الصناعات المرتبطة بالنفط لم يكن لها أثر ملموس في مستوى التجارة الخارجية في دول المجلس (الشبيبي، 2008: 62).

5. **تباين أسعار النفط:** تحقق دول مجلس التعاون معدلات نمو عالية بسبب ارتفاع أسعار النفط عالمياً وزيادة في إيراداتها نتيجة لذلك، تشهد انخفاضاً في ذلك النمو نتيجة تراجع اسعار النفط، وبذلك فإن جميع الأنشطة الاقتصادية تتأثر بشكل كبير بتغيرات عوائد الصادرات النفطية، ولكون دول مجلس التعاون أعضاء في المنظمة العالمية لتصدير وانتاج النفط (أوبك) باستثناء عمان، فإن نسبة كبيرة من الانتاج النفطي تتحدد عن طريق عوامل خارجة عن سيطرتها، الأمر الذي ينعكس على قوة دول المجلس في التحكم بنشاطاتها الاقتصادية في مجال الانتاج والاستثمار والتشغيل في الاقتصاد الوطني ككل، إذ تبقى الخطط الاستثمارية متغيراً تابعاً للتغيرات في إيرادات النفط كمتغير مستقل يتحكم في فروع النشاطات الاقتصادية المختلفة تبعاً للتغيرات في مستوى الطلب العالمي على النفط، وعليه شهدت دول مجلس التعاون انخفاضاً في معدلات النمو وصل إلى 2.2% خلال عام 2016 قياساً بعام 2015 الذي شهد انخفاضاً بلغ 3.1% (المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2016).

6. **العملة الخليجية الموحدة** : تسعى أغلب التكتلات الإقليمية سياسية كانت أو اقتصادية لتحقيق مجموعة من الأهداف على المدى القريب والبعيد، وغالباً ما يكون العامل المؤثر في تحقيق هذه الأهداف هو مدى الإلتزام الذي تبديه الدول الأعضاء في تلك التكتلات من خلال ما يتم اتخاذه من خطوات عملية من أجل تحقيق هذه الأهداف، وعند إمعان النظر في الجهود المبذولة من قبل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية باعتباره تكتلاً سياسياً

وله أهداف اقتصادية وأمنية يسعى لتحقيقها، يتبين أن عملية توحيد السياسات المالية والنقدية تمهيداً لإصدار العملة الموحدة ، تصبح هدفاً بالغ الأهمية والتعقيد في ذات الوقت، كونها عملية ترتبط بهيكل مركب من القضايا الاقتصادية الكلية والجزئية ، لها علاقة بسعر صرف العملة الوطنية لدول مجلس التعاون، والتي لها ارتباط مباشر بأسعار النفط في الأسواق العالمية، الأمر الذي أخذ يؤثر في معدلات التضخم وأسعار البورصة والصادرات والواردات، وما لذلك من انعكاسات على الاختلالات والتوازنات في اقتصاديات هذه الدول (القطاطشة، 2013 : 201).

لذلك جاء الاتفاق بين قادة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مؤتمر القمة المنعقد في العاصمة العمانية مسقط عام 1981، على تحديد البرنامج الزمني للاتحاد النقدي، لكن الجهود الكبيرة التي جرى توظيفها بهذا الشأن لم تتحقق حتى أصبح الأمر يشكل تحدياً من التحديات الاقتصادية التي تواجه دول المجلس، رغم الشروع بانشاء لجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية في دول مجلس التعاون الخليجي عام 1983، والتي عملت على وضع معايير الأداء الاقتصادي اللازمة لنجاح الاتحاد النقدي تمهيداً لإطلاق العملة الموحدة التي كان من المقرر العمل بها في الأول من كانون الثاني من عام 2010 (الشريف، 2001: 75).

ويشير تاريخ الجهود الخليجية إلى عدد من المحاولات للوصول إلى اتفاق حول إصدار العملة الخليجية الموحدة والتي كان بعضها يسبق قيام مجلس التعاون ذاته ، حيث تم التغاضي عن الاتفاقية التي تم التوقيع عليها من قبل الإمارات والكويت والبحرين وقطر، وذلك في أعقاب المرحلة الجديدة التي تبلورت فيها مساعي الدول الخليجية بعد قيام مجلس التعاون الذي نصت بنوده على العمل من أجل الوصول إلى العملة الموحـدة (علي، 2008 : 161).

ترى الدراسة إن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تواجه تحديات اقتصادية جمة جاءت نتيجة انكشاف الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لدول المجلس على العالم الخارجي، واعتماد اقتصاداتها المحلية على الاستيرادات وعدم توازنها مع الصادرات وذلك نتيجة غياب التخطيط الاستراتيجي المدروس ، الأمر الذي جعل هذه الدول تتعرض إلى تقلبات في الميزان التجاري المرتبط في قيم الصادرات أكثر من ارتباطها بالتقلبات في قيم الواردات ، وذلك في ضوء ما تمثله الصادرات النفطية والصناعات المعتمدة على النفط من أهمية نسبية من اجمالي الناتج المحلي، يقابل ذلك ضعف التجارة الخارجية البينية في اعضاء المجلس الذي يشير إلى ضعف الاستثمار في الصناعات الانتاجية غير النفطية، والذي كان سببه تشابه الاستثمار والانتاج في دول المجلس، وتوجيه هذه الصناعات إلى التنافس نحو التصدير إلى الخارج بدلاً من تحقيق التكامل الاقتصادي، وبالتالي لم يكن هناك تطور ايجابي في مستوى التجارة البينية والتي لها ارتباط بمستوى الأحوال السائدة في الأسواق الخارجية التي تستورد منها دول مجلس التعاون احتياجاتها الاستهلاكية بشكل أساسي، الأمر الذي كان له ارتباط في بروز عدد من التحديات الأمنية.

المبحث الثالث

التحديات الأمنية

تعد التحالفات أحد أهم أنماط التعاون الدولي، وغالباً ما تقام من أجل دعم الأغراض الدفاعية والهجومية في مواجهة تهديد أي عدو مشترك، سواء كان داخلياً أو خارجياً. وعلى الرغم من أهمية هذا النمط من التعاون في المجال الأمني، إلا أن التحالفات الدفاعية المحضة من شأنها أن تؤدي إلى تفاقم شعور الدول الأعضاء بالتهديد بدلاً من الحد منه، وبازدياد حدة التوتر والانقسامات، بل يمكن أن يكون لهذا الشعور دور في التنافس على امتلاك الأسلحة. وتدخل الدول في تحالفات عندما تواجه تحديات أمنية ليس في الإمكان تحييدها بأية وسيلة أخرى. ويعتمد التعاون في التحالفات العسكرية على الفكرة التقليدية الخاصة بأمن الدولة، باعتبارها تمثل مجموعة من الدول تسعى إلى تنسيق قواها العسكرية بهدف التهديد باستخدام القوة لردع الأعداء المحتملين.

لذلك فإن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قامت بتكوين مجلسها حينما وجدت أن ثمة تحديات أمنية تواجهها، وإن حجم هذه التحديات يفوق في أحيان كثيرة قدراتها الذاتية وقوتها العسكرية الوطنية، فعمدت لأسباب استراتيجية على تنسيق مواقفها وحشد قواتها من أجل إيجاد قدر من الأمن لأعضاء هذا المجلس، وذلك من خلال عدد من الاجراءات الأمنية والدفاعية، لكن ذلك لا يعني انتهاء تداعيات عدد من التحديات الأمنية التي تواجه دول مجلس التعاون.

يتناول المبحث الثالث التحديات الأمنية من خلال المطلبين الآتيين :

المطلب الأول : التحديات الدولية.

المطلب الثاني : التحديات الإقليمية.

المطلب الأول

التحديات الدولية

بدت مساعي الدول الكبرى مع حلول القرن الحادي والعشرين واضحة وجلية، في رسم حدود جغرافية جديدة إلى الدول العربية، والعودة بها إلى ما قبل الاعتراف باستقلالها، كون هذه الجغرافية أدت دوراً كبيراً في اختلال توزيع مقدرات القوة، دون نفي وجود أسبـاب ذاتية أخـرى لهـذا الاختلال، فقد رسمت بريطانيا حدود الكويت بحيث يكـون لها إطلاله بحريـة على الخليـج العربـي بطول 499 كم و 1972 كم لإيران، فيما حرمـت العراق مـن أي منفـذ بحري باستثناء مينـاء أم قصـر وبإطلاله خليجيـة بطول 85 كم (ELshazly, 1998: 114).

ثم أعيد رسم الحدود البحرية بين العراق والكويت من قبل مجلس الأمن الدولي بموجب القرار 833 لعام 1993 الذي منح الكويت امتيازات جديدة في خور عبد الله على حساب حصة العراق التي تقلصت بشكل كبير، الأمر الذي أوجد واقعاً أمنياً مقلقاً في منطقة الخليج العربي لم تشهد المنطقة مثله منذ مطلع القرن العشرين وماتبع ذلك في عهد ما بعد الاستقلال لدول هذه المنطقة.

لقد مرت منطقة الخليج العربي بحلول الألفية الثالثة بحالة من الضعف والتشتت وانعدام الأمن والتدخل الخارجي المباشر في شؤون دولها الداخلية، خاصة بعد الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، وصولاً إلى التدخلات الإيرانية في العراق واليمن، مضافاً إليها التدخلات في دول عربية أخرى خارج منطقة الخليج العربي مثل سوريا ولبنان من قبل إيران، وكذلك التدخل الروسي في سوريا عام 2015، علماً أن هذه التدخلات لم تقتصر على الوسائل السياسية والاقتصادية

والإعلامية، بقدر ما كان أساسها تدخلات عسكرية ، فضلاً عن ما شهده كل من ليبيا والعراق واليمن وعلى نحو خاص سوريا التي أضحت مرتعاً للتدخلات الإقليمية والدولية السياسية والعسكرية، منذ تفجر الصراع فيها عام 2011، والذي فتح المجال على مصراعيه للتدخل العسكري الإيراني والروسي (كيالي ب ، 2016 : 16)، الأمر الذي أوجد بيئة من الأمن المفقود التي تؤثر سلبياً على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي وتخلق تحديات أمنية عديدة.

ولم يعد هناك جديد فيما تعكسه الأحداث التي تشهدها منطقة الخليج العربي من خطورة بالغة على المصالح الوطنية لدول مجلس التعـاون جـراء تصاعـد دور القوى الدولية في تطورات القضايا العربية المتفجرة، والتي أمتدت تأثيراتها إلى صميم السياسات الوطنية، ولا يعود هذا المعتقد إلى عجز دول المنطقة عن تدبير شؤونها فحسب، بل يعود إلى أسباب أخرى ، لعل من أبرزها (رفعت ب، 2016: 7):

1. استمرار تعامل القوى الغربية ومعها روسيا مع الدول العربية من خلال وجهة النظر التي تحمل العرب المسؤولية الرئيسية في استشراء ظاهرة العنف والإرهاب وانتشار التنظيمات المتطرفة في أرجاء المنطقة العربية وخارجها، وذلك بالاستناد إلى المنطلقات الفكرية التي تحملها المجتمعات العربية والإسلامية والتي تجعلها مصدراً للإرهاب وتصدير الأفكار المتطرفة.
2. قيام الدول الغربية التي تتصدى للإرهاب وتشترك مع عدد من الدول العربية في التحالف الدولي لمحاربته، بإلقاء تهمة الإرهاب على الطائفة السنية العربية ممثلة بتنظيم القاعدة وتنظيم داعش الإرهابي وجبهة النصرة ، وإن الإرهاب أهم الإرهاصات التي لا يعود سببها إلى الشعارات المتطرفة التي ترفعها هذه التنظيمات، والممارسات الوحشية التي ترتكبها تلك

التنظيمات، وإنما ترجع أساساً إلى امتداد نشاطاتها الإرهابية إلى خارج حدود دول المنطقة وفي الداخل الأوروبي بصفة خاصة من خلال المسلمين الذين يحملون جنسيات أوروبية ويتعاطفون مع تلك التنظيمات.

3. توفر الوقت اللازم لتحركات القوى الدولية من أجل ممارسة الأدوار على ساحة القضايا العربية الساخنة، عبر تحديد التوجهات، وتخطيط التحركات، واختيار التحالف على أرضية ثابتة ، على العكس من الدول العربية التي تمارس أدوارها على الساحة من منطلقات مختلفة، وأهداف متباينة، وتحالفات ضعيفة، واستمرار تحرك مواقفها على أرضية طائفية أو من منطلق المعارضة التلقائية لسياسات بعض القوى الإقليمية والدولية.

وإنه من الجدير بالذكر إن للتحديات الدولية ذات الطابع الأمني التي تغذيها القوى الكبرى، دور في الجدال النظري الذي يحدث في الأوساط البحثية عن دور القوى الغربية الكبرى في دعم الديمقراطية أو السلطوية في منطقة الخليج العربي، أخذاً في الحسبان الأهمية الجيوسياسية للمنطقة بالنسبة للمصالح الغربية، في ظل تهديدات أمنية عدة ازدهرت خلال السنوات الأخيرة، فالقوى الكبرى قد تقبل بأي نظام في المنطقة بغض النظر عن ديمقراطيته أو سلطويته، ما دام هذا النظام يلتزم بمجموعة الأهداف الاستراتيجية بالنسبة للغرب، والتي من أبرزها: الحفاظ على إمدادات وتدفق الطاقة، ومواجهة التنظيمات الإسلامية ، وتحرير الاقتصاد، وتقييد الهجرة، والسلام مع إسرائيل، أو عدم معارضته على أقل تقدير (Cavatorta, 2001: 188) .

وقد أثبت الواقع العملي أن لهذه التحديات الدولية أثر بالغ في عدم نجاح مجلس التعاون لدول الخليج العربية على الصعيد الأمني، فقد كان للسياسة الأمريكية تجاه المجلس دوراً كبيراً في هذا

المجال، ولا شك أن تلك السياسة كان يمكن أن تؤدي إلى حصول صراع بين دول مجلس التعاون من خلال المؤشرات الآتية :

أ. تقوم العلاقات الأمنية بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجلس التعاون على أساس الاتفاقيات الثنائية، ومبيعات الأسلحة بدون شروط، والمناورات المشتركة بين الجانبين، حيث تستهدف الولايات المتحدة الأمريكية ترسيخ تلك العلاقات بمنح بعض هذه الدول مزايا أمنية، ومن ذلك منح كل من الكويت والبحرين صفة حليف من خارج حلف شمال الأطلسي، بما يجعلها قادرة للحصول على أسلحة يحظر بيعها لدول خارج الحلف، بالإضافة إلى تمكينها من الحصول على تكنولوجيا متطورة يحظر تصديرها إلى دول أخرى (كشك، 2012: 145).

ب. لم تقم الولايات المتحدة الأمريكية بفرض أي التزامات على دولة الكويت في احتياجاتها التسليحية، إذ إن الكويت بقيت محتفظة بكامل حقها في شراء الأسلحة والمعدات من أي مصادر أخرى وفق احتياجات قواتها المسلحة (محمود، 2003: 31).

ج. لم تستهدف السياسات الأمنية الأمريكية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حماية أمن تلك الدول بشكل أساسي، بل أن تلك الحماية كانت جزءاً أساسياً من الاستراتيجيات الأمريكية التي تهدف إلى الحد من نفوذ القوى الإقليمية في المنطقة (كاتزمان، 2007: 44).

د. أسهمت الولايات المتحدة الأمريكية في تعزيز سباق التسلح بين دول مجلس التعاون بدون النظر إلى مدى مساهمتها في تحقيق التكامل الدفاعي أو في عدم تحقيقه،

حيث تعاملت بمرونـــة إزاء رغبـــة دول مجلس التعـاون في الحصول على أسلحـــة حديثـة (Katzman, 2004: 56).

ويعد الإرهاب التحدي الأمني الأبرز الذي يهدد مستقبل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مثلما يهدد باقي الدول العربية ووحدة مجتمعاتها، كونه أصبح ظاهرة لم يتم لغاية الآن الوقوف على الجهات الحقيقية الداعمة له فيما كانت دولية أو إقليمية، في ظل استمرار هذه الظاهرة على الوتيرة التي هي عليها في هذه المرحلة بالغة الصعوبة كونها أخذت تهدد هذه الدول وتسعى إلى تحويلها إلى دول هامشية لن يجري التعامل معها إلا بطريقة العزل والتهميش تحت شعار حماية السلم والأمن الدولي (دحمان، 2016: 31).

وينطلق مبعث الإشارة إلى ظاهرة الإرهاب ضمن التحديات الأمنية الخارجية وذلك نتيجة الغموض والشك تجاه الجهات الداعمة للإرهاب بعد ما تعرض له الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما من نقد تجاه أسلوب مكافحته للإرهاب والذي بلغت ذروته عندما اتهم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وخـــلال حملته الانتخابية مرشحاً جمهورياً، اتهم الرئيس أوباما أنه هو الذي أنشأ ما يعرف بتنظيم داعش الإرهابي بموقفه المتردد من هذا التنظيم، رغم أن الرئيس أوباما قد دافع عــن نفسه بتأكيــده أن كلاً مــن القاعــدة وداعش تمثلان تهديــداً مباشراً للشعـب الأمريكـي (شلبي، 2016: 61).

وبصورة عامة لقد أثر صعود الإرهاب على يد تنظيم (داعش) سلبياً في صياغة السياسات الخارجية للدول الغربية نحو الديمقراطية في الشرق الأوسط ومن ضمنها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بعد أن اعتادت الأدبيات المعنية بدراسة البعد الخارجي لعملية الديمقراطية أن تقدم تمايزاً بين تأثير البيئة والفاعلين، في محاولة فهم تأثير كل من هذين العنصرين في هذه العملية

الديمقراطية (صلاح ، 2016 : 15)، لذلك يبقى (داعش) كظاهرة، وما يمثله من تهديد له تأثير واضح في كل التحديات التي تتعرض لها دول المنطقة.

ترى الدراسة أن التحديات الأمنية التي واجهتها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال السنوات الست الماضية، قد صنعت إلتقاء في الأبعاد الداخلية والخارجية حول أولوية الأمن الإقليمي والدولي على حساب التحديات السياسية والاقتصادية، بحيث أخذ مفهوم الأمن يخضع إلى نقاشات جدلية في المدارس الفكرية المختلفة في العلاقات الدولية، بعد أن نظر الواقعيون إلى الأمن على أنه غياب للتهديد العسكري المرتبط بالدولة القومية، وبات أكثر اتساعاً في مضامينه وفواعله مع الرؤى الليبرالية، حتى صار للأمن أبعاداً وقضايا متعددة عسكرية واقتصادية واجتماعية وإنسانية وثقافية وبيئية، ولم تعد الدولة وحدها موضوع التهديد بعد أن برزت بجوارها فواعل أخرى كالأفراد والجماعات.

ونتيجة لحالة الصراع العالمي تأثرت منطقة الخليج العربي ودول مجلس التعاون على وجه التحديد بالعديد من المتغيرات الإقليمية والدولية على مدار الأعوام الماضية، حيث عانت المنطقة من ذلك الصراع الذي تتأثر به أيضاً دول العالم بلا استثناء.

المطلب الثاني

التحديات الإقليمية

تعرضت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ قيام مجلسها ولا تزال، إلى تهديدات مستمرة من دول إقليمية تسعى لاختراق وهدم الجدار الدفاعي الذي شيدته دول مجلس التعاون، وترجو تلك الدول الإقليمية أن لا يكتمل، في ظل اجراءات التعاون والوحدة القوية والأعمق التي تتبعها دول المجلس لمواجهة كل الأطماع التي تهدد أمن المنطقة وتسعى إلى جعلها مفككة، حتى يتسنى لها قضمها واحدة بعد الأخرى .

لذلك كان العمل على تحقيق أمن جماعي في منطقة الخليج العربي يحظى بالأولوية ضمن اهتمامات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ولعل ما يقلق هذه الدول يبرز في كيفية مواجهة عدد من التحديات الإقليمية والتي من أبرزها :

1. **التصورات الايديولوجية لدول الجوار الإقليمي** : وجدت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن أمنها الإقليمي يتطلب غياب أي تصورات ايديولوجية مسبقة لمصادر التهديد، وهذا محال في ظل وجودها على طرفي نقيض مع الدول الأخرى التي تشترك معها في إطلالتها على الخليج العربي وهما العراق وإيران ، فقد جاء ثبات هذه التصورات لدى دول مجلس التعاون نتيجة التهديد الدائم لأمنها القومي، فقد أوجد السلوك العراقي والإيراني النابع من منطلقات ايديولوجية وأطماع تاريخية لم تنته بحلول نظام الجمهورية الإسلامية في إيران عام 1979، ولا بسقوط النظام العراقي السابق، إذ تعرضت الكويت لحالات اعتداء كثيرة على حدودها مع العراق من جانب القوات العراقية عام 2003 (طفلة، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 10168 في 30/ 9 / 2006).

وتشير الوقائع التاريخية لمجرى العلاقات بيـن العراق والكويت لاستمـرار دعاوى العراق بشأن احقيته في دولة الكويت رغـم الاعتراف الصريـح من أعلى سلطة عراقية هي مجلس قيـادة الثورة العراقي في قراره الصادر في 10 تشرين الثاني1994 بدولة الكويت وبوضعيــة الحـدود القائمة معهـا، الـذي نص علــى: " امتثالاً لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 833 لسنة 1993، تعترف جمهورية العراق بالحدود الدولية بين جمهورية العراق ودولة الكويت، كما حددتها لجنة الأمم المتحدة لترسيم الحدود بين العراق والكويت المشكلة بموجب الفقرة 3 من القرار 687 لعام 1991، وتحترم حرمة الحدود المذكورة " (الفقرة الثانية من القرار 200 لمجلس قيادة الثورة العراقي لعام 1994) .

أما ما يتعلق بالجانب الإيراني فتحدد نصوص الدستور الإيراني جزءاً مهماً من رؤيتها لدول مجلس التعاون الخليجي وما تشكله إيران من خطر كبير عليها، عندما تشير تلك النصوص إلى دفاع إيران عن حقــوق جميع المسلمين، وفـقاً للنص الدستوري الذي جاء فيه: " تقوم السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية على أساس الامتناع عن أي نوع من التسلط أو الخضوع له، والمحافظة على الاستقلال الكامل ووحدة أراضي البلاد والدفاع عن حقوق المسلمين ، وعدم الانحياز مقابل القوى المتسلطة ،وتبادل العلاقات السلمية مع الدول غير المتحاربة (المادة 152 ، دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية لعام 2006).

ولا يخفى على أحد أن المشهد الآني والمستقبلي في منطقة الخليج العربي لايجوز التعبير عنه دون إمعان النظر في ما يشكله الخطر الإيراني نحو مقدرات دول مجلس التعاون ، فإيران اليوم تقف على رأس محور مختلط من الأنظمة والحركات في وجه دول مجلس التعاون، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية (السيد، 2015 : 46).

2. **التداعيات الأمنية للاتفاق النووي الإيراني** : ظهرت بوادر مجموعة من التحديات الناتجة عن توقيع الاتفاق النووي الإيراني مع السداسية الدولية في تموز 2015، برزت على النحو الآتي:

أ. قيام إيران بممارسة دور الهيمنة الإقليمية تجاه عدد من الدول في المشرق العربي وأخرى في الخليج العربـي، الأمر الذي أوجد قلقاً يتمثل في تركيز الاتفاق على المصالح الأمريكية دون مراعاة هواجـس هذه الدول العربية، ودون إيجـاد ضمانات لأمن دول مجلس التعاون الخليجي، الأمر الذي أحـدث خللاً واضحاً في ميزان القوى الإقليمي لصالح إيران فـي منطقة الشرق الأوسط ، بالاستفادة من حالة الحراك التي شهدتها المنطقة العربية فيما عرف بثورات الربيع العربي التي اندلعت أواخر عام 2010 ، تلك الحالة التي كان لها دور أساسي في إضعاف الدول العربية الكبرى مصر وسوريا والعراق (كيالي، 2015: 35).

ب. تنامي تخوفات دول الخليج العربي من عدم اقتصار الاتفاق على البرنامج النووي الإيراني بل أنه يشمل ملفات إقليمية تعد من الأوراق الرئيسية في المنطقة سواء في سوريا أو لبنان أو العراق أو اليمن والتي تعتقد دول الخليج العربي أنه قد تم التباحث بشأنها في المباحثات السرية على هامش الاتفاق النووي، بما يمنح إيران أدوار تدخلية متزايدة في الملفات الإقليمية، وهامشاً أكبر للمناورة، ويترك قدرة للأجهزة الأمنية والعسكرية الإيرانية كفيلق القدس والحرس الثوري الإيراني على التدخل في الشؤون الداخلية للدول الخليجية من دون رادع، على حساب مصالح هذه الدول (رفعت، 2015: 12) .

ج. قيـام إيـران بوضــع ترتيبات خاصـة بأمن الخليج العربـي استنـاداً لما كانت تطرحـه إيران في فترات زمنية سابقـة، كتلك الدعوات المنتظمة التـي تطالب فيها بطـرد ما أسمته القوى الخارجية مـن المنطقة، والمقصود هـنا القوات أو القواعد العسكريـة الأمريكيـة والحفـاظ

على أمـن منطقة الخليج من خلال بنية أمنية خليجية (أمن الخليج هو أمن الدول المشاطئة للخليج فقط)، وهـو الترتيـب الذي لا تقبل بـه دول الخليج العربي وخاصة المملكة العربية السعودية التي تجد بأنها قادرة على إعادة التوازن في المعادلة الأمنية الإقليمية (شبلي، 2015: 121) .

3. **<u>الملاحة في الخليج العربي</u>** : يكمن قلق دول مجلس التعاون على المستوى المحلي أمنياً في تحقيق سلامة الملاحة في مضيق هرمز الذي تكرر إيران تهديداتها بغلقه بين آونة وأخرى، الأمر الذي يجر المنطقة إلى تدخلات وصراعات لا أحد يتنبأ بنتائجها، مما يحرم دول الخليج العربية من الطريق الرئيسي لتصدير نفطها واستيراد احتياجاتها من الخارج، لذلك عمدت بعض دول الخليج إلى عمل بعض الترتيبات الأمنية كبناء موانيء على خليج عُمان كما فعلت دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان، وإلى تعزيز الموانيء السعودية على البحر الأحمر وتوسيعها لاحتمال وقوع مثل هذا الخطر (القرني، 1997 : 86).

4. **<u>التوتر السعودي الإيراني</u>**: يبدو التوتر السعودي الإيراني ظاهرياً أنه قد تحول إلى نزاع ثنائي باعتبار أن المواجهة السياسية تنحصر لغاية الآن بصفة أساسية بين الطرفين، إلا أن واقع الحال يشير إلى أن البعد العربي حاضر في هذا النزاع بقوة، وذلك منذ اقتحام متظاهرين إيرانيين لسفارة المملكة العربية السعودية في طهران في 2016/1/2، وإحراقها وإنزال العلم السعودي عنها وسرقة محتوياتها،بدعوى الاحتجاج على قيام السلطات السعودية بإعدام رجل الدين الشيعي السعودي نمر النمر، وهو ما تكرر في القنصلية السعودية في مدينة مشهد الإيرانية، الأمر الذي دفع المملكة العربية السعودية لقطع علاقاتها مع إيران، وتبعتها البحرين والكويت والسودان وجيبوتي والصومال، فيما خفضت

الإمارات تمثيلها الدبلوماسي في طهران، واكتفت كل من الأردن وقطر باستدعاء السفراء الإيرانيين لديهم للاحتجاج (كيالي أ، 2016: 33).

وعلى ضوء ذلك لم تعد التهديدات الإيرانية تقتصر فقط على اعتماد الطائفية المذهبية في تدخلاتها بشؤون الدول العربية عامة والخليجية خاصة ، إذ إنها تطول حالياً أربع دول عربية (العراق وسوريا ولبنان واليمن) منذ أن تحولت إلى الطائفية السياسية، ونجحت بموجبها إيران في اقتطاع نسبة عالية من النفوذ في هذه الدول، وأثارت الاضطرابات داخلها، وعطلت مؤسساتها، وإنما أيضاً لأن طبيعة حجم هذه التدخلات وتوجهاتها تؤكد أن إيران، بحكم اعتقادها بتبعية المجتمعات الشيعية لها، تعد نفسها في صراع مع كل دولة عربية سنية يوجد فيها مجتمعات شيعية، طالما أنها لا تقبل وصاية خارجية على قطاع من شعبها (رفعت أ، 2016: 7).

5. **الوضع الأمني في اليمن** : دخلت الأزمة اليمنية منعرجاً خطيراً منذ التطورات المتلاحقة التي شهدتها بعد سيطرة حركة أنصار الله الحوثية على العاصمة صنعاء، وتوجت تلك التطورات بتشكيل تحالف عسكري بقيادة المملكة العربية السعودية باسم عاصفة الحزم، وقد جاء ذلك كله كنتيجة من النتائج التي فرضها الواقع العسكري جراء اقتراب جماعة الحوثي من إحكام سيطرتها على اليمن شمالاً وجنوباً الأمر الذي نظرت إليه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على أنه يمثل تهديد لأمنها القومي، وذلك لارتباط أمن الخليج بأمن اليمن التي تمتد شمالاً وجنوباً لهذا الخليج ، فضلاً عن كون السيولة التي تعاني منها الدولة في اليمن يؤثر بلا شك ليس فقط على دول مجلس التعاون، وإنما على الأمن القومي العربي ككل على أكثر من مستوى، والذي من أبرزه الموقع الاستراتيجي الذي يمسك بمفاتيح الباب الجنوبي للبحر الأحمر والتداخل الوثيق بين مضيقي باب المندب وهرمز، إلى جانب أن اليمن قد دخل في نفق

مجهول منذ توسع تنظيم القاعدة في جنوب اليمن، فضلاً عن طول الحدود بين كل من السعودية وعُمان مع اليمن والتي يصعب احتوائها (الأسرج، 2015: 162).

ترى الدراسة أن التحديات الإقليمية التي واجهت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد أفرزت عن مؤشرات عديدة، تتعلق بحدة الصراعات التي يمكن قياسها من خلال حجم الموارد التي يتم تخصيصها للشؤون الدفاعية، ونوع الاجراءات الجماعية التي اتخذتها دول المجلس فيما بينها، وحجم التحالفات الأمنية الرسمية التي عقدتها مع القوى الدولية، الأمر الذي أوجد حالة من عدم الاستقرار في منطقة الخليج العربي .

وعلى الرغم من قسوة هذه التحديات الإقليمية كونها نتاج تفاعلات محلية بين أطراف الإقليم، إلا أنه لا يمكن فصلها عن التحديات الدولية، وبخاصة إن في هذا الإقليم من المصالح الاستراتيجية للأطراف العالمية ما يجعله دائماً محط أنظار الدول الكبرى، بل ساحة لتنافسها، الأمر الذي جعل من منطقة الخليج العربي ودولها تصبح عرضة لكل هذه التحديات نتيجة للإمكانات الهائلة في المنطقة والتي ترتبط بها مصالح القوى الكبرى في هذا الموقع الاستراتيجي المهم، فضلاً عما أوجدته من صراعات اتخذت طابعاً صفرياً.

الفصل الثالث

المتغيرات الاستراتيجية المؤثرة في بيئة الأمن الإقليمي الخليجي

الفصل الثالث

المتغيرات الاستراتيجية المؤثرة في بيئة الأمن الإقليمي الخليجي

لم تكن المتغيرات الاستراتيجية التي شهدتها بيئة الأمن الإقليمي الخليجي خلال السنوات الست الماضية مألوفةً، كتلك التي حصلت في المراحل التاريخية السابقة أبان المنعطفات الإستراتيجية التي لعبت دوراً كبيراً في قيام النظام الإقليمي في الشرق الأوسط منذ التقاسم الفرنسي البريطاني للمنطقة نهاية الحكم العثماني، إذ مرت دول المنطقة بمراحل متداخلة ومتناقضة جراء السيطرة الاستعمارية عليها، ومن ثم خروج الاستعمار وتحقق الاستقلال الوطني الذي بنى دولاً، لكنه لم يفد التجارب الوطنية القائمة، كونه لم يكن بناءً مؤسسياً رصيناً، مما جعل ذلك البناء معرضاً للانهيار السريع مع بوادر تلك المتغيرات التي بدأت بسقوط النظام العراقي عام 2003، وصولاً إلى ثورات الربيع العربي التي تهاوت جراءها أنظمة الحكم في تونس ومصر وليبيا واليمن .

وتكمن أسباب حصول هذه المتغيرات في تضارب توجهات الإستراتيجيات الإقليمية والدولية تجاه قضايا هذه المنطقة بالغة الحيوية للمصالح الدولية، في ظل التدفق الكثيف لنفط الشرق الأوسط وبأسعاره السائدة خلال هذه الفترة، وما أحدثه من تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية في دول الإقليم، خلقت أوضاعاً جديدة تمثلت بنمو التطلعات الإقليمية للتنافس على النفوذ في المنطقة.

يتناول الفصل الثالث المتغيرات الاستراتيجية المؤثرة في بيئة الأمن الإقليمي الخليجي من خلال المبحثين الآتيين :

المبحث الأول : المتغيرات الاستراتيجية الإقليمية المؤثرة في بيئة الأمن الإقليمي الخليجي.

المبحث الثاني : المتغيرات الاستراتيجية الدولية المؤثرة في بيئة الأمن الإقليمي الخليجي.

المبحث الأول

المتغيرات الاستراتيجية الإقليمية المؤثرة في بيئة الأمن الإقليمي الخليجي

مثلت المتغيرات الإستراتيجية الإقليمية التي شهدتها المنطقة العربية عامة والخليجية خاصة على المستويات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة 2010-2016، بيئة مناسبة لبلورة سياسات إقليمية أخذت تتنافس على النفوذ في هذه المنطقة وجعلتها تعيش في حالة من الفوضى انعكست آثارها السلبية على حالة الأمن والاستقرار بصفة خاصة، حيث وقعت المنطقة تحت تأثير هذه السياسات الإقليمية العديدة التي يسعى كل منها لتمكين نفوذه وفرض سيطرته وتحقيق رغباته، في ظل حالة الضعف التي يعاني منها النظام الإقليمي العربي، واستمرار حالة التباعد بين مشرق العرب ومغربه، واستمرار معاناة عدد من الشعوب العربية سواء من الاحتلال كالشعب الفلسطيني، والتدخلات والأطماع الإقليمية تجاه كل من العراق وسوريا ولبنان واليمن والبحرين.

وقد تبين أن طبيعة هذه المتغيرات الاستراتيجية الإقليمية كان ت تنبع من مدى أهمية النظام الإقليمي العربي عامة والخليجي خاصة، من خلال ارتباطه بمصالح وأمن القوى الإقليمية الأخرى، فقد حدد ذلك الارتباط نمط التدخل في شؤون هذا النظام، مثلما حدد مقدار الدعم الخارجي الذي حصل عليه عدد من الفاعلين المحليين الذين أصبح لهم شأن في أوضاع المنطقة.

يتناول المبحث الأول المتغيرات الاستراتيجية الإقليمية المؤثرة في بيئة الأمن الإقليمي الخليجي من خلال المطلبين الآتيين :

المطلب الأول: الثورات العربية.

المطلب الثاني: الأزمات الإقليمية.

المطلب الأول

الثورات العربية

لقد شهدت المنطقة العربية منذ نهاية عام 2010 جملة من المتغيرات الاستراتيجية الإقليمية التي أدخلتها بمرحلة هشة كان لها تأثير سلبي على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك نتيجة للتفاعل النشط الذي حصل بين تلك المتغيرات وبين المشاريع التي كانت تقف خلفها قوى إقليمية ودولية تستهدف المنطقة العربية عامة ومنطقة الخليج العربي خاصة، في ظل غياب مشروع عربي متفق عليه مؤثر ومكافئ لما تتعرض له المنطقة.

لقد كان من أبرز تلك المتغيرات حالة الغليان الشعبي التي رافقها حراك سياسي في عدد من الدول العربية، اندلعت بموجبها ما عرف بالثورات العربية تحت مبررات تحقيق نوع من التغيير الذي يسمح بالانفتاح المجتمعي على ثقافة الديمقراطية بأبعادها التحريرية والتعبيرية والتشاركية، بعد أن أثبتت كل المشاريع التنموية التي قامت في تلك الدول عقمها وفشلها من خلال مراجعة نتائجها، فقد أفضت الخطوات التي اتخذت من قبل العقلية التسلطية والقمع المنهجي والفساد المؤسسي، إلى إنتاج مشاريع مشوهة في بنيتها وفي منتجها. فتصحرت السهول من خلال سياسات زراعية متخبطة ومشاريع مائية غلب عليها الارتجال وطغت على إنجازها المصالح المالية لبعض المجاميع المستفيدة. وأدت عمليات الإصلاح الزراعي التي كان دافعها النظري يفترض توزيع الأراضي على من يعمل بها، إلى تفتيت المناطق الزراعية وازدياد تكاليف الإنتاج والضعف في عملية التوزيع والتسويق، لتستوي الأمور لبيروقراطية فاسدة وشبكات تجارية تم تبرئتها من التهم التي تتعلق بإرادة المساهمين في عمليات التنمية المزعومة (الكواكبي، 2014 : 127) .

لقد انعكست نتائـج تلك الثورات على شعـوب الدول التي اندلعـت فيها بحيث أنها لم تستطـع أن تحقق المطالب الشعبيــة الحقيقية لتلك الشعـوب، حتى بـدت عاجـزة عـن اتخاذ خطوات التغيير المطلوبة، على الرغم من أنها استطاعت تغيير عدد محدود من الأنظمة السياسية العربية وأخافت أنظمة أخرى، وقد أسهم عجز الثورات التي اندلعت في المنطقة العربية منذ انطلاق شرارة ثورة الياسمين نهاية عام 2010 في حصول الاضطرابات التي ألمت بمختلف أوجه الحياة سواء على المستوى الفكري والثقافي، أو على المستوى التنظيمي والمؤسسي، كما انعكست نتائجها في المستوى العملي على أرض الواقع، برزت خلالها مفاهيم لم تكن مألوفة في السابق كتلك التي تتحدث عن الإصلاح وعمليات التنمية السياسية، والعولمة، والارهاب، واقتصاد السوق، وجرى الاعتراض على نمط الثقافة والسلوك المعين المفروض على جميع الأمم، وتوفرت دلالات كثيرة بأن هذه الثورات إنما هـي نتاج أو مخرج لمجموعة من المدخلات القادمــة من البيئـة الداخلية والخارجية (بركات، 2012 : 9) .

وبذات الوقت أشيع في الأوساط الشعبية العربية بعد النجاح النسبي لتلك الثورات، أن هذه الثورات كانت من صنع الأجهزة الأمنية الغربية، وكان الهدف من ذلك هو التأثير السلبي في نفوس مواطني تلك الدول، وإشعارهم بمرارة العجز عن فعل أي شيء إيجابي في زمن التكتلات البشرية الكبيرة الذي تعيشه المنطقة والعالم، فقد أشاع بعض دعاة الإسلام أن هذه الثورات العربية هي من إنتاج نظرية الفوضى الخلاقة التي كانت قد أطلقتها منذ سنوات وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كوندليزا رايس (النجار ، 2013 : 263) .

وبـالعودة إلـى الواقـع السياسـي الـذي كانـت تعيشـه أغلـب الـدول العربيـة قبـل انـدلاع الثـورات العربية، فإنه يشير إلى مدى ضعف الفكرة الديمقراطية في العالم العربي، وحصول ارتباط عضوي

قد يبدو عشوائياً، ولكنه أصبح أمراً واقعاً بين الفوضى والديمقراطية، وإذا كانت هذه الفكرة قد جرى تداولها خلال الخمسين عاماً الماضية، أما لعدم الاكتراث بها من قبل الأنظمة السلطوية، وأما لتقاطعها مع البنية الثقافية للعقل العربي، إلا أنها أظهرت المأزق المزدوج الذي كان طرفه الأول يتعلق في الرفض الرسمي لآليات الديمقراطية، وطرفه الثاني يكمن في ضعف البنية المجتمعية العربية على تقبل نتائج التجربة الديمقراطية، لذلك استمرت حالات الفوضى والاحتقان الداخلي في أكثر من بلد عربي شهد تجارب انتخابات قيل عنها شفافة ونزيهة (العناني ، 2007 : 78) .

ولم يقتصر تأثير التحولات التي أوجدتها الثورات العربية على مستوى النظم السياسية، بل امتدت إلى مستوى إعادة تعريف خرائط المصالح والعلاقات في المنطقة العربية عامة والخليجية خاصة، إذ حفزت الثورات قابلية التأثير لدى شعوب دول هذه المنطقة في مجمل الأوضاع الاستراتيجية التي تلعب الجغرافيا السياسية فيها دوراً مهماً في سياسات تلك الدول، سواء على المستوى الداخلي للإقليم أو خارجه.

والمقصود بالجغرافيا السياسية عناصر الحجم الجغرافي للدولة، وموقعها الجغرافي، وطبيعة ما يجاورها، وطبوغرافيا إقليم الدولة أرضاً وبحراً، وفيما إذا كانت دولة بحرية، لذا كان تأثير الثورات متبايناً على الوضع السياسي في دول الخليج العربي، حيث كانت ثورة تونس في كانون الأول 2010، وثورة ليبيا في شباط 2011 الأقل صلة بالجغرافيا السياسية لمنطقة الخليج العربي، فيما كانت ثورة اليمن على الجوار المباشر لدول مجلس التعاون، وكذلك ثورة مصر بحكم مركزية موقع مصر ودورها في المنطقة العربية ككل بما في ذلك منطقة الخليج العربي، أما الثورة السورية، فهي ليست على الجوار المباشر للخليج. لكن التدخل الإيراني المباشر فيها يجعل أثرها على دول الخليج العربي ملحوظاً، فيما كان للاضطرابات المفتعلة في البحرين التي هي في قلب منطقة

الخليج العربي، دوراً في وضع آليات واتباع سياسات خليجية مختلفة في التعامل مع الأطراف المحلية والخارجية المشاركة في تلك الاضطرابات وصلت إلى حد تفعيل الجانب العسكري المباشر (علوي، 2014 : 15).

لذلك أصبحت فكرة التعاون الأمني على مستوى النطاق الإقليمي الخليجي بعد أن توافرت مبررات مواجهة الأعداء، أو مصادر تهديد حالات محتملة، حالها حال الظواهر الثابتة للتفاعلات بين المجموعات البشرية، التي تعتمد فكرة الأحلاف باعتبارها أحدى أهم أنماط هذا التعاون سواء من أجل التحكم في قوة هذه المجموعات، أو درء المخاطر التي تواجهها، وهنا بدت ملامح ما بات يعرف بالأمن الإنساني لبيئة العلاقات القائمة بين هذه المجموعات البشرية (عوني، 2016 : 3).

بمعنى إن الأحداث والتفاعلات الجارية في بيئة الأمن الإقليمي الخليجي– منذ ست سنوات– أسهمت ببناء معادلات أمنية جديدة، إزاء تغير بنية القوة بين فواعل النظام الإقليمي الخليجي، وحصول انقلاب في أنماط التحالفات، وصور الاستقطاب البيني، وتنامي الاختراق الخارجي داخل الساحة الخليجية، على حساب تهدئة الأوضاع، وتسوية الخلافات والمشكلات، مما راكم أزمات مضاعفة في المنطقة (سعد الدين، 2016: 7).

وأدى العامل الخارجي دوره في ازدياد التأثير السلبي لما عرف بالثورات العربية، فقد كانت مواقف الدول الغربية تجاه تطورات الأحداث في حالتي البحرين ومصر، موضع شك من قبل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التي نظرت إلى تلك الحالتين على أنها تمثل تهديدات لبيئة الأمن الإقليمي الخليجي، ربما باستثناء قطر وسلطنة عمان، فقد رأت السعودية والإمارات والكويت بأن ما يحدث للبحرين يمثل تهديداً مباشراً لها، وليس فقط تهديداً للبحرين، وبطبيعة الحال كان الموقف الإيراني وما يزال المساند لأحداث الشغب التي تجري في البحرين مفجراً مزيداً من القلق

لبيئة الأمن الإقليمي الخليجي، وذلك نتيجة لطبيعة الخلاف مع السياسة الإيرانية القائم على جملة من الأطماع القديمة في البحرين والإمارات العربية (علوي، 2014 : 15).

ولم يقتصر دور العامل الخارجي المتمثل بالدعم الإيراني لأطراف الفتنة في داخل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بل امتـدت لتشمل العراق وسوريا ولبنان واليمن، وما لذلك الدعم من تأثير في بيئة الأمن الإقليمي الخليجي، ففي العراق حفز الدعم الإيراني سياسات رئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي الإقصائية طيلة الفترة 2006- 2014 بحق أبناء (السنة العرب) في العراق في إطار نموذج محاصصة طائفية مشوه بطبيعته أدى إلى تصاعد الصراع المذهبـي بعد أن كرسه تنظيم القاعدة أولاً وما يعرف بتنظيم الدولة الإسلامية لاحقاً، فيما لا يمكن إنكار دور إيران الكبير في سوريا، على الرغم من استحالة معرفة الحجم الدقيق للمساعدة المالية والعسكرية التي تقدمها إيران إلى نظام الرئيس السوري بشار الأسد (مجيب، 2014 : 20).

أما ما يتعلق باليمن فإنها دولة جوار ولها تأثير مباشر في حالة الأمن الوطني لكل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان، ولم يعد خافياً نوع وطبيعة الدعم الإيراني لحركة أنصار الله الحوثية اليمنية الذي بات من المؤثرات الفاعلة في سياسات وأوضاع منطقة الخليج العربي (علوي، 2014: 16).

ومهما قيل عن الثورات العربية وتداعياتها، تبقى هناك ظاهرة يمكن ملاحظتها في الواقع العملي للعلاقات القائمة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد اندلاع الثورات العربية، تشير إلى أن تفاعلات هذه الدول قد تركزت على الأدوار الخارجية أكثر من الأوضاع الداخلية، حيث تشكل الأوضاع الاقتصادية المريحة في هذه الدول عامل طرد لأي تفاعلات تغييرية ممكنة على المستوى السياسي، في حين تشير المعطيات إلى إمكانية قيام دول مجلس التعاون بلعب أدوار

مهمة على الصعيد الخارجي، خاصة بعد فشل محاولات بعض القوى الإقليمية في إحداث اختراقات في الواقع الخليجي، وذلك في إطار الصراعات الإقليمية والدولية على النفوذ، كما أن هذا الواقع يشير إلى أن الخليج يبقى مصلحة حيوية لأغلب القوى الدولية الفاعلة ، وبالتالي فإن أمنه واستقراره يضلان من ثوابت العلاقات الدولية وعنصر أساسي من عناصر السلم والاستقرار في العالم المعاصر، وقد أثبتت تجربة البحرين بما لا يدع مجالاً للشك هذه الحقيقة (دحمان، 2014 : 93).

وعليه فقد كان واضحاً أن المسار الصعب هو السمة الغالبة لطريق ما عرف بالثورات العربية، مقارنة بمعظم ثورات الحقب السابقة، وذلك نتيجة الضغوط المهولة التي تعرضت لها المجتمعات، بسبب حدة الانقسام السياسي والمجتمعي، فضلاً عن البيئة الإقليمية المضطربة، والتدخلات الأمريكية غير المنضبطة في شؤون كثير من الدول العربية، الأمر الذي جعل الحروب الأهلية كامنة في مواقع قريبة من السطح السياسي في بعض الدول العربية. لذا فإن القراءة الأولية للمسار الذي خلقته تلك الثورات تشير إلى أنه سيطول في الدول التي نشبت فيها كما هو الحال في سوريا واليمن وليبيا، وفي دول أخرى لم تتفجر ثوراتها بعد (عبد المجيد، 2015: 57).

ولعل من أبرز ما أفرزته تداعيات الثورات العربية يمكن ملاحظته عند متابعة لبعض القضايا المتداولة في الواقع السياسي العربي منذ عام 2010، والتي تكشف عن توظيف متصاعد للأطراف والقوى السياسية المختلفة للخطاب التآمري، بحسب ما يتفق مع مصالحها وتوجهاتها السياسية القائمة على مرتكزات أيديولوجية، فعندما برزت معضلة تنظيم (داعش) في العراق وسوريا، كان التفسير الأسهل للخطاب التآمري أن هذه المعضلة نتاج مؤامرة إسرائيلية أمريكية لتشويه الإسلام وتفكيك المنطقة، وتحويلها إلى بؤرة جاذبة للجهاديين لإبعادهم عن الدول الغربية، وقد حاول أصحاب هذا الخطاب غض الطرف عن طبيعة العوامل البنيوية التي تحفز على نشأة

جماعات العنف سواء في العراق وسوريا أو أي دولة عربية أخرى تعاني من مشكلات اجتماعية وتتأثر بأحداث سياسية وتواجه متغيرات دولية وأطماع إقليمية (علي، 2014 : 3) .

لذلك لا يمكن عزل تداعيات الثورات العربية عن مجمل التفكير في مآلات المسار الثوري العربي في الدول التي عانت من حالة الغليان الشعبي والحراك السياسي، وكذلك الدول المرشحة للالتحاق بسابقاتها، كما لا يمكن عزل تلك التداعيات عن المشهد العام في منطقة تموج بالاضطرابات المرتبطة بحروب أهلية عنيفة، والقابلة للتمدد، ولعل ما تشهده اليمن يعد دليلاً يشير إلى أنها تعيش تلك الحالــة التي اقترنت فيها موجــة الاضطرابات بظاهـرة الإرهاب، الأمر الذي أعاد الحياة للمسار الثوري المشوه في معظم أراضي هذه الدولة التي أخذت تسير إلى الوراء بسرعة فائقة (عبد المجيد، 2015 : 57).

وإلى جانب كل ذلك، فإن ما يعرف بالثورات العربية أفرزت من الناحية الواقعية عن انحسار نسبي في علاقة القوى الدولية الكبـرى بالدول العربية خــلال السنوات الأولى مــن عمـر تلك الثورات، وجعلتها تتحدد في إطار إدارة الصراعات والتفاعلات ومحاولة ضبطها بقدر الإمكان، دون القدرة على توجيه سياسات الغالبية العظمى من الدول المستهدفة، غير أن هذه الحالة قد تزامنت مع الحالة الفوضوية التي يعيشها النظام الدولي جراء تعدد اللاعبين الدوليين، مما جعلتها تحمل مخاطر جمة على بيئة الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط عموماً ومنطقة الخليج العربية خصوصاً، كونها سمحت بحصول متغيرات جغرافية وانقسامات مجتمعية انتعشت جراء حالة الفوضى السائدة في الواقع الدولي، في ظل فقـدان الدول الكبرى المؤثـرة الرغبــة فــي التدخل وفض النزاعـات الإقليميــة (دحمان، 2014 : 97)، وذلك في الفترة التي سبقت سيطرة تنظيم الدولة

الإسلامية على أجزاء كبيرة من أراضي العراق وسوريا عام 2014، وما نتج عن ذلك بعد تشكل التحالف الدولي والتحالف الإسلامي للتصدي لهذا التنظيم.

ترى الدراسة إن حالة الارتداد التي حصلت في الدول العربية التي شهدت اندلاع الثورات فيها، له دلالات كثيرة كونها أدخلت تلك الدول في حالة سلبية بسرعة قياسية، الأمر الذي أدى إلى إعادة الروح إلى التنظيمات المتطرفة التي تتخذ من العنف وسيلة في نشاطاتها والذي أسهم في تنامي ظاهرة الإرهاب التي كانت تعاني من حالة حصار شديد سواء من قبل الأنظمة السياسية التي تهاوت بفعل تلك الثورات، أو الأنظمة التي جاءت نتيجة تلك الثورات والتي كانت تحمل بشرى انتهاء تلك الظاهرة بعد فقدها أهم ذرائعها وهي استحالة التغيير السلمي أو العنفي في دول بدت استثناء على المستوى الدولي، الأمر الذي سمح بتنامي عدد من الأزمات الإقليمية التي كان لها تأثير واضح في بيئة الأمن الإقليمي الخليجي.

المطلب الثاني

الأزمات الإقليمية

ازدادت معاناة شعوب المنطقة العربية عامة والخليجية خاصة، خلال السنوات القليلة الماضية وبشدة جراء استمرار حدوث الأزمات الإقليمية التي أثارت عدد من الأسئلة والإشكاليات في أوساط النخب العربية، ووسائل الإعلام، والقوى السياسية والباحثين، عن أسباب حدوث هذا العدد الكبير من الأزمات الإقليمية التي بدأت بما عرف بالثورات العربية وما رافقها من عنف حتى طغى على بعضها، والانقسامات الدينية والمذهبية التي تشوب هذه الشعوب، وحالة التشتت الفكري والثقافي التي وصلت إليها نتيجة الصراعات بين المدارس الفكرية التي تتبنى أيديولوجيات القوى الدولية الكبرى والقوى الإقليمية المتنافسة. وتنامي حالة الشك التي تحوم حول قدرة النظم السياسية على النهوض بالمجتمعات العربية التي أخذت تعيد النظر في استحقاقاتها السياسية التي أيقظت الفتن النائمة واستدرجت التدخلات الخارجية، وجعلت الشعوب تدفع كل هذا الثمن من الدماء، بعد أن تدمر الاقتصاد الوطني لعدد من الدول العربية، وتأثرت النفوس والبنى السياسية والعسكرية والأمنية، في ظل استمرار حالة الاستبداد في عدد من دول المنطقة (شقير، 2014 : 98).

ويبدو أن أحد أهم الأسئلة أمام هذا الأفق يتمثل فيما إذا كان مشروع أعادة بناء المنطقة العربية سيتأسس استناداً إلى المعطيات الاستراتيجية المادية، أو المعيارية الدينية والمذهبية، وإن كان من الصعب تخيل الشكل النهائي الذي سوف تستقر عليه المنطقة، وذلك لأنه يخضع لتنبؤات وتخيلات قد لا تستند إلى الواقع كونه الأكثر تعقيداً ومراوغة من القدرة على قراءة المستقبل، إذ إن الذي حدث منذ عام 2010 ولا يزال يحدث، قد عُرف بأنه كان فاتحة لتأسيس دولة العدل والمساواة والديمقراطية، لم يكن سوى فجر كاذب يعبر عن الأزمة المزمنة للدول العربية أكثر مما كان تعبيراً

عن انتفاضة قوى الحرية والديمقراطية القادرة على خلق واقع سياسي جديد في بلاد العرب. وقد تبين أن هذه الأزمة قد أوجدت أزمات نتيجة ما حدث من تطورات بينت أن قوى التقدم في المنطقة لا تزال أضعف من أن تفي بالوعد الذي قطعته على نفسها، وإن الأزمات الجديدة هي حقيقة مؤكدة في هذا الجزء من العالم (عبد الجواد، 2015 : 66).

ورغم صعوبة تخيل الشكل النهائي المحدد الذي ستسفر عنه التطورات الراهنة نتيجة الأزمات الإقليمية في المنطقة، فإن صراعات الحاضر والقوى الفاعلة فيها وطبيعة العمليات السياسية والاجتماعية الجارية تشير إلى عدد من الاتجاهات والملامح التي يبدو أنها ستكون حاضرة في مستقبل المنطقة، إذ يبدأ تاريخها الجديد من حالة التفتيت ويمكن أن تلخص مآلات الأزمات الراهنة التي تبدو بعض الدول العربية مرشحة للانقسام بموجبها، بعد أن فقدت تكاملها الإقليمي الموروث، جراء مساهمة قوى دولية وأخرى إقليمية في خلق متغيرات تتجاوز فيها قدرة دول العالم العربي في هذه المرحلة التاريخية المعقدة، ويبدو في أفق الواقع العربي أن عدد من هذه الأزمات الإقليمية لها تأثير كبير على بيئة الأمن الإقليمي الخليجي، والتي من أبرزها:

1. الأزمة السورية

تعد الأزمة السورية بما تشهده من تطورات بين الحين والآخر، أزمة كاشفة لطبيعة المتغيرات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، كونها أسهمت بتحديد مصير بعض التحالفات الإقليمية والدولية، حيث جاء تحول الأحداث في سورية من حراك شعبي على المستوى الداخلي، بالتزامن مع الحراك الذي شهدته دول عربية أخرى، إلى مسرح للعمليات على المستويين الإقليمي والدولي، بما يتضمنه من فاعلين مؤثرين وقوى دولية، وهو ما يشير بشكل أو بآخر إلى أن إنهاء الأزمة السورية

أصبح رهناً باتفاق تلك القوى الإقليمية والدولية التي لها دور في مآلات الصراع (ناجي، 2015، الموقع الإلكتروني: http://www.acrseg.org/36736).

ويشير الواقع السياسي والأمني في سوريا إلى أن الأزمة قد دخلت نفقاً مظلماً جديداً جراء تعثر المفاوضات المباشرة بين ممثلي النظام السوري وقوى المعارضة في ما عرف بمؤتمرات جنيف والإستانة، واستمرار التباين بين الموقفين الروسي والأمريكي فيما يتعلق بعدد من القضايا الرئيسية في الملف السوري، ومنها عدم وضوح مستقبل الأزمة السورية في ظل استمرار حالة الاقتتال بين قوات النظام السوري ومعارضيه. وقد جاءت حالة الاقتتال نتيجة التقاء العوامل الآتية:

أ. **العوامل الداخلية** : حاول نظام الرئيس السوري بشار الأسد اعتماد أسلوب قمع الثورة منذ بدايتها حينما انطلقت على شكل تظاهرات شاركت فيها جموع السوريين كحراك شعبي سلمي، فجرى التعامل مع الثوار من خلال توظيف أقسى درجات العنف بهدف انهاء ذلك الحراك، فجاء تصدي الأجهزة الأمنية عبر استخدام القوة المفرطة بهدف خلق حالة رعب رادع لا يتيح المجال للاحتجاجات، لكن استمرار انتفاضة السوريين الذي تمسكوا بسلمية ثورتهم شهوراً طويلة أفشل كافة الأساليب المتبعة من قبل القوات الحكومية رغم القمع الذي تعرض له الثوار (الحروب، جريدة الحياة، في 2013/8/24).

ب. **العوامل الإقليمية:** تمثلت العوامل الاقليمية في عدد من المواقف التي برزت فيها :

أولا: موقف دول الخليج العربي : أكتنف الغموض مواقف الدول الخليجية وربما التناقض من الأزمة السورية عند اندلاعها في آذار 2011، بحيث تركت الثورة السورية وحدها من دون إسناد حقيقي، لكن المواقف الشعبية قد امتزج فيها التأييد الإعلامي القوي بالدعم غير الفاعل، فيما وجد أخرون في المواقف الرسمية تأييداً سياسياً قوياً ودبلوماسياً للنظام، تمثل بالاتصالات

الهاتفية المباشرة مع الرئيس السوري بشار الأسد والتي أجراها كل من أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد يوم 27 /3/ 2011، وفي اليوم التالي عاهل السعودية وملك البحرين، فيما لم يظهر أي دعم فاعل لأي من طرفي الأزمة من خلال تردد أنظمة الحكم الخليجية وتأخرها في تقديم العون العسكري وحتى السياسي الذي كان من الممكن أن يؤدي إلى تغير موازين القوى على الأرض بين الثورة والنظام في المرحلة الأولى (الحسن، موقع الجزيرة نت الإلكتروني:

.(http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/06/2012673.html

ثانيا:الموقف الإيراني: حاولت وسائل الأعلام الإيرانية تفادي التعليق على الأحداث المتعلقة بهذه الأزمة مع اندلاع الثورة خلال شهر آذار من عام 2011، وحصرت تركيزها على الأحداث في البحرين واليمن، وتبع ذلك تجاهل رسمي على مختلف المستويات حتى نهاية آذار وبداية نيسان من ذلك العام، لكن تطور مستوى الاحتجاجات وحجمها في سوريا، وانتشار رقعتها وسقوط المزيد من القتلى في صفوف المحتجين على يد النظام، اضطر إيران إلى أخذ الوضع السوري على محمل الجد، فجاء أول تعليق رسمي على الأحداث في سوريا من قبل سفير إيران في دمشق، اعتبر فيه وجود مؤامرة يحيكها الأعداء للنظام السوري، وأن التظاهرات فتنة على طريقة الفتنة الإيرانية خلال عام 2009، وأن المتظاهرين في سوريا هم عملاء للخارج، ويتلقون أوامرهم من الأعداء والصهاينة للإطاحة بالنظام الممانع، والمقاوم للخطط الإسرائيلية والأمريكية في المنطقة (باكير ، 2012 : 97).

ولم تكتف إيران بذلك، بل أعلنت مساندتها للنظام السوري ودعمته بمختلف الأشكال السياسية والاقتصادية والعسكرية، بحكم ما بينهما من روابط، حتى أنها دفعت حلفاءها في العراق كتائب أبو الفضل العباس وفي لبنان حزب الله للقتال إلى جانب قوات النظام السوري،

لمعرفتها بأن سقوط هذا النظام يعني تراجع نفوذها في المشرق العربي، وتركها وحيدة في مواجهة الغرب بشأن ملفها النووي، بدون أوراق مساومة، وهذا يعني التأثير السلبي المباشر في مشروعها الاستراتيجي (كيالي، 2013: 131).

لقد أدى حزب الله اللبناني وبدفع مباشر من الجانب الإيراني دوراً واضحاً في تطورات الأزمة السورية وزاد من تعقيدها بعد أنه تعهد هذا الحزب بإرسال قواتٍ كبيرة إلى سوريا، لكن تحديد العدد الفعلي لتلك القوات المشتركة في الصراع يعد أمراً في غاية الصعوبة.

وأشار معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى أن أعلى عدد تقديري لقوات حزب الله التي تتواجد في سوريا قد بلغ نحو 10,000 مقاتل، لكن من المرجح أن هذا الرقم يعكس العدد الإجمالي الذي تناوب على الذهاب إلى سوريا وليس العدد الموجود في وقتٍ واحد. ففي أوج معركة القصير في أيار 2013، قدم وزير الخارجية الفرنسي تقديراً أشار فيه إلى أن عددهم يتراوح بين 3000 – 4000 مقاتل. وفي أيلول 2013، نقلت وكالة رويترز عن "مسؤولي الأمن الإقليمي" أنهم أعطوا تقديراً يتراوح بين 2000 – 4000 مقاتل. وتشمل أنواع القوات التي أرسلها حزب الله إلى سوريا "قوات النخبة والقوات الخاصة" و"القوات الاحتياطية". وفي ضوء نطاق أنشطة حزب الله في سوريا التي ذكرتها الأنباء، بما في ذلك أنواع المهام ومناطق العمليات، فإن التقدير البالغ 4000 مقاتل يبدو معقولاً (وايت، 2014 .(analysis-http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy

ثالثا:الموقف التركي: بدا واضحاً أن الموقف التركي من الأزمة السورية كان ثابتاً في تبني الحقوق التي يطالب المنتفضون بها، وحاولت الحكومة التركية في بداية الأزمة دفع القيادة السورية إلى الانفتاح وإجراء الإصلاحات اللازمة لتجاوز المحنة الداخلية، فوجه الأتراك كثيراً من

النصائح إلى الرئيس بشار الأسد، وأبدت الحكومة التركية دعمها الكامل واستعدادها لتوفير كل السبل والإمكانات اللازمة لتحقيق الإصلاح المطلوب في أسرع وقت (باكير، 2012 : 103).

وقد جاءت هـذه النصائح التركية بموجب رسائل وجهها (أحمد داود أوغلو) وزير الخارجية التركي السابـق، أعقبها تصريـح (رجب طيب أردوغان) عندما كان يشغل منصب رئيـس الوزراء التركي، إذ أوحى للنظام السوري بأنه يتوقع قيام سوريا بإصلاحـات فورية، الأمر الذي دعا (أحمد داود أوغلـو) لعقد مؤتمر صحفي قال فيه " هذه كلمتنا الأخيرة للسلطات السورية؛ أول ما نتوقعه هو أن تتوقـف هذه العمليات على الفور وبلا شروط، وإذا لم تتوقف فلن يبقى ما نقوله بخصوص الخطوات التي ستتخذ " (المؤتمر الصحفي لوزير الخارجية التركي الأسبق أحمد داود أوغلو في 2011/8/15).

لكن تطورات الأحداث أثبتت خطأ النظام السوري بعدم الاستجابة في الوقت المناسب للتدخل التركي ومحاولته انتزاع إصلاحات حقيقية من نظام الأسد لتهدئة الثائرين من بينها البدء فوراً في إصلاحات ديمقراطية جذرية من بينها إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية حرة وشفافة ، والتوقف عن قتل المواطنين، وسحب الدبابات من المدن السورية، وإعادة الجيش إلى ثكناته، لكن القيادة السورية تجاوزت طريق العودة عندما استخدمت الدبابات والمدفعية ضد المدنيين، مما أثار غضب الحكومات التي كانت تتعامل بهدوء مع قمع النظام لمواطنيه (الرشيد ، 2013 : 184-185) .

ومع مضي الأشهر والسنوات تفاقمت الأزمة السورية، وتحوُّل المسار من أزمة داخلية تتعلق بالإصلاح والحرية إلى أزمة في العلاقات الدولية بحكم الاصطفاف الذي جرى، سرعان ما تحول الإلحاح التركي على الإصلاح إلى ضغط سياسي ودبلوماسي على النظام السوري، ومن ثم

توالت التهديدات التي بدأ يطلقها (رجب طيب أردوغان) عن الفرصة الأخيرة وعدم السماح بتكرار ما جرى في حماه وصولاً إلى دعوته الرئيس السوري إلى التنحي عن السلطة.

وأظهرت تحولات الموقف التركي أن الأزمة السورية وبحكم تعقيداتها وتشابكها وتداخلها مع العديد من القضايا الإقليمية والمصالح الدولية، جعل من الدور التركي دوراً حذراً يحاول التوافق بين السعي إلى تغيير النظام في دمشق وتجنب التداعيات على بلاده، نظراً لأن التغيير الجاري يطال المنطقة بأكملها، وتركيا ليست استثناءً رغم تقدم تجربتها في الممارسة الديمقراطية على العديد من الدول العربية هذا من جهة، ومن جهة ثانية كشفت تطورات الأزمة السورية أن الدور التركي على الرغم من الحديث عن استقلالية السياسة الخارجية التركية في عهد حكم حزب العدالة والتنمية دور مرتبط في وظيفته بالاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، وعليه ؛ فإن الموقف التركي الذي أعطى في البداية صورة هائلة لقوة تركيا وقدرتها على التأثير في الأزمة السورية سرعان ما تحول إلى وسيلة إعلامية أضرت بمصداقية القيادة التركية إلى درجة أن القادة الأتراك أفصحوا عن نواياهم الحقيقية في إعادة المجد العثماني (دلي ، 2012 : 88) .

2. الأزمة اليمنية

يشير تاريخ اليمن الحديث إلى حدوث أزمات محلية واندلاع حروب داخلية عديدة دخلتها البلاد وانتهت بها إلى الواقع الصعب الذي تعيشه اليوم، حيث تهاوت أركان الدولة التي ورثت صراع العصبيات والهويات القبلية والدينية من عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين.

ثم جاءت حروب صعدة بين حكومة الرئيس السابق علي عبد الله صالح من جهة وحركة أنصار الله الحوثية والتي بدأت في تموز 2004 جراء اعتقال السلطات اليمنية لقائد حركة الحوثيين في النزاع مع الحكومة اليمنية حسين بدر الدين الحوثي بتهمة إنشاء تنظيم مسلح، انتقل بعدها

القتال إلى الجوف وعمران، لغاية الإعلان عن المبادرة الخليجية في الثالث من نيسان 2011 التي جاءت لتهدئة ثورات الشباب وترتيب نقل السلطة عبر الضغط على الرئيس علي عبد الله صالح للتخلي عن منصبه لنائبه عبد ربه منصور هادي الذي استطاع الفوز بالانتخابات الرئاسية التي جرت في شباط 2012، لكن الصراع والخلاف ظل قائماً، وصولاً إلى اتفاق السلم والشراكة الوطنية الذي وقع في 21 أيلول 2014 لتسوية الأزمة بين الحوثيين والسلطات الحكومية والمكونات السياسية، لكن عقد الصراع أفرغ مبادرات الحوار من مضمونها، حتى وصل الحال إلى حرب عاصفة الحزم التي ما لبث أن غطت جميع الأراضي اليمنية، بعد أن أحالت الدولة إلى بؤرة صراع يقتل فيها كل يوم العشرات ويجرح المئات (الأسرج، 2015: 161).

لقد انطلقت عملية "عاصفة الحزم" التي تنفذها قوات التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية وعدد من الدول العربية والإقليمية في 2015/5/21 لتستهدف قوى الانقلاب الذي قامت به حركة أنصار الله الحوثية المدعومة من قبل النظام الإيراني، ضد نظام حكم الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي، لكنها أثارت أيضاً عدد من التساؤلات حول تداعيات تلك العملية والنتائج المتوخاة من ورائها، وفيما ستضع حلول للأزمة اليمنية التي اندلعت منذ أكثر من عقد من الزمان (الحنيطي، 2016 : 13).

وتشير تطورات الأحداث في اليمن إلى أن العامل الخارجي لعب دوراً فاعلاً في استمرار الأزمة اليمنية، حيث لم تتوقف إيران أو تتراجع عن مساندة الحوثيين بعد انطلاق عاصفة الحزم، وأكدت على لسان رئيس لجنة الأمن القومي في البرلمان الإيراني علاء الدين بروجردي في 2015/4/6، أنها " ستواصل مساعيها بالتعاون مع الدول الصديقة لوقف العدوان على اليمن"، مشيراً إلى " أن كل الاحتمالات مطروحة في حال استمرار الحرب " (منصور، 2016: 155).

3. ظاهرة التطرف والإرهاب

تأثرت بيئة الأمن الإقليمي الخليجي بما شهدته المنطقة العربية من حالة تشابك في أوضاعها الأمنية والسياسية وتعقد تركيباتها، واختلاط ألوانها حتى بات الغموض يكتنف المشهد السياسي بحيث أصبح التمييز صعباً بين القوى الفاعلة فيه نتيجة تداخلها مع الفئات المتضررة من هذا التشابك، ويبرز في هذا الصدد بصفة خاصة مجموعة من التطورات التي فرضت نفسها على المنطقة، وعكست بوضوح مدى الارتباك والتناقض الذي تعانيه مواقف الأنظمة السياسية ودورها في شيوع ظاهرة التطرف والإرهاب في المنطقة، ويبرز من بين هذه التطورات الآتي:

أ. **السلوك المتطرف لتنظيم (داعش):** جاء نجاح هذا التنظيم في اجتياح مساحات واسعة من أراضي كل من (العراق وسوريا) وإقامة دولة (الخلافة الإسلامية) العابرة للحدود، ليعيد إلى الأذهان الدور السيء الذي كانت تمارسه الأنظمة السياسية الحاكمة في هذه الدول، بعد أن بدأ بمباشرة العقائد المتطرفة، وممارسة النهج المتخلف في الحكم على القاطنين في تلك المساحات الواسعة من الأراضي، ومن ثم التمدد في شبه جزيرة سيناء، ومناطق متعددة من ليبيا، مما أدى لانتشار ظاهرة التطرف والإرهاب بالصورة البشعة التي باتت عليها.

لقد كشف أسلوب تنظيم الدولة الإسلامية المتطرف، مدى التناقض في أوضاع هذه الدول من خلال هشاشة الوضع الأمني في العراق، وطائفية حكمها، وضعف العقيدة القتالية لجيشها، وعدم مبالاة النظام السوري من سيطرة قوات هذا التنظيم على مساحات من أراضيها، لاعتقادها أنه يشكل خطراً على المصالح الغربية والأمريكية تحديداً، وتقديرها أن ذلك يفيد نظامها، ويظهر حكمها بمظهر الاعتدال مقارنة بالتيارات المتطرفة الغازية، ويساعدها على تثبيت موقفها أمام القوى الكبرى (رفعت، 2014: 5).

ب. **أزمات التنمية السياسية:** تتعلق هذه الأزمات بالهوية الوطنية، والمشاركة السياسية، والتكامل القومي، والشرعية الدستورية، والتوزيع العادل لقدرات الدولة، ومدى قدرة الدول على التدخل، فقد أثبت الواقع أن الدول العربية عجزت عن حسم الأزمات السياسية العربية ، وفشل هذه الأنظمة فشلاً ذريعاً في حل هذه الأزمات، بل أدت سياساتها إلى تعميق بعض الأزمات أو الوقوع في أزمات جديدة ومنها ما يتعلق بالمشروع التحديثي للدولة العربية الذي لم يكن ناضجاً منذ بدايات التماس المباشر في العصر الحديث بين الحضارة العربية والحضارة الغربية (عدلي، 2015 : 15).

ج. **البناء السياسي للتطرف:** تقوم هذه الفكرة على مستويين: يتمثّل الأول بتوظيف النظام السياسي للظروف الصعبة السائدة بغية تحفيز التطرف لدى بعض الفاعلين من الأجنحة العسكرية التابعة لبعض الحركات والأحزاب السياسية القريبة منه، من خلال تقديم مساعدات مالية لعوائل المنخرطين بتلك الأجنحة، أو عدّهم شهداء يحصلون على أحسن الجزاء في الحياة الأخرى. أما الثاني، فيظهر في شرعنة نشاط هؤلاء الفاعلين، بغية لفت الانتباه إليهم، وتعزيز مكانتهم وتأكيد قوتهم، إذ يحدث ذلك مثلاً من خلال محاولة بعض الجماعات المسيطرة على الساحة والتي تساعد النظام على الحفاظ على موازين القوة ومقاومة أي تغير للأوضاع. ويعمل النظام السياسي على وصف أفعال الجماعات الأخرى بالتطرف خاصة تلك التي لا تلتقي معه فكرياً أو عقائدياً، الأمر الذي يعني تشجيع السلوك المتطرف لدى الفاعلين الأقوياء ولدى الجماعات الأخرى (Simon,2011:319).

د. **الممارسات السلبية للنظم السياسية:** تدفع تجارب الاضطهاد وغياب الأمن، وممارسة الإذلال، والتهميش، والاحتقار، التي تقوم بها النظم السياسية تجاه فئات عديدة من الشعب إلى تبني مواقف متطرفة واتجاهات عدوانية لحل المشكلات المتفشية، مثلما يدفع المتطرفون

إلى نشاطات مبنية على العنف والهدم، ليس لكونها مناسبة لتحقيق أهداف أخرى، بل لإحساسهم بأنها الأنسب، ولكونها جيدة، وأنها يمكن أن تثأر لهم، وعندما يتلقى الفرد تشجيعاً من داخل الجماعة على فعله المتطرف بصفته رداً ملائماً على مشاعر الإحباط، فإن ذلك يشجعه على التمادي في سلوكه المتطرف، ويعزز اعتقاده أنه على حق (McCauley,2011: 350).

ترى الدراسة إن الموقف الخليجي الموحد قد غاب لسنوات عديدة رغم ما عبرت عنه الحسابات الوطنية من مشاعر القلق المتراكمة نتيجة عدم تعاطف العواصم الخليجية مع نظام بشار الأسد، وربما كان أكثرها يتمنى نهايته السريعة مبكراً، لكن الخوف من السقوط المتسارع للأنظمة شد المواقف الخليجية إلى الخلف، بحيث تركت الثورة السورية وحدها من دون إسناد حقيقي، لكن الموقف الشعبي اختلف كثيراً عن الموقف الرسمي في دول الخليج العربي بعد تنامي دور التيار الديني في الخليج عندما تبنت خطاباً طائفياً إزاء الثورة في سوريا، وأسهمت بشكل كبير في تكريس الاستقطابات المذهبية، فهذه التيارات تدعم المجموعات السلفية في الثورة السورية بالمال والإعلام والإسناد وحتى بإرسال المتطوعين، دون أن يقابله دعم رسمي، إلا بعد أن تبلور الموقف الإيراني المنحاز لنظام الرئيس السوري بشار الأسد، إذ تحولت سوريا إلى ميدان للصراع على النفوذ بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي.

وأطلقت إيران إشارات حاولت فيها الادعاء بأن الموقف التركي من الأزمة السورية زاد في مخاطرها، جراء تقديم الدعم لبعض الفصائل السورية ضمن البعد الطائفي الديني وبأن ذلك قد أتاح المجال لكسر الحدود السياسية الجغرافية، وسوف يؤدي إلى انفلات الصراع في منطقة الشرق الأوسط.

وفيما يتعلق بالتسوية السياسية للأزمة اليمنية فإن التوصل لذلك يحتاج إلى معالجة عدد من المشكلات المترابطة فيما بينها والمعقدة للغاية والتي تقوم على عوامل عديدة منها ما يتعلق بالأوضاع السياسية الداخلية القائمة على اختلافات ايديولوجية بين الفرقاء، وتطورات أمنية وعسكرية تغذيها أطراف خارجية إقليمية تستند إلى مرتكزات دينية مذهبية، أفرزت على أرض الواقع عدد من مطالب الجماعات المسلحة المختلفة التي ظهرت خلال الحرب، إلى جانب بقاء تطلعات الرئيس السابق علي عبد الله صالح بالعودة إلى منصبه.

ويبقى استمرار الأزمات الإقليمية احتمالاً قائماً في ظل تباين مصالح القوى الإقليمية وتقاطع وجهات نظرها بشأن طبيعة التسوية المثلى للخلافات التي تحول بعضها إلى أزمات مستديمة، جراء الخروقات المتبادلة للاتفاقيات التي تعقدها أطراف هذه الأزمات على نحو غير متوقع. فقد بات الوضع السياسي والأمني فيما يتعلق بالأزمة الناشئة في سوريا مرهوناً بالتحركات والتفاعلات باتجاه التسويات السياسية من قبل الأطراف الإقليمية والقوى الدولية بعد التدخل المباشر من قبل روسيا، ومن ثم مدى تقارب أو تباعد الموقف الروسي مع التوجهات الإيرانية والتركية، كونهما يمثلان الطرفين الأبرز في تحولات الأزمة السورية. أما تطورات الأزمة في اليمن فتشير إلى أن التحول نحو التسوية قد يكون اضطرارياً نتيجة عدم قدرة الأطراف المعنية بالأزمة على تحقيق الحسم المطلوب عسكرياً بالصورة الكافية لتأمين المكاسب السياسية، والغايات الاستراتيجية، فيما تبقى ظاهرة التطرف والإرهاب أسيرة للمتغيرات الدولية التي لها صلة وثيقة بسياسات القوى الكبرى في النظام الدولي.

المبحث الثاني

المتغيرات الاستراتيجية الدولية المؤثرة في بيئة الأمن الإقليمي الخليجي

تمر منطقة الخليج العربي بمرحلة بالغة الحساسية، ليس بسبب ما تشهده منطقة الشرق الأوسط من اضطرابات وتوترات ونزاعات وأزمات، أسهمت بشكل كبير في زيادة معاناة بعض دول المنطقة جراء حالة الانفلات الأمني، والاختراق المذهبي من تنظيمات مسلحة عابرة للحدود، أو ما يتعرض له بعضها الآخر من عمليات إرهابية بدعم مالي وسياسي من جهات خارجية فحسب، وإنما أيضاً جراء المتغيرات الاستراتيجية الدولية التي حدثت خلال الفترة 2010- 2016.

لقد أوجدت المتغيرات الاستراتيجية الدولية جملة من الأحداث عكستها المناورات الدولية التي تجسدت معالمها في دور أمريكي اكتنفه الغموض في مراحل متعددة تباين بين الانكفاء عن أحداث المنطقة، وبين إدارة أمور المنطقة في الخفاء، ودور روسي متأهب يرى ضرورة عدم الفصل بين ملفات السياسة الخارجية في قضايا تقع ضمن مناطق النفوذ الروسية كأوكرانيا وسوريا، ودور أوروبي متردد بين التشدد في تعامله مع إيران بين المواجهة المباشرة بسبب مواقفها الإقليمية في سوريا واليمن، والتسابق على الانفتاح عليها بعد توقيع الاتفاق النووي في تموز 2015، في ظل حالة من الاختراق المستمر لبيئة الأمن الإقليمي الخليجي التي أصبحت تعاني من تعدد جبهات الخطر.

يتناول المبحث الثاني المتغيرات الاستراتيجية الدولية المؤثرة في بيئة الأمن الإقليمي الخليجي من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: العودة الروسية إلى المنطقة العربية.

المطلب الثاني: أزمة البرنامج النووي الايراني.

المطلب الأول

العودة الروسية إلى المنطقة العربية

دفعت التطورات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، روسيا للسير حثيثاً من أجل تغيير قواعد اللعبة الدولية التي لا تتفق مع المصالح والمكانة التي تتمتع بها، خاصة مع النقلة النوعية في قدراتها الاقتصادية والعسكرية والتي زادت من تنافسها مع الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية، إذ ترفض روسيا القبول بالزعامة الأمريكية المطلقة على هذه المنطقة والعالم، لذا ركزت جهودها المنفردة والمشتركة مع بعض دول المنطقة من أجل العودة إلى ميدان المنافسة لتعلن عن استعادة النفوذ المفقود منذ عدة عقود، بما يجعلها تصبح قادرة لإجراء تعديلات جوهرية في النظام الدولي.

لذلك تعاملت روسيا مع المنطقة العربية بعد عام 2003 كأحد أكبر المناطق المتلقية للسلاح في العالـم، وهـو ما كان يرتبط بتطورات الصراع العربي الإسرائيلي وحالة الاستقطاب الدولي الجاد في المنطقة تحت تأثير الحرب الباردة فضلاً عن الصراعات الإقليمية الأخرى في المنطقة، وقد ظلت هذه المنطقة تستحوذ على الدوام على نسبة عالية من مبيعات السلاح العالمية، كما تضم المنطقة العربية إلى جانب إيران عدداً من كبار المشترين للسلاح الروسي، والذين كان أغلبهم يرتبطون بعلاقات دفاعية وتسليحية قديمة مع الاتحاد السوفيتي السابق، ثم روسيا، ويأتي في مقدمتهم سوريا والجزائر، ثم انضمت إليهم اليمن والسودان كمشترين كبار للسلاح الروسي في المنطقة، ولم تقتصر علاقات روسيا التسليحية على الدول العربية وإيران فقط، وإنما امتدت في بعض الفترات إلى إسرائيل أيضاً، برغم ما هو معروف من أن إسرائيل تعتمد اعتماداً شبه كلي على الأسلحة الأمريكية (محمود ، 2007 : 67) .

وتعد العودة الروسية إلى منطقة الشرق الأوسط من المتغيرات التي كان لها تأثير كبير في تطورات الأحداث الجارية في هذه المنطقة بعد عام 2010، فقد تجاوز التقرب الروسي من بعض الدول الشرق أوسطية حد الشراكة والتفاهم إلى التحالف والتعاون الاستراتيجي في مختلف المجالات وأصبح ذلك أمراً واقعاً في مجرى العلاقات الروسية الخارجية مع سوريا وإيران. فقد نمى الدعم الروسي لنظام الرئيس بشار الأسد في الأزمة السورية، وازداد الدعم الروسي لموقف إيران في المفاوضات المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني مع السداسية الدولية، بعد أن أصبحت السياسة الروسية براجماتية (ذرائعية) بعيدة عن المنطلقات الأيديولوجية التي كانت سبباً في ابتعادها عن المنطقة في فترات سابقة. وصارت تسعى لتحقيق مصالحها الاقتصادية بالدرجة الأولى، وذلك لأول مرة منذ انتهاء الحقبة الشيوعية في التاريخ الروسي بتفكك الاتحاد السوفيتي عام 1991 (الشيخ، 2014: 94).

وقد بدا التغيير واضحاً في السياسة الروسية تجاه المنطقة العربية في عام 2012 على أثر عودة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لمنصب الرئاسة الذي تخلى عن المنصب استناداً إلى أسباب دستورية إلى الرئيس السابق ديميتري ميدفيديف للفترة 2008–2012، حيث لا يجيز الدستور الروسي بقاء الرئيس لأكثر من ولايتين، وبذلك أعاد الرئيس بوتين للمنطقة العربية مكانتها الحقيقية في الأولويات الروسية التي عكست سعي التوجهات الروسية لعقد شراكة اقتصادية وتقنية استراتيجية ودور تنموي حقيقي مع دول منطقة الشرق الأوسط وبالأخص منها العربية لتوفر عائداً اقتصادياً مباشراً لروسيا، مع الأخذ بالاعتبار بأن التطورات الاقتصادية في المنطقة تؤثر بشكل كبير على الاقتصاد العالمي من خلال المساهمة العربية الفاعلة في الإنتاج العالمي للطاقة، إذ

تعـد روسيا كثاني أكبـر منتج ومصـدر للنفط في العالم بعد المملكة العربية السعودية وذلك حسب تقرير منظمة أوبك الصادر عام 2013 (شبلي ، 2013 : 96).

وتقدر احتياطيات الغاز الطبيعي في روسيا بنحو 27.5% مـن الاحتياطي العالمي، ولها الخبـرة اللازمة في مجـال الكشف والتنقيب عن النفط واستخراجه بفعل ما تملكه من تكنولوجيا متطورة في هذا المجال، وكذلك في مجال الصناعات البتروكيمياويـة، وتأتي روسيا في المرتبة الثالثة ضمن أكبر الاحتياطيات النفطية في العالم حيث تحتوي على عدد من شركات تكرير النفط العاملة في البلاد . وعلى وجه العموم ، وهي قادرة على انتاج ما يصل إلى 11.0 مليون برميل من النفط سنوياً . وبذلك فإنها تعـد سابع أكبر دولة مصدرة للنفط فــي العالم (سعد الدين ، 2016: موقع المرسال الإلكتروني www.almrsal.com/post/379514).

وقد أولت روسيا المنطقة العربية اهتماماً متزايداً في السنوات الست الماضية، حيث عادت تلعب دوراً فاعلاً وتتخذ مواقفاً واضحة في العديد من القضايا التي كان لها دور فاعل في اشتداد حدة التنافس بين القوى الإقليمية الثلاث إيران وتركيا وإسرائيل، ولعل الانفتاح المصري، وتحسن العلاقات مع السعودية، والموقف من الازمة السورية، والملف النووي الايراني، والموقف من الصراع العربي- الاسرائيلي، كلها مؤشرات على أن المنطقة تشهد تحولاً في علاقاتها مع روسيا، ومن ثم توازن القوى العالمي، وتنظر روسيا إلى المنطقة العربية من خلال ثلاثة أبعاد جيوسياسية تتمثل في:

أولا: تسعى روسيا إلى رفع مستوى علاقاتها مع المسلمين اجمالاً، لما لذلك من تأثير على المسلمين في المناطق الروسية الحيوية، جراء تواجد حركات اسلامية روسية تحاول الانفصال، الأمر الذي سبب مشكلات كثيرة باتت مرشحه لاستنزاف طاقات اقتصادية ومالية كبيرة، لذلك فإن

روسيا تعتقد أن إقامة علاقات طيبة مع الدول العربية يخفف من هذه المشكلات، إذ يبلغ عدد المسلمين في روسيا 25 مليون نسمة من إجمالي عدد السكان المقدر 145 مليون نسمة أي ما يمثل 17% من إجمالي عدد السكان، وهو ما قد يبرر حصول روسيا على مقعد دائم بصفة مراقب في منظمة التعاون الإسلامي، وهو ما سعت روسيا إليه، بعيدا عن الصورة التي رسخها الاتحاد السوفيتي السابق في حروبه ضد الشيشان خلال عامي 1936 – 1944، وقيامه باتباع سياسة الإبادة الجماعية والانتهاكات ضد المسلمين، ولكن روسيا تحاول دائما أن تتخلص من ذلك الميراث من الممارسات الذي تركه الاتحاد السوفيتي، فكانت تحرص على ضبط علاقاتها بالعالم العربي والإسلامي (موسى،2013: 55).

من هنا سعت روسيا لتطوير علاقاتها مع المملكة العربية السعودية، وجاء اختيارها لأكبر الدول الإسلامية من أجل إقامة علاقات سياسية واقتصادية وعسكرية على نطاق واسع، وإن كانت روسيا ترتبط بعلاقات طيبة مع إسرائيل مما يجعلها تميل للمواقف الإسرائيلية، الأمر الذي يظهر السياسات الروسية في شكل متناقض في كثير من الأحيان، ففي عام 2006 وضعت حركة الإخوان المسلمين على قائمة الإرهاب الذي يهدد الأمن القومي الروسي فيما كانت تستقبل زعماء حركة حماس، وبعد وصول الإخوان المسلمين إلى السلطة في مصر بادرت السياسة الروسية بإجراء حوار مع السلطة الجديدة، وكانت ترى في التيارات الدينية المختلفة أنها تمثل مساراً واحداً فإن كانت تشعر بالقلق من الإخوان في مصر، فإنها أيضاً لا ترغب في وصول أي تيارات إسلامية إلى السلطة في سوريا، إن كان سيمثل تهديداً لها ولمصالحها في المنطقة العربية، وبالتالي فهي أمام موقفين، من جهة أنها لا تريد أن ينتهي الحراك في العالم العربي بأصولية إسلامية تمتد إلى القوقاز وآسيا الوسطى، ومن جهة أخرى فهي تتعامل مع السلطة الجديدة التي

أتت بالإسلاميين على رأس السلطة من خلال النظر إلى الوزن الاقتصادي والديموغرافي والثقافي لمسلمي روسيا (Dannreuther:2013, 177).

ثانيا: تتطلع روسيا الى المنطقة العربية كمصدر مهم للدخل بخاصة من ناحية تصدير الاسلحة، إذ أنها تحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية في تصدير الأسلحة، وبالتالي فقد تنافس الطرفان في تصدير السلاح إلى الدول العربية، وتأتي المنطقة العربية في المركز الثاني من إجمالي صادرات روسيا من السلاح بنسبة تتجاوز 15%، وقد أعلن (ميخائيل دميتربيف) رئـيس التعاون الفني والعسكري في الحكومة الروسية أن حجم صفقات الأسلحة التي ابرمت في عام 2011 قـد وصلت الى نحـو 48 مليار دولار بزيادة 9.5 مليار دولار عـن عام 2010 (سعيد، 2011 : 78).

ثالثا: ترغب روسيا في لعب دور في حل الصراع العربي– الاسرائيلي، إذ إن موقف روسيا الداعم لإقامة دولة فلسطينية، والرافض للخطط الاسرائيلية الاستيطانية في الضفة الغربية والقدس الشرقية وكافة مناطق الخط الاحمر، وبجانب ذلك تبقى روسيا مؤيدة لوجود اسرائيل، كما وانها مؤيدة للمفاوضات الفلسطينية – الاسرائيلية، الا ان الدور الروسي في عملية السلام يجابهه تحدي احتكار الولايات المتحدة الأمريكية لجهود الوساطة بين الطرفين الفلسطيني الاسرائيلي، فضلاً عن رفض اسرائيل تدخل أي طرف وساطة بخلاف الولايات المتحدة الأمريكية، علما أن روسيا عضو فـي الرباعيـة الدولية التي تتبنى خارطـة الطريق بين الفلسطينيين والإسرائيليين (حسين، 2014: 58).

وما أن استطاعت روسيا ترتيب أوضاعها في المنطقة العربية بجهد كبير وزيارات متتالية ومكثفة قامت بها القيادة الروسية للمنطقة، حتى هبت رياح التغيير لتعصف بكل الأوراق وتطرح

ضرورة إعادة ترتيبها من جديد. فثورات الربيع العربي التي بدأت بتونس في كانون الأول 2010، ولا تزال تتطور في العديد من الدول العربية ومنها على سبيل المثال في سوريا التي وفرت فرصاً وفرضت تحديات على روسيا، فالثورات نجحت في فك الارتباط التقليدي بين النخب الحاكمة والولايات المتحدة الأمريكية في بعض الدول العربية، إلا أنها قد تنجح أيضاً في إنهاء العداء التقليدي بين البعض الآخر والولايات المتحدة الأمريكية، وفي مقدمتها ليبيا وسوريا، وخلافاً للعهد السوفيتي الذي كانت فيه موسكو الداعم لكل الثورات وحركات التحرر الوطني في العالم، لم تعلن روسيا تأييداً صريحاً لأي من ثوار تونس ومصر حينما اندلعت الثورة فيهما، فقد التزمت الصمت إزاء الأحداث لحين نضجها وإزاحة من كان يقبض على السلطة، ووقفت موقف الحياد أو المتابع، فيما اتسم موقفها بالتأني الذي وصل حد البطء في رد الفعل في حالة اليمن. في حين أبدت مواقف مؤيدة بوضوح للسلطة الحاكمة في ليبيا وسوريا، مع اختلاف نمط ودرجة التأييد، ولكن مع الحرص في الوقت ذاته علي إبقاء قنوات اتصال مفتوحة مع الثوار، في محاولة لتحقيق أكبر قدر ممكن من التوازن والتأكيد الدائم على نزاهة مواقفها وحرصها على الاستقرار الداخلي والإقليمي للدول العربية، حتى يتسنى لها الإبقاء علي علاقاتها بالدول محل الثورات، بغض النظر عن الطرف الذي سيسطر علي السلطة، وتكون له الغلبة في النهاية (الشيخ، 2011 :66).

لقد كان الموقف الروسي من ثورات الربيع العربي يعبر عن دور الدولة المتضررة من موجة الربيع العربي، إذ فقدت روسيا فيها حليفاً قديماً (ليبيا)، وهي على وشك فقدان الحليف الأهم (سوريا)، ففي الوقت الذي بدأت القيادة الروسية تحاول استعادة جزء من دورها التاريخي على الساحة الدولية، مدفوعةً بوجود قيادة قومية طموحة وارتفاع في أسعار النفط، ومن ثم تحسن أداء الاقتصاد الروسي، أتت الثورات العربية لتشكل تحدياً للسياسة الخارجية الروسية في المنطقة

العربية، ومهما يكن هناك من تركيز روسي على دول وسط آسيا وشرق أوروبا كمحيط استراتيجي لروسيا، إلا أن سوريا تعد الحليف التاريخي المتبقي لروسيا في المنطقة، ففي ميناء طرطوس توجد القاعدة العسكرية الوحيدة لها في الشرق الأوسط، إضافة إلى أن موسكو حاولت من خلال الأزمة السورية فرض نفسها كفاعل مؤثر في السياسة الدولية (الهباس، 2013 : 176).

وإلى جانب كل ذلك؛ تؤيد روسيا حق دول الخليج العربي في امتلاك الطاقة النووية للأغراض السلمية، خاصة أنها تعرف جيداً أنهم أعضاء في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وروسيا أذ تعرض تأييدها هذا ليس من باب المحبة بدول الخليج العربي، بقدر ما يمثله هذا التأييد من تبديد للمخاوف العربية عامة، والخليجية خاصة، من البرنامج النووي الإيراني التي تعاونت روسيا في انشائه، كما أنها تتبنى رؤية اقتصادية تجاه هذا البرنامج حيث ترى فيه صفقة محتملة قد تمتد لسنوات طويلة من خلال الاستمرار في توفير المستلزمات الفنية المتعلقة بالأجهزة والمعدات الضرورية لإدامة زخم العمل في هذا البرنامج، لذلك لا تضع أي قيود سياسية على التعاون مع أي دولة في هذا المجال، ما دام ذلك يتم علناً، وتحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وعليه فقد تبين بأن الموقف الروسي من دول الخليج العربي يحرص على العلاقات مع دول المنطقة بقدر الحرص على العلاقة مع إيران، إذ تدرك روسيا من خلال قراءتها للواقع في منطقة الخليج العربي، أن حفظ الأمن والاستقرار يبقى رهناً بإرادة مجموعة من الفاعلين في الإقليم وخارجه، وأن التوافق والتفاهم بين هؤلاء الفاعلين هو العامل الحاسم في تحقيق الاستقرار الإقليمي، لذا؛ فإن تطوير نظام للأمن الجماعي هو الصيغة المثلى لضمان أمن الخليج العربي من وجهة النظر الروسية. وبذلك تختلف الرؤية الروسية في هذا الخصوص تماماً عن رؤية دول كبرى أخرى

التي ترى في العلاقات والتفاهمات الثنائية بين دول الخليج العامل الأهم في تحقيق الاستقرار من عدمه في المنطقة، إذ ترى روسيا أنه من الضروري إقامة منظومة أمنية إقليمية في منطقة الخليج العربي، تضم دول مجلس التعاون الخليجي الست، إلى جانب العراق وإيران (الشيخ، 2014: 95).

ترى الدراسة إن استمرار الأزمات المتعددة في المنطقة العربية على غرار الأزمة السورية التي ولّدت أزمات أخرى لا تقل عنها تأثير، كتمدد تنظيم (داعش الإرهابي) في العراق وسوريا، وعودة صراع القوى المحلية في كل من ليبيا واليمن، وتعقد المشهد السياسي والأمني في شبه جزيرة سيناء، قد زاد من حدة مجرى الأحداث في المنطقة العربية، الأمر الذي أسهم كثيراً في عودة التنافس على النفوذ في هذه المنطقة على المستوى الدولي بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة وروسيا من الجهة الأخرى تجاه الأزمة السورية، والتنافس على المستوى الإقليمي بين إيران الداعمة لنظام الرئيس بشار الأسد من جهة وتركيا التي تتصدى لسياسات النظام السوري من جهة أخرى. إذ تلتقي روسيا وإيران في دعم النظام السوري الأمر الذي زاد من حدة التنافس الإيراني التركي على النفوذ في سوريا وباقي المنطقة العربية، فيما يلعب التنافس الدولي بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا دوراً مؤثراً في تنامي قدرات الجانب الإسرائيلي الذي لم يدخر أي جهود إلا وعمل على توظيفها في حالة التنافس المستعرة بينه وبين القوى الإقليمية الأخرى على النفوذ في المنطقة العربية.

كما تعد روسيا من القوى العظمى فهي من أكبر الدول المنتجة للنفط الخام والغاز الطبيعي، إضافة إلى عضويتها الدائمة في مجلس الأمن، ولديها حق الفيتو، وهذه المعطيات وغيرها كانت هي مقومات ودعائم قوة الاتحاد السوفيتي في وقت سابق، لكن امتلاك هذه العناصر ليس كل

شيء، لأن روسيا تعاني العديد من المشاكل الداخلية والأزمات الاقتصادية، منعتها في أحيان كثيرة من ممارسة الدور المتوقع منها على الساحة الدولية، الأمر الذي دفعها إلى إعادة البناء من أجل العودة والصعود مجدداً وممارسة دورها في منطقة الشرق الأوسط ، ويعد موقفها الداعم لجهود إيران النووية من المتغيرات الدولية المهمة في تغير السلوك الدولي تجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني.

المطلب الثاني

أزمة البرنامج النووي الايراني

تباين السلوك الدولي تجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني بين فرض العقوبات من قبل مجلس الأمن الدولي والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، بعد أن تبين أن لدى إيران رغبة بتطوير قدرات برنامجها النووي لتصبح قادرة على انتاج أسلحة غير تقليدية، وبين السير بخطى سريعة نحو إيران بعد توقيعها الاتفاق النووي في 14 تموز 2015 في العاصمة النمساوية فيينا مع الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي وألمانيا، ويأتي هذا التباين ليؤكد بأن الاتفاق أصبح من المتغيرات الاستراتيجية الدولية المؤثرة ليس في حالة الأمن الإقليمي فحسب بل الأمن الدولي أيضاً، وذلك لما له من أهمية كبيرة تتعلق بمخرجات البرنامج النووي التي تضاف للقدرات العسكرية الإيرانية وما يمكن أن تخلفه من تداعيات على بيئة الأمن الإقليمي الخليجي.

لقد سمح هذا السلوك الدولي بحصول نقلة نوعية في العلاقات الإيرانية الخارجية، بعد أن أصبح الاتفاق ساري المفعول بموجب قرار مجلس الأمن الدولي الرقم 2231 الصادر في 20 تموز 2015، وعلى الرغم مما أشيع بأن الاتفاق يعد الطريقة المثلى لمنع إيران من امتلاك الأسلحة النووية حسب تصريح الرئيس الأمريكي السابق (باراك أوباما) في المؤتمر الصحفي الذي

عقده في أديس أبابا في 27 تموز 2015، ، أو أن الاتفاق يقطع الطريق ليس فقط أمام تخصيب اليورانيوم في إيران، بل وأيضاً أمام تخصيب البلوتونيوم (برينان، 2015).

وبذات الوقت أوجد السلوك الدولي تجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني انعكاسات سلبية على دول منطقة الشرق الأوسط عامة، ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خاصة، بعد توقيع الاتفاق النووي بين إيران والسداسية الدولية، ويعود سبب تلك الانعكاسات إلى ما كشفته المواقف التي عبرت عنها دول المنطقة التي كانت تتطلع إلى تحقيق تحولات مهمة في الأمن والاستقرار في المنطقة، مع التأكيد على إضعاف فرصة امتلاك إيران للقنبلة النووية كأساس لتوقيع الاتفاق الذي استمرت المفاوضات المتعلقة بشأنه على مدى ما يقارب من عقد ونصف وذلك نتيجة الشكوك والمخاوف التي أبدتها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من امتلاك إيران السلاح النووي، لذلك سعت السداسية الدولية إلى تحقيق الاتفاق مع الجانب الإيراني بما يمكن القوى المعتدلة في إيران من فرض آرائها على صناع القرار في السير بطريق التنمية الاقتصادية والابتعاد عن التطلعات العسكرية، مما يترتب عليه علاقات تجارية تقوم على الاعتماد المتبادل بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية وبقية الدول الكبرى، والذي يمنح القادة الإيرانيين الدافع لسلوك منحى مسؤول، ومعاقبتهم إن لم يفعلوا ذلك (شلبي، 2015 : 90).

ويشير هذا الرأي إلى أن استمرار العلاقات السلبية بين إيران والغرب والعزلة الدولية التي تم فرضها على إيران لم يكن لها تأثير إيجابي على الإطلاق في طبيعة النظام الإيراني (Zarif, 2015 :22).

لقد كان الهدف الأساسي الذي تبنته إدارة الرئيس الأمريكي السابق (باراك أوباما) يستند إلى سياسة تقوم على الانفتاح على إيران والسعي لرفع العقوبات الاقتصادية عنها، وإعادة دمجها في

النظام الدولي في حالة التزامها بالاتفاق الخاص بتطوير برنامج نووي سلمي تحت الإشراف الدولي، وقد دافـع الرئيس (أوباما) عـن سياسة الارتباط أو الخيـار الدبلوماسي مع إيران، وأوضح بأن هذا الخيـار يمكن أن يخـدم المصالح الأمريكية بشكل أفضل من العقوبات، وأن تلك العقوبات نجحت فـي جذب إيران نحو طاولـة المفاوضات، ولكنها لم تنجـح فـي تقليص البرنامج النووي الإيراني، بل شهد توسع في ظل العقوبات، وأن استخدام الخيار العسكري في التعامل مع إيران سوف يؤدي إلى نتائج مدمرة في منطقة الشرق الأوسط وبالتالي فالخيار الدبلوماسي هو الأفضل للتعامل مع إيران (كمال، 2016: 115).

كما أظهرت إدارة الرئيس الأمريكي السابق (باراك أوباما) بأنها لم تعد تتحمس للتدخل في المنطقة، وذلك انعكاساً لتوجهات الرأي العام الأمريكي نتيجة للثمن الاقتصادي والبشري الذي دفعته الولايات المتحدة الأمريكية في غزوها واحتلالها للعراق، يضاف إلى ذلك اقتناع دوائر صنع القرار الأمريكي بأن قدرتهم على التأثير في مجريات الأمور في الشرق الأوسط أصبحت محدودة وغير مرحب بها، وخاصة في مرحلة ما بعد ما عرف بثورات الربيع العربي، ورفض قطاع واسع من الرأي العام العربي والقوى السياسية المتباينة لأي دور أمريكي بعد فقدها المصداقية والتشكيك في نياتها، الأمر الذي زاد من الادراك الأمريكي في محدودية الدور الذي يمكن أن تلعبه في المنطقة وعدم الترحيب به، وبالتالي وصلت قناعات دوائر الحكم الأمريكية لاقتناعات واقعية بضرورة عدم القيام بأي دور مؤثر، ومن بين ذلك دورها في الملف النووي الإيراني. واتجهت رغبات بريطانيا وفرنسا نحو مساهمة الاتفاق في فتح آفاق لسياسة خارجية إيرانية جديدة تعتمد الواقعية وتحسن العلاقات التجارية والسماح للإيرانيين بالانفتاح على العالم والالتزام بقواعد المجتمع الدولي (شلبي، 2015 : 91).

وتبرز في هذا المجال مجموعة من المكاسب الرئيسية التي حصلت عليها إيران بعد توقيعها الاتفاق النووي والتي تشتمل على المجالات الآتية:

1. **المكاسب الاقتصادي:** ترتكز مقومات هذا المجال في التخلص من العقوبات المفروضة على إيران في القطاعات المالية والعسكرية والاقتصادية والتي تم فرضها بموجب البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة، والتي طالت شركات الطيران والبنك المركزي الإيراني وشركات النفط والغاز، فضلاً عن تحرير الأصول المالية الإيرانية التي كانت مجمدة في الخارج، وبموجب الاتفاق النووي فإن مداخيل إيران من مصادر الطاقة ستتضاعف في غضون سنتين بعد الاتفاق، وذلك من خلال حصول إيران على التكنولوجيا الحديثة في قطاع الطاقة بعد أن عدة عقود من منعها (حميدان، الموقع الإلكتروني للجزيرة نت: (http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/8/12/%A).
2. **المكاسب العسكرية** : تتمثل في التخلص من التهديد العسكري الغربي عامة والأميركي خاصة، والذي كان يمثل هاجساً يؤرق قادة الجمهورية الإسلامية منذ قيام نظامها السياسي عام 1979، وذلك نتيجة التكاليف الدفاعية التي تثقل الميزانية العامة.
3. **المكاسب السياسية:** روجت أدارة الرئيس الإيراني (حسن روحاني) بأن بلاده قد حصلت على عدد من المكاسب السياسية جراء توقيعها الاتفاق النووي، وذلك عبر تأكيدها بأن هذا الاتفاق قد حافظ على القدرات المالية والبشرية الإيرانية كونه حماها من الدمار والخراب والمواجهة العسكرية التي تعد غير مضمونة النتائج، وبأن الاتفاق قد حقق المكاسب السياسية الآتية (فراعنة، جريدة الدستور العدد 17487، في 20 آذار 2016).

أ. توطيد علاقات إيران الخارجية مع أطراف المجتمع الدولي.

ب. كسر العزلة الدولية التي حاولت بعض الأطراف الغربية فرضها على إيران خلال العقد الأخير بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

ج. تحرير السياسة الخارجية الإيرانية من العقبات التي كانت تعترض نشاطاتها الإقليمية والدولية.

وتشير معطيات واقع دول مجلس التعاون الخليجي، إلى أن الاتفاق النووي بين إيران والسداسية الدولية له انعكاسات سلبية مؤثرة تجاه دول الخليج العربي، رغم التكهنات المتضاربة التي ابداها كثير من المحللين السياسيين وصناع القرار في دول الخليج العربي بأن الاتفاق النووي بين إيران والغرب سيشكل تهديداً كبيراً للأمن القومي الخليجي، وإن رفع العقوبات الاقتصادية عن إيران قد وفر لاقتصادها انتعاشاً يسمح لها بالمزيد من التدخل في الشؤون الداخلية الخليجية والعربية، فيما يقلل بعض المراقبين من شأن الاتفاق النووي بل ويعدونه انتصاراً لإرادة الغرب التي حيدت المشروع النووي العسكري الإيراني، فإيران قد تخلت عن 98٪ من مخزونها من اليورانيوم المخصب، ووافقت على تفكيك أكثر من ثلثي أجهزة الطرد المركزي لديها وحصرت نشاط التخصيب في منشأة (نتانز)، وقبلت بإعادة هيكلة المنشآت النووية الأخرى وتحويل بعضها إلى مخابر بحثية تحت رقابة منظمة الطاقة الذرية الدولية (الطائي، *جريدة القدس العربي*، العدد 8359 في 2016/1/23).

وقد اشتملت تلك التكهنات المتضاربة دول الخليج العربي ذاتها بحيث تباينت مواقفها كلاً بحسب توقعاته ، فقد حرصت دولة الإمارات العربية المتحدة على اتخاذ موقف على النقيض من الموقف السعودي تنأى بموجبه بنفسها عن الموقف السعودي الرافض للاتفاق، حيث وجه رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة خليفة آل نهيان رسالة تهنئة للرئيس الإيراني حسن روحاني

على هذا الاتفاق. فيما يمكن وصف الموقف السعودي بالمغاير نسبياً عن باقي دول مجلس التعاون الخليجي، حيث أعلنت المملكة العربية السعودية تحفظها الشديد على الاتفاق، ونظرت إليه كعامل سلبي يؤثر في استقرار المنطقة ، كما شككت في مدى التزام إيران ببنود الاتفاق حتى النهايــة، وقـد جاء هــذا الموقف بالتزامن مع تفاقم الأزمتين اليمنية والسورية، وتعاظم دور إيران فيهما، الأمر الذي حفـز المسؤولين السعوديين للتصريـح عــن إمكانية إطلاق مشروع نووي سعودي أو مشاريع نووية خليجية رداً على استمرار وتنامي تطور المشروع النووي الإيراني (عبد الفتاح، 2015 : 68).

وإلى جانب ذلك فقد تنامت مخاوف النخب السعودية من الدور الأمريكي الباحث عن ترضية لاستمالة إيران باتجاه إعادة ترتيب الأوضاع المنفلتة في منطقة الشرق الأوسط خاصة بعد أن أصبح الإرهاب ذو جذور معروفة ذات أبعاد جغرافية مفضوحة من حيث المنتجين والمصدرين له، فضلاً عن تنامي المخاوف الأوروبية من خطر عودة الإرهاب .

وقد أفرز الاتفاق النووي الذي تم التوقيع عليه من قبل إيران والسداسية الدولية في تموز 2015 عن تداعيات جاءت لتستكمل الآثار والنتائج التي خلفتها أزمة البرنامج النووي الإيراني، كان من أبرز تلك التداعيات:

1. التداعيات على المستوى الدولي

أ. استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية توظيف المواقف الدولية طيلة سنوات هذه الأزمة منذ بدايتها عام 2002 عندما كشفت منظمة مجاهدي خلق الإيرانية عن وجود نشاطات عسكرية للبرنامج النووي الإيراني، وانتهاء الأزمة بتوقيع الاتفاق النووي بين إيران والسداسية الدولية في تموز 2015، ولم يكن خافياً أن الإدارات الأمريكية قد نجحت في استثمار

جهودها الدبلوماسية بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبالتنسيق على مجموعة الدول الصناعية الثماني الكبرى في الضغط على إيران لمنعها من تطوير قدرات برنامجها النووي، وذلك من خلال اطلاق التهديدات بتوجيه ضربة وقائية لتدمير هذا البرنامج بالتزامن مع عدد من الأدوات القانونية المتعلقة بفرض عقوبات اقتصادية ومالية ضد إيران (شبلي، 2014: 121).

ب. بدا واضحاً أن الاتفاق النووي كان له دور مؤثر في حصول تغيرات مهمة على صعيد العلاقات الدولية، خاصة بعد الاعتراف بسلمية البرنامج النووي الإيراني كونه أعاد قبول إيران في منظومة العلاقات الدولية بعد أن حرمت من هذا الحق منذ قيام نظام الجمهورية الإسلامية عام 1979.

ج. فتـح الاتفاق بوابـة متعددة الاحتمالات في إطار علاقة إيران مع الغرب بصفة عامة، وفي استراتيجيات القوى الدولية الكبرى وسياساتها في منطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة، فقد أصبح لهذه الاحتمالات عدداً من الأسس والمسوغات أهمها أن الاتفاق لم يرفع العقوبـات الاقتصادية التي عانت منها إيران على مدى أكثر من عشر سنوات فحسب، بل أسس لعمليـة تطبيع للعلاقات بين إيران والدول الكبرى، ومن ثم فإن الاتفاق وضع حداً لعلاقة العداء وعدم الثقة بين إيران والدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والتي امتدت حالة الريبة والشك فـي علاقتها مـع إيران لأكثر مـن ثلاثة عقود (المصري، 2015 : 132).

د. لم يكـن خافياً على القوى الدولية الكبرى أن أنماط تداخلاتها في منطقة الشرق الأوسط التي أخـذت تشهد أحداث وتحولات حادة منذ أكثر مـن خمس سنوات، قد تأثرت

بمتغيــرات النظام الدولــي إزاء التوزيع المتغير للقوة العالمية والحقائق المتغيرة في العلاقــات الدولية، وموازيــن القوى الدوليــة المتغيرة التي هي الأخرى شهدت مسار تحولي بعــد الصعود الصيني والألماني، وتعافي روسيا الاتحادية في استعادة مكانتها الدولية بعد مرورها بمرحلة من الضعف، وإصرارها بالتنسيق مع الصين على ضرورة تحول النظام الدولي نحو القطبية المتعددة، واستمرار تصاعد قوة اليابان، واستكمال القوة الشاملة للاتحاد الأوروبي، الأمر الذي زعزع نظام الهيمنة الأحادية الذي انتعش بعد عام 1991، وإن استمر تربع الولايات المتحدة الأمريكية على عرش الدولة الأقوى في العالم (Nye S., 2011: 33) .

هـ. دفع الاتفاق النووي الإدارة الأمريكية إلى اتباع استراتيجية جديدة في منطقة الشرق الأوسط برزت معالمها في الانعطاف نحو تنظيم تحالفاتها الإقليمية وخاصة مع الدول العربية وفق أسس تم خلالها ترتيب مكانة الأقاليم الجيوستراتيجية، الأمر الذي أسهم في تنامي أدوار الفاعلين الإقليميين (تركيا، إيران) ضمن النظام الإقليمي العربي، واحتدام التوتر بينهما على مقاليد النفوذ والسيطرة، والاصطدام أحياناً مع السياسة الأمريكية في المنطقة (سعد الدين، 2016 : 13).

و. ارتبطت الاستراتيجية الروسية في منطقة الشرق الأوسط منذ أن بدأت المفاوضات بين إيران والسداسية الدولية حول الملف النووي الإيراني، بتغليب المصالح الوطنية الاستراتيجية التي تحاول استعادة مكانتها كدولة عظمى في بنية النظام الدولي، مما شكل عصب المسعى الروسي لتعزيز نفوذه في المنطقة، فضلاً عن التحسب من دعم حراك التغيير العربي خشية وصول التيارات الإسلامية إلى سدة الحكم، في ظل قلق متزايد من انتقال

ذلك الحراك إلى ساحات دول آسيا الوسطى ولا سيما الحليفة منها، والتي تتميز بالوزن الديموغرافي والاقتصادي المعتبر للمسلمين، إلى جانب النظر إلى بعض الدول العربية كمناطق نفوذ لها مما يجعلها متمسكة بحمايتها، وصد أي تغيير قد يهدد نفوذها في ضوء مساعي الدول الغربية لاختراقها والهيمنة عليها (هاشم، 2015 : 12) .

ويمكن ملاحظة أن التدخل العسكري الروسي في سوريا قد جاء ضمن سياسة التغير الاستراتيجي المتبع في تحصين القاعدة العسكرية الروسية في ميناء طرطوس والقاعدة الجوية الروسية في حميميم، بالإضافة إلى إنشاء قاعدة عسكرية روسية كبيرة الامكانيات بالقرب من اللاذقية، وهو الأمر الذي يعني أن الاستراتيجية الروسية في المنطقة باتت تستهدف الحفاظ على الحد الأدنى من المناطق التي يسيطر عليها نظام الرئيس السوري بشار الأسد الحليف الرئيسي في منطقة الشرق الأوسط، بما يؤمن لروسيا منفذ دائم على البحر المتوسط في محاولة للتغلب على التطويق الجغرافي الذي تتعرض له روسيا من جانب حلف شمال الأطلسي، خاصة أن أغلب القواعد الروسية تطل على بحر قزوين والبحر الأسود، باستثناء الدعم اللوجستي للقوات البحرية الروسية في فيتنام (يونس، 2016: 125).

2. التداعيات على المستوى الإقليمي

ظهرت بوادر مجموعة من التداعيات الناتجة عن توقيع الاتفاق النووي الإيراني مع السداسية الدولية، برزت على النحو الآتي:

أ. قيام إيران بممارسة دور الهيمنة الإقليمية تجاه عدد من الدول في المشرق العربي وأخرى في الخليج العربي، الأمر الذي أوجد قلقاً يتمثل في تركيز الاتفاق على المصالح الأمريكية دون مراعاة هواجس هذه الدول العربية ، دون إيجاد ضمانات لأمن دول مجلس التعاون الخليجي،

الأمر الذي أحدث خللاً واضحاً في ميزان القوى الإقليمي لصالح إيران في منطقة الشرق الأوسط ، بالاستفادة من حالة الحراك التي شهدتها المنطقة العربية فيما عرف بثورات الربيع العربي التي اندلعت أواخر عام 2010 ، تلك الحالة التي كان لها دور أساسي في أضعاف الدول العربية الكبرى كمصر وسوريا والعراق (كيالي، 2015 : 35).

ب. تنامي تخوفات دول الخليج العربي من عدم اقتصار الاتفاق على البرنامج النووي الإيراني بل أنه يشمل ملفات إقليمية تعد من الأوراق الرئيسية في المنطقة سواء في سوريا أو لبنان أو العراق أو اليمن والتي تعتقد دول الخليج العربي أنه قد تم التباحث بشأنها في المباحثات السرية على هامش الاتفاق النووي، بما يمنح إيران أدوار تزيد من تدخلها في الملفات الإقليمية، وهامشاً أكبر للمناورة، ويترك قدرة للأجهزة الأمنية والعسكرية الإيرانية كفيلق القدس والحرس الثوري الإيراني على التدخل في الشؤون الداخلية للدول الخليجية من دون رادع، على حساب مصالح هذه الدول (رفعت ، 2015 : 12).

ج. قيام إيران بوضع ترتيبات خاصة بأمن الخليج العربي استناداً لما كانت تطرحه إيران في فترات زمنية سابقة، كتلك الدعوات المنتظمة التي تطالب فيها بطرد ما أسمته القوى الخارجية من المنطقة، والمقصود هنا القوات أو القواعد العسكرية الأمريكية والحفاظ على أمن منطقة الخليج من خلال بنية أمنية خليجية (أمن الخليج هو أمن الدول المطلة على الخليج فقط)، وهو الترتيب الذي لا تقبل به دول الخليج العربي وخاصة المملكة العربية السعودية التي تجد بأنها قادرة على إعادة التوازن في المعادلة الأمنية الإقليمية (شبلي، 2013: 121).

د. تلاقي المشهد الأمني الإقليمي بكل عناصره التي تصب في مصلحة إيران، مع الترتيبات الأمنية الجارية في منطقة الشرق الأوسط بعد تحقيق حلفاء إيران من العرب تقدماً ملموساً، خاصة نظام الرئيس السوري بشار الأسد الذي استمر في الحكم رغم احتدام المعارك مع

أطـراف المعارضة السوريــة وعناصــر جبهة النصرة ومقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية، ثم جاء التدخل الروسي لذات المصلحة الإيرانية، وتعرض القدرات العسكرية السعودية للمنافس الإقليمي الأقـوى في المنطقـة العربية للاستنزاف في الصراع الدائر في اليمن، وانتعاش الاقتصاد الإيراني بعـد توقيع الاتفـاق النووي مع السداسيــة الدولية، وعودة العلاقات الإيرانية مع المجتمع الدولي، في ظل تفاهمــات مع الولايات المتحدة الأمريكيــة بشأن القضايا الإقليميــة، خاصة بعد التراجع النسبي التركي في هذا الصدد، الأمر الذي يخدم أهداف المنظور الإيراني من ناحية الأمن الإقليمي وينعش مشروعها القائم على استمرار مد نفوذها في المنطقة لتنفيذ استراتيجيتها العشرينية 2005 – 2025 التي تفترض تحول إيران إلى قوة دولية ومصدر إلهام للعالم الإسلامي، وأن تلعب دور قيادة التنظيم السياسي والاقتصادي والأمني في المنطقة مع بعض القوى الإقليمية، وتجنب المواجهـة مـع قوى الهيمنة الخارجيــة إلا في الساحات التي توجـد فيها مصالــح متعارضة بينهما (السيد،2016: 19).

ترى الدراسة إنه ورغم كل هذه المكاسب التي تحققت، تبقى حالة عدم الثقة مرتفعة لدى الجانب الإيراني الذي لا يثق بنوايا الولايات المتحدة الأمريكية نحو بلادهم، لذلك فإن الخطوات الايجابية التي سار بها الجانب الأمريكي لم تمنع إطلاق التصريحات غير الودية تجاه إيران، الأمر الذي يمنع التقدم في العلاقات الثنائية أكثر مما هي عليه في المرحلة الراهنة التي تشهد حالة من التقارب الإقليمي الذي يتبعه القادة في إيران مع عدد من دول المنطقة وتحديداً مع كل من سوريا والعراق، فضلاً عن الدعم الروسي الكثيف لها في الساحة السورية، لكن ذلك لم يمنع إيران من النظر إلى الاتفاق النووي على أنه يمثل حالة اختبار للمشروع الأمريكي في المنطقة، والذي من شأنه أن يفتح الباب على آفاق جديدة للتعاون المشترك أو إغلاق الطريق أمام تحسين العلاقات،

فيما سيكون لعدد من الأطراف الإقليمية الأخرى كإسرائيل وتركيا ودول الخليج العربي دور مهم في صياغة القرارات الأمريكية الجديدة بضوء تطورات الوضع الأمني في منطقة الشرق الأوسط، وهذا ما تتوجس منه إيران كثيراً.

وتبقى أكثر التحليلات واقعية بشأن تطورات الوضع الأمني في منطقة الخليج العربي لا يمكن أن يتفق مع الفرضية التي مفادها: أن السلوك الدولي تجاه أزمة البرنامج النووي بعد الاتفاق المبرم بين إيران والسداسية الدولية في تموز 2015 ، كان إيجابياً لصالح الأمن الإقليمي والدولي، وذلك لأن الواقع العملي أثبت عدم صحة هذه الفرضية، إذ إن الاتفاق النووي سمح لإيران بإعادة علاقاتها الطبيعية مع الأطراف الغربية التي أخذت تتسابق للحصول على عقود داخل إيران، مما جعلها لا تراعي بنود الاتفاق النووي وأهدافه وفق الرؤية الدولية الداعية إلى مساهمة إيران في إخراج منطقة الشرق الأوسط من حالة الفوضى التي تعيشها، والمساعدة في بناء حالة من الاستقرار التي يكون لإيران وقوى إقليمية أخرى دور مؤثر فيها.

لقد أثبت الواقع فشل هذه التوقعات بعد النشوة التي حققتها إيران من وراء ذلك الاتفاق وخلال عامي 2015، 2016، الأمر الذي فتح شهيتها لإداء دور أكبر من المسموح به لها من قبل القوى الإقليمية الأخرى. فبقيت المنطقة تشهد صراعات عسكرية مباشرة في عدة دول تدعمها إيران، أو على أقل تقدير استمرار حالة التوتر والحرب بالنيابة في الجبهات المشتعلة في كل العراق وسوريا واليمن، الأمر الذي زاد من تأثير التحديات الاستراتيجية التي تواجهها بيئة الأمن الإقليمي الخليجي.

الفصل الرابع

تأثير التحديات الاستراتيجية على بيئة الأمن الإقليمي الخليجي

الفصل الرابع

تأثير التحديات الاستراتيجية على بيئة الأمن الإقليمي الخليجي

يبدو أن التحديات الاستراتيجية الإقليمية والدولية لم تراع الدلالة الرمزية التي تتمتع بها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمر الذي زاد من تأثير هذه التحديات على بيئة الأمن الإقليمي الخليجي حتى باتت خريطة المنطقة معرضة للتغيير جراء تلك التأثيرات.

ويقوم تأثير التحديات الاستراتيجية على بيئة الأمن الإقليمي الخليجي باعتبارها البيئة الأكثر فاعلية في منطقة الشرق الأوسط التي تتمتع بثروة وافرة من النفط الذي برزت أهميته مع مطلع القرن العشرين، كونه أصبح المصدر الرئيسي للطاقة في العالم المعاصر، وبالتالي ارتفعت أهمية المنطقة ضمن أولويات السياسية الدولية، وباتت الهيمنة على منطقة الشرق الأوسط وفي مقدمتها منطقة الخليج العربي وضبط تفاعلات الأحداث فيها إحدى أهم ركائز القوى الدولية القائدة للنظام الدولي، وقد شكل التنافس الدولي والإقليمي على هذه المنطقة الاتجاهات الرئيسية للحرب والسلم طوال القرن العشرين، وبقدر ما يمثل نفوذ القوى الدولية والإقليمية كضمانة رئيسية للاستقرار الجيوسياسي في المنطقة، فإن عدد من التحديات الاستراتيجية قد أخذت تبرز داخلياً أو من دول الجوار الإقليمي تجاه دول المنطقة.

يتناول الفصل الرابع تأثير التحديات الاستراتيجية على بيئة الأمن الإقليمي الخليجي من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: الأمن الاجتماعي.

المبحث الثاني: الأمن الاقتصادي.

المبحث الثالث: الأمن السياسي.

المبحث الأول

الأمن الاجتماعي

برز تأثير التحولات الاستراتيجية على مختلف مجالات بيئة الأمن القومي الخليجي، ويعد الأمن الاجتماعي أحد تلك المجالات التي تأثرت كثيراً جراء تلك التحديات وذلك من خلال التأثير السلبي على مبدأ المواطنة الذي يعد الوصول إليه وتجسيد مقتضياته فـي الحياة الاجتماعيـة والسياسيـة من أبرز متطلـبات الأمن الاجتماعي في أي دولة من دول العالم، وأن تحقيق ذلك لا يتم إلا من خلال العمل الدؤوب للتخلص من كل الممارسـات التي تحـول دون الوصـول إلى هـذا المبدأ الجامع، الذي يؤكد على الحرية والمساواة بصرف النظر عن الهويات الفرعية كالأصول العرقية والانتماءات المذهبية والقبلية. ويبدو أن عدد من التداعيات الناجمة عن التحديات التي تعرضت لها دول العالم الثالث قد أسهمت إلى حدٍ بعيد في تدهور الأوضاع فيها وتراجعها في مختلف المجالات والميادين، وذلك جراء التدخلات المباشرة من قبل عدد من الفاعلين الدوليين والإقليميين، الأمر الذي أوجد أزمات سياسية حادة في عدد من دول هذا العالم، وأفصح عن مشكلات عديدة في مجتمعـاتها تحـت مبررات أن الواقـع السياسي والاجتماعي القائم يحتـاج إلى تحولات كبيرة (محفوظ، 2004 : 7).

ولغرض الوصول إلى مبدأ المواطنة لا بد من التعرف على مفهـوم الهوية أو ما يعـرف بالانتمـاء بصـورة عامة، فهو يمثل حالـة الانتساب مـن قبل الأفـراد الى أمر معـين أو جهة محددة سواء على المستوييـن المادي والمعنـوي، أما الهوية الوطنيـة فهـي: " الانتسـاب الحقيقي مـن الفـرد لوطنه فكراً والذي تجسـده الجـوارح عمـلاً، وبما ان هذه الهوية تعني انتساب الفرد لوطـن، فإن التعبير عنها يكون من خلال الجنسية، لأنها تقوم على اساس فكرة التبادل بين الفرد

والدولة في الحقوق والواجبات، وإن الإحساس الروحي لدى الفرد هو الذي يغذي هذه الفكرة من خلال رغبته في الانتماء إلى هذا الوطن أو الدولة" (الشميري،2001، 227).

ويعبر عن الهوية لغوياً بأنها حقيقة الشيء أو الشخص التي تميزه عن غيره، وهي مجموعة صفات الوطنية التي تمثل معَلِمها وخَصائصها المميزَة وَأَصالتها(مصطفى، 2004: 389).

وبتعبير آخر هي المركب الذي يحوي عناصر متغيرة، وفي الوقت ذاته تتميز بثبات معين، مثل الشخص الذي يولد ويشب ويشيخ وتتغير ملامحه وتصرفاته وأحياناً ذوقه، لكنه يبقى في الأخير هو نفس الشخص وليس أحداً غيره (الحمد، 2003 : 67).

وقـد أخـذت مسألة الهويـة الوطنيـة تطـرح نفسهـا على شعـوب عريقـة، كالشعـوب العربيـة والفارسيـة والهنديـة والصينيـة وغيرها من الشعـوب التي اجتازت خلال تاريخهـا المديد تجارب قاسيــة، حيث ينظـر إليها على أنها تعبــير عـن حاجـة، لا إلى تحديـد الهويـة، بل إلى إعادة ترتيـب عناصرها وإعادة إرساء علاقاتها بالمحيـط، وأن التجارب التــي يعانيهـا الأفـراد، والتحديـات التي تواجـه الشعوب والأمـم، تجعـل مـن الضـروري بيـن حيـن وآخـر إعـادة ترتيـب عناصـر الأفـراد الشخصيـة والجماعيـة، بالشكل الذي يمكـن مـن اجتياز الأزمـة التي يتناولها سـؤال الهويـة الوطنيـة فـي جميع الظروف ، إنها في الغالب حالة نفسية تشبه الأزمة على صعيد الوعـي، قـد تشتـد لدى أشخاص أو شرائـح اجتماعيـة إلى الدرجة التي تؤدي إلى طرح سلبي لمسألة الهوية، إلى تضخيـم شأنها أو إنكارها أو إلى إعـادة التوازن داخل الوعـي الفـردي والجماعـي (الجابري، 2011: 13).

وتتجسد الهوية الوطنية في " الشعور الداخلي الذي يجعل المواطن يعمل بحماس وإخلاص للارتقاء بوطنه وللدفاع عنه". أو من خلال ما يحس به المواطنين " تجاه أمر معين يبعث على الولاء له واستشعار الفضل في السابق واللاحق" (إبراهيم، 1996: 96).

وغالباً ما ترتبط الهويات الوطنية برموز الجماعات الإنسانية الذين لهم تأثير أساسي في حياة هذه الجماعات، وتظهر هذه الرموز على صورة أنماطاً متعددة في القصص التاريخية، وأماكن ممارسة الطقوس، ومن أبرزهم القادة التاريخيين للجماعات. لذا فإن هوية أي جماعة تبرز في القصص التي ترويها الجماعة عن ذاتها. وتبدو الهوية واضحة في الطريقة التي تتحدث فيها الجماعة وعندما تحدد لنفسها أدواراً في المجتمع، أي إن الأفراد يتشاركون في الهوية عبر إدراك ماضٍ مشترك، وخبرات وتجارب وتوقعات بمستقبل مشترك (فواز، 2015: 134).

وتعود أصول فكرة الهوية الوطنية إلى المنطلقات المثالية التي تم اشتقاقها من منظومة المواطنية غداة نشوئها من أوصاف لمجتمعات أسطورية ودولٍ أو مجتمعات مثالية وجمهوريات تضع أسس المدينة أو تضع القوانين وأسس الدولة التي تليها وأوصافاً للمؤسسات العاملة فيها، ومن أبرز العروض التاريخية للمجتمعات المبكرة والأساطير القديمة التي تضرب جذورها في أطناب التاريخ تبرز جمهورية إفلاطون (427 – 337 قبل الميلاد) التي قدم فيها رؤيته في السياسة والحكم، وهناك دراسات عديدة أخرى للحكومات وتخطيطات لجمهوريات مثالية قدمها زينون (334 – 262 قبل الميلاد)، وفي ضوء كتابات ديودروس (90 – 30 قبل الميلاد) (برنيري، 1997: 43) .

وتعد المدينة الفاضلة هي المصلح المرادف الأنسب للهوية الوطنية التي ذكرها المعلم الثاني أبو نصر الفارابي (874 – 950 ميلادي) في كتابه آراء أهل المدينة الفاضلة، وهناك

مفردة اليوتوبيا التي يتخيل فيها الكتاب والباحثين فلسفات المجتمع المثالي، وخير من أشتق معاني هذا المصلح هو السير توماس مور (1478 – 1535 ميلادي)، عندما غلب الطابع الطوباوي في رؤيته لعالم له أبعاد سياسية فحلم بمجتمع فاضل يسعد أهله بلا استثناء. وهكذا فإن فكرة الانتماء أو الهوية الوطنية قد استمدت من دولة المدينة في الفكر الاغريقي على يد إفلاطون عندما ارتبطت جمهوريته بالأخلاق والمعرفة والسياسة والتربية، في حين ذهب أرسطو إلى مقاربة مفاهيم الدولة والقانون وأصول الحكم، فرأى أن تقوم الدولة على أساس القانون الذي يحظى رضا المواطنين، وتبلورت منظومة الانتماء والهويات الوطنية من الامتيازات الممنوحة لهم ومرجعها أوصاف عائدة لمجتمعات مثالية (خليفة، 2013 : 11).

وتشير الأدبيات الإغريقية أيضاً إلى أن مفهوم الهوية الوطنية كان قد نشأ بالتوازي مع اسلوب دولة المدينة المتبع سواء في دولة أثينا أو دولة إسبارطة الأغريقيتين ، وذلك نتيجة التقاء الميثولوجيا (الأساطير) في أول الممارسات الواقعية مع نزعة السياسة إلى الارتقاء نحو التنظيم الجماعي، مما أدى إلى صنع أوضاع اجتماعية وسياسية تمثلت بتبلور مفهوم المواطنة أو الانتماء الوطني على قاعدة امتيازات شخصية. وكانت دولة المدينة الإطار السياسي الحاضن لهذه المنظومة، وإليها يرجع الاشتقاق الأول لمصطلح المواطن . وتظهر الحاجة الفعلية لمفهوم الهوية الوطنية أكثر كلما واجه المجتمع تساؤلات حول وجوده وصيغة العقد الاجتماعي الذي يقوم عليه، بل كلما تهددت وحدة الوطن ووحدة الدولة (حسين، 2013 : 9).

وقد برزت مواطن الأزمات السياسية الحادة في الدول العربية مع انكشاف الهويات الوطنية (القطرية)، والقومية (العربية)، والدينية (الإسلامية) المتصارعة، والنزعات الطائفية والمذهبية المتنامية، والولاءات الأولية الدين بالمذهب أو الوطن بالقبيلة، والعرق بالأمة أو

القومية، حتى أصبحت هذه الولاءات وعاءً حاضناً للهوية والانتماء، وسط تحديات خارجية تركت مشاريعها التقليدية المنافسة للنظام العربي، دونما مغادرتها كلياً، مثل المشروع الأوروبي المتوسطي، والاتحاد المتوسطي، والشرق أوسطي، بشكله التقليدي القائم على التعاون الاقتصادي العربي الإسرائيلي (سليم، 2013 : 50).

وتعرض الواقع العملي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى مجموعة من التحديات العامة التي تعترض مبدأ الهوية الوطنية، وذلك نتيجة عدم فاعلية عملية التنشئة السياسية، وتنامي التحدي الديمغرافي والذي أخذ يشكل تحدياً له تأثيرات سلبية على الحياة السياسية والاجتماعية، وذلك نتيجة للعوامل الآتية :

1. تراجع مفهوم المواطنة

تعد المواطنة من التحديات الكبيرة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى جانب كونها تمثل قيداً مؤثراً يعترض طريق التنمية والإصلاح السياسي في جميع دول الخليج العربي، وذلك نتيجة لطبيعة التكوينات الاجتماعية والثقافية لمجتمعات دول مجلس التعاون الخليجية سواء كانت تتعلق بكل دولة منفردة أو جميع الدول مجتمعة، التي تعود أصول مجتمعاتها إلى بنى ونظم قبلية وعشائرية، ويبرز من بين أسباب تراجع مفهوم المواطنة في دول مجلس التعاون: الطبيعة النفسية والاجتماعية التي تقوم عليها شخصية الأفراد في مجتمعات هذه الدول، وحصول التحولات الكبيرة جراء التطور الذي شهدته مجتمعات هذه الدول في المجالات الاجتماعية والثقافية والسياسية، أثناء سعيها نحو بناء الدولة الحديثة التي تتخذ من مفهوم المواطنة معياراً لنظام الحقوق والواجبات، وأساساً لنمط العلاقة بين المجتمع والدولة (الكتبي، 2008: 77).

2. العمالة الوافدة

تمثل العمالة الوافدة من الخارج أحد أبرز التحديات ذات الأبعاد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والإنسانية والدولية، ليس في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فحسب، بل في جميع الدول العربية، ولا يكفي التأمل في لغة الأرقام واحصاءات الصادرة عن منظمات محلية ودولية للوقوف عند قساوة نتائجها المستقبلية رغم بلاغتها، وإنما يأخذ هذا التحدي كل هذه الأبعاد معاً في التقييم، عند محاولة وضع الحلول والسعي لتنفيذها. ومن هذا المنطلق، وفي ظل بيئة خليجية عامة تعاني من هشاشة السكان وضخامة الثروات ومخاوف الأمن وزيادة الأطماع الخارجية، ليس من المبالغة القول إن العمالة الوافدة وما يرتبط بها من خلل في التركيبة السكانية أصبحت إحدى أبرز العوامل المؤثرة في بيئة الأمن الإقليمي الخليجي (مرسي، 2008: 34) .

وإلى جانب كل ذلك فإن الآثار السلبية للعمالة الوافدة لا يمكن أن تلغي الحاجة الفعلية لهذه الفئة التي غالباً ما يتم تحميلها مسؤولية عدد من المشكلات في مجتمعات دول مجلس التعاون لدول الخليجية التي تعيشها سواء في المجالات الاقتصادية أو السياسية أو الأمنية أو الاجتماعية، دون التوقف عند الطفرة العمرانية التي شهدتها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمتمثلة في مشروعات التنمية الضخمة السكنية والتجارية والسياحية، والتي تتطلب حتماً أعداداً ضخمة من اليد العاملة، وهي في جلها يد عاملة غير ماهرة، الأمر الذي أوجد مشكلات تعترض طريق التنمية الشاملة تبتدأ من التساؤل الأبرز الذي مفاده: لمن تتوجه هذه التنمية؟ إذ إن توسيع دائرة الاقتصاد جعل القائمين على هذا القطاع يدركوا بأن الشروع بالتنمية يحتاج إلى أيادي عاملة كثيرة يمكن أن تشكل ضغطاً كبيراً على البنية التحتية وقطاع

الخدمات، وبالتالي فإن الحديث عن اجراء الإصلاح لن يجدي نفعاً، ولن يخفف حدة القلق المتزايد سواء على صعيد الدوائر الرسمية أو الأوساط الشعبية (مطر، 2008 : 294).

3. ازدياد اعداد الأجانب

تشهد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خللاً واضحاً في التوزيع البشري داخل كل دولة من دول المجلس، وذلك جراء التفوق العددي الكبير للأجانب الوافدين الذين يعد دورهم الاقتصادي حيوياً، الأمر الذي أثار مخاوف المواطنين الأصليين وباتوا لا يخفون انزعاجهم من مظاهر وتصرفات يرفضها المجتمع المحلي المحافظ، خاصة بعد تنامي ظهور الفوارق الثقافية الحادة في المجتمع. فعلى سبيل المثال لا الحصر، يعيش المواطنون في إمارة دبي، في أحياء خاصة بهم على أطراف المدينة ويحاولون أن يحافظوا على هوية مجتمعهم بعيداً عن الحضور الأجنبي الطاغي، الذي سمح لكثير من المثقفين والاساتذة الجامعيين لإطلاق تحذيرات عديدة تشير إلى تحول المواطنين إلى أقلية أمام ازدياد أعداد الوافدين (جريدة الاقتصادية، 2010) .

ترى الدراسة إن هذا التحدي قد أوجد مشكلات جمة إذ لم تعد اللغة العربية هي اللغة الأولى المستخدمة في بعض الدول الخليجية، وهناك قضية تفشي ظاهرة تعاطي المخدرات والسلوكيات الغريبة عن المجتمع الخليجي، فضلاً عن الخوف من الجرائم وارتفاع نسبة الجريمة من قبل الوافدين، وعليه أصبحت التنشئة السياسية للمواطنين في دول مجلس التعاون تمثل ضرورة من ضرورات التنمية السياسية التي لها مساس مباشر بقضية الهوية الوطنية كونها العملية التي يتحدد مضمونها بنقل ثقافة الجيل الحالي إلى الجيل اللاحق في بعدها الأفقي، والتي توفر اتساق بين قيم واتجاهات وسلوكيات أفراد الجيل السائد بما يضمن للجسد السياسي قدراً من التلاحم والترابط في جميع أبعاده.

ويتضح وفق ما تقدم ، إن الأمن الأجتماعي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد تعرض تراجع الشعور بالهويات الوطنية التي تعد محور من محاور التنشئة الاجتماعية وترتبط بها ارتباط مباشر حيث تظهر محاور التنمية في الهوية، والولاء للوطن، والثقة بالنظام السياسي، والقيم السياسية العليا، والأداء السياسي، والإخلاص والتفاني والإيثار، إلى حصول خلل كبير بات يؤثر سلبياً في الدور المهم الذي يمكن أن تؤديه التنمية السياسية التي هي في الأصل تحدياً تواجهه أغلب دول العالم الثالث النامية، كونها تتعلق بالحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية المثيرة للجدل والنقاش في عالم ما بعد الحرب الباردة، وإن تأثير هذه التحدي يشتمل على السياسات المهمة في مسيرة التطور والرقي في المجتمعات البشرية والتي لا تقتصر تأثيراتها على الدوائر الاقتصادية أو الاجتماعية بل تتعدى ذلك إلى دوائر الثقافة والفكر والمعتقدات. كما إن فكرة التنمية أصيلة وسبيلها حكيم، ولكن تعقيدات نمط العلاقات بين الأنظمة السياسية والشعوب والأمم وكذلك تأثيرات البعد الدولي في أمور وشؤون دول العالم الثالث، جعلت لنهج التنمية وطرقها اجتهادات ومنعطفات حادة.

وقد شهد العالم المعاصر مع مجيء القرن الحادي والعشرين متغيرات دولية وإقليمية متعددة، كان لها تأثير على الأنظمة السياسية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي وجدت بأنها لم تؤد دورها في الاعداد لعملية التنشئة السياسية التي يمكن أن تعينها في عمليات التنمية السياسية التي باتت تشكل تحديات كبيرة لم يكن بالإمكان تجاهلها أو تأجيلها في هذه الدول.

المبحث الثاني

الأمن الاقتصادي

تعرض الأمن الاقتصادي في منطقة الخليج العربي إلى تحديات جمة جراء حالة الفوضى والارتباك نتيجة التصاعد الحاد في الصراعات والأزمات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط منذ انطلاق الألفية الثالثة، حيث ينتظم الفاعلون الرئيسيون في تلك الأزمات والصراعات على شكل مجموعات بشرية أو أفراد ينتمون إليها، تنشط خارج نطاق دائرة سيطرة الدول التي يحملون جنسيتها وكذلك الفاعلون الدوليون، حيث لا تعبر تلك المجموعات أو الأفراد عن الدولة وسياساتها، ولا تلتقي إلا مع أمثالها ممن لا ينتمون إلى الإطار الجامع في الدول المعاصرة التي تنشد خدمة الإنسانية عبر إصلاح المدركات الخاطئة والحد من الصراعات وإنهاء الأزمات (عوني، 2013 : 3).

وقد أدت تلك التحديات إلى تدهور شديد في أوضاع الأمن الاقتصادي في الدول العربية عامة والخليجية خاصة، جراء حصول عدد من المشكلات التي أثرت على المدركات الكامنة في عقول من ينتمون للفاعلين المحليين أو محاولة الحد من الصراعات أو إنهاء الأزمات، إذ لم يكن حل تلك المشكلات بالأمر الهين، لكن الواقع عادة ما يكون مرآة عاكسة أو كاشفة لرؤية الأمور بشكل واضح، ومع ذلك يبقى الإدراك هو العملية الكامنة في العقول التي تسعى للتعرف على العالم الخارجي وفهم حقائق الحياة، وما يجري فيها عن طريق المثيرات الحسية المختلفة، وعلى أساسها تتحدد الخطابات والأفعال والسلوكيات تجاه معطيات الواقع العربي عامة والخليجي خاصة (علي، 2016 : 3).

وأخذت حالة الفوضى والارتباك التي تعيشها الدول العربيـة وخاصة في منطقة المشرق العربي، تؤثر بشكل كبير في الأمن الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، وذلك نتيجة للأسباب الآتية :

1. الموقع الجغرافي

أدى الموقه الجغرافي على مدى السنوات الست الماضية دوراً مهماً في معطيات الواقع الاقتصادي الخليجي الذي هو جزء لا يتجزأ من الواقع الاقتصادي العربي، وذلك من خلال ما تعرضت له المنطقة من صراعات والأزمات كان لها تأثير قوي على الأوضاع الاقتصادية في المنطقة نتيجة التهديدات الإيرانية المستمرة بغلق مضيق هرمز والتأثير السلبي على مقومات الاقتصاد الخليجي الذي يعتمد على تصدير النفط بشكل أساسي، إلى جانب حالة الجوار الجغرافي لإيران التي كان لها دور في دعم حالة الفوضى العارمة التي بدت ملامحها واضحة في التفاعل السلبي بين بعض الدخلاء على المجتمعات الخليجية والنظم السياسية الحاكمة والمعبر عنها في الحراك المدعوم من قبل جهات خارجية كما هو الحال في مملكة البحرين، أو في عمليات العنف التي جسدتها التفجيرات المتكررة في المملكة العربية السعودية والتي غالباً ما كانت تستهدف المدنيين، ولم تعد معرفة المستفيد الفعلـي من وراء ذلك، أمـراً إشكالياً حيث كشف الحراك الاجتماعـي والسياسي في العالم العربي الارتباط العضوي بين تلك الأحداث المدعـومة مـن جهات خارجية إقليمية ودوليـة (الحاج، 2016).

ويتباين تأثير الموقع الجغرافي على الواقع السياسي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كونها دول ليست متماثلة جغرافياً، مما يجعل الدفاع عن كل دولة منها صعباً، إذا تم

بتشكيل منفرد، وذلك نتيجة تنوع الجغرافيا السياسية لدول المجلس بين ثلاثـة أنماط رئيسية ، هـي (علوي، 2014: 11):

أ. كبر المساحة الجغرافية للمملكة العربية السعودية واتباعها النظام السياسي الملكي.

ب. تمتع دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان بمساحة جغرافية متوسطة نسبياً، وتباين نظامي الحكم فيهما، حيث تعتمد دولة الإمارات النظام الفيدرالي الرئاسي، ويقوم في سلطنة عمان النظام الملكي.

ج. صغر المساحة الجغرافية لكل من إقليم دولة الكويت ودولة قطر ومملكة البحرين، واختلاف أشكال أنظمة الحكم فيها. ففي الكويت هناك النظام البرلماني الدستوري الأميري، وفيها مبدأ التعددية السياسية الذي يسمح بوجود الأحزاب السياسية، أما في قطر فهناك نظام المشيخة الذي يرأسه الأمير، فيما تعتمد البحرين النظام الملكي.

لذلك أفضى هذا التباين الجغرافي إلى حصول ارتباك شديد في مواقف دول مجلس التعاون الخليجي حيال الأحداث والتفاعلات الجارية في الشرق الأوسط ، وخلق حالة من التدهور في الأمن الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مما جعلها تتبع مقاربات متمايزة كان لها تأثير كبير في بيئة الأمن الإقليمي الخليجي، كما اختلفت أنماط التعامل تجاه الأزمات الإقليميـة بين دولة وأخرى، وتقلبـت تحالفـات الدول الخليجية والقوى الإقليمية والدولية المتباينة المواقف هي الأخرى، على حساب تهدئة الأوضاع وتسوية الصراعات، مما سمح بتغيير طبيعة التوازنات وعدم تلاقي المواقف تبعاً للمصالح الفردية، واتساع حالة الاختراق الخارجي داخل البيئة الخليجية، الأمر الذي أضاف أزمـات

جديدة أدت إلى حـدوث حالـة من الفوضـى والارتباك الواضـح فـي المنطقـة (سعد الدين، 2016 : 8).

2. الفوضى في النظام الدولي

يأتي حدوث حالة الفوضى والارتباك في منطقة الخليج العربي ضمن سياق الفوضى التي طغـت على النظام الدولي منـذ انتهاء الحرب الباردة عام 1991، والتي كان مسرح نزاعاتها الكبرى ولا يـزال شاخصاً فـي منطقة غرب أسيا حيث بدأت ملامحها مع حرب الخليج الثانية عام 1991، وتوضحـت خلال العقـد الأول مـن الألفية الثالثة حينما خضعت المنطقة لتجاذبات الرباعي الأمريكي الإيراني الإسرائيلي التركي. ومع بداية عام 2011 حصل التغيير الأبـرز جراء اندلاع حالـة الغليـان فـي عـدد مـن الدول العربيـة التي لم تأتِي بسبب احساس الشعوب تعرض كرامتها للإهانـة والتضييـق على حريتهـا، أو فشـل الـدول فـي فـرض سيادتـها واستقـلالها على أراضيها، بـل إن حالـة الحـراك الثـوري وتداعياتـه كانت أيضاً بمثابـة رد على الضعف البنيوي العربـي، وعلى تغييب الواقع العربي وتهميشه ضمن المعادلات الإقليميـة والدوليـة (أبو دياب، 2014 : 7).

3. تباين المواقف الخليجية تجاه القضايا الإقليمية

برز تباين مواقف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تجاه عدد من القضايا والأزمات الإقليمية، والتي كان من بينها الآتي:

أ. الأزمـة السورية: أصبحت الأزمة السورية العامل المؤثر الأبرز في ازياد حالة الفوضى التي تعاني منها منطقة الخليج العربي فالمحور التقليدي السعودي المصري السوري الذي

كان قائماً لسنوات طويلة، وسرعان ما تعرض للانهيار في أعقاب ما عرف بالثورات العربية، وبرزت حالة تضاد في مواقف الدول الخليجية تجاه المحور السوري الإيراني المؤيد من حزب الله اللبناني، بين موقف السعودية يطالب بتنحي الرئيس السوري بشار الأسد عن السلطة سبيلاً لحل الأزمة السورية، أو دعم تسليح المعارضة للإطاحة بالنظام السوري المدعوم من قبل إيران، الأمر الذي لم يمنع قطر من التحالف مع إيران أسوة بتركيا حيث لا تجد الدوحة حرجاً في ذلك عندما قامت بتغليب السياسة البراجماتية على الايديولوجيا، حتى بدا أن كل شيء ممكناً لدى الجانب القطري الذي ابتعد عن حالة الانسجام التام مع الخط الخليجي في اتباع سياسة خارجية موحدة (سعد الدين، 2016 : 9).

ب. الدور الإيراني في أحداث المنطقة العربية : أسهم الدور الإيراني في تشتت المواقف الخليجية وأصبح عامل مؤثر في ازياد حالة الفوضى والارتباك ليس في منطقة الخليج العربي بعد تنامي قوة الدور الإيراني في أحداث المنطقة فحسب، بل والشرق الأوسط سواء في العراق أو سوريا أو في لبنان، وتأثيراتها في قوى سياسية بحرينية، وربما دول خليجية أخرى، حيث تعد إيران الطرف الأقوى عسكرياً من أي دولة خليجية عربية، فهي تمتلك برنامج نووياً متطوراً تدعي بأنه لأغراض سلمية يمكن أن يتحول مستقبلاً إلى برنامج عسكري (علوي، 2014 : 16).

ج. الخلافات الخليجية البينية: برزت مجموعة من العلامات التي يمكن عّدّها من عوامل الفوضى والارتباك في منطقة الخليج العربي، كونها زادت من خلافات دول مجلس التعاون فيما بينها وقربتها منفردة مع الطرف الخارجي (الإيراني). فرغم التوافق الخليجي حول الخطر الإيراني على بيئة الأمن الإقليمي الخليجي، إلا أن النزاع

الحــدودي القطري البحرينــي، والقطــري السعـودي عمق الفجوة القائمة بين أعضاء مجلس التعــاون، ودفــع قطــر إلى تسخين علاقاتهــا مــع إيــران كقـوة موازيــة للسعوديــة، ولضــرب التوجهات البحرينية التي تعاني من تدخلات إيران في شؤونها الداخليــة، وبنفــس الوقــت بــرز النــزاع الإماراتــي السعـودي الذي دفع السعودية للتقــارب النسبي فــي فترة سابقة مــع إيران التي تسيطر على الجـزر الإماراتية، وهناك النــزاع بين دولة الإمــارات وسلطنــة عمان الذي أسهـم باستمرار عمان فـي الحفــاظ على وتيــرة علاقاتها مع إيران، والدفــع نحو الحل السلمي لأزمــة البرنامــج النـووي الإيراني (سعد الدين، 2016 : 9).

4. تداعيات الحراك السياسي

كشف انتقال الحراك السياسي من الدول العربية في شمال أفريقيا إلى منطقة الخليج العربي، عـن نقاط القـوة العديدة التي تتميز بها بعض الـدول الخليجية ونقـاط الضعـف العديدة التي تؤثر في دول أخرى، حيث كان للتدخلات الخارجية أثراً في إظهار نقاط الضعف في الحالة الخليجية. فقد تعرضــت مملكة البحريـن لتجربة مريرة وصعبة ومؤسفة، وكانت ضمن قائمة الدول الأكثر تأثراً بسلبيات وتداعيات حالة الحراك السياسي في المنطقــة، حكومة وشعباً واقتصاداً ومجتمعاً ومكانة. لقد كانت البحرين قريبــة من تحقيق مطالب التحـول إلى ملكيــة دستورية عصريــة لتكون قدوة لبقيـة دول المنطقـة، لكن اندفاع المعارضة المدعومة من جهات خارجية (إيرانية) كثيراً وبعيداً عن مطالبهـا، أسهم فــي انحراف المطالب الإصلاحية المشروعة إلى سلوكيات عنف، وخطابات استفزازية تجنح نحو التجريح المبتذل لبعض شخصيات الحكم الكبيرة، بحيث أخذت ترفع شعارات غير واقعية تمس الإجماع الوطني، وتدعو إلى إسقاط النظام، وإقامة

جمهورية إسلامية، الأمر الذي أحدث حالة من الفوضى جراء حالة الاصطفاف الطائفي غير المسبوق الذي أخذ يهدد الوحدة الوطنية (Pearson,2011).

وكانت سلطنــة عُمان هي نقطة الضعف الثانية في الحالة الخليجية، لكنها استطاعت إدارة المطالــب الإصلاحية والمسيرات الاحتجاجية إدارة سليمة، منذ أن بدأت تلك المسيرات في 17 كانــون الثاني2011، لغاية انتهائها في 13 آيار من نفس العام ، حيث ابتعــدت عــن العنف المفرط بعد أن تمكنت الحكومة من امتصاص الغضب الشعبي عبر مجموعـــة مــن القرارات، بما فــي ذلك تغيــر نصف أعضاء مجلس الوزراء، والوعد بحل مشكلات البطالة والفساد، وتشكيل لجنة دستورية لإعطاء صلاحيات تشريعية ورقابية أكبر لمجلس الشورى العماني، وبذلك استعادت عُمان المعروفـــة بعزلتها عن الشأن العربي، توازنها وتجاوزت تداعيات الحراك السياسي بأقل قدر من الخسائر، رغم ما شابها من فوضى وارتباك دام عدة شهور(عبد الله، 2012: 317).

5. انتاج النفط

لم يكن تأثر الأمن الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يقتصر على على الجوانب السياسية والأمنية الناجمة عن ازدياد حالة الفوضى والارتباك في منطقة الشرق الأوسط ، بل تعدت ذلك إلى التأثير السلبي على سوق النفط الذي هو أحد مصادر الطاقة في العالم، لكنه يبقى المصدر الأكثر أماناً وصداقة للبيئة مقارنة مع الوقود النووي والفحم الحجري، خاصة أن النفط الذي يتم انتاجه وتصديره من المنطقة العربية يعد منخفض التكليف كونه يستخرج بوسائل الحفر التقليدية التي لا تحتاج إلى الكثير من عمليات المعالجة، على خلاف البترول الصخري أو الرملي الأمريكي المكلف مادياً والملوث للبيئة بسبب مخلفات عمليات الاستخراج والمعالجة واستهلاكها لكميات كبيرة من المياه. فقد قامت دول العالم الكبرى بالعمل على تنفيذ

مقولة وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر في إحدى مقابلاته الصحفية بأن السيطرة على النفط العربي يعني السيطرة على الأنظمة الحاكمة، أما السيطرة على الغذاء فيعني السيطرة على الشعوب، لذلك سعت الولايات المتحدة الأمريكيـة لإنتاج النفط الصخري وزيادة قدرتها على الاكتفاء الذاتي من النفط، بل وحتى التصدير على الأمر الذي أفرز عن أزمة انهيـار أسعار النفـط، وهو ما سبب حالـة مـن التخبط والهلع وخلط الحقائق، خاصة لدى شرائح كبيرة من السياسيين والإعلاميين والاقتصاديين، من غيـر العارفيـن بحقيقـة وخفايـا تكنولوجيا استخـراج وصناعة النفط وأنواعه، مما زاد في حالة الفوضى والارباك التي تعيشه دول الخليج العربي التي تكاد تعتمد كلياً على عوائد النفط (المقداد، أورينت نيت، استردت في 2017/3/14 من الموقع الإلكتروني: http://orient-news.net/ar/news_show/104496/0/%D8%A7%).

6. التنظيمات المتطرفة والإرهابية

دفع تسارع الأحداث في المنطقة العربية بعد اندلاع ما عرف بالثورات العربية أواخر عام 2010، حينما قامت الثورة ضد نظام الرئيس التونسي الأسبق زين العابدين بن علي، إلى تفاقم عوامل الهشاشة الأمنية في جميع دول المنطقة بشكل خطير، وتصاعد الفكر المتطرف، وتمدد التنظيمات الإرهابية، في ظل توافر البيئة الحاضنة جراء الاستبداد وغياب التوزيع العادل لعوائد التنمية – إن وجدت – طيلة العقود الماضية، مع تغذية التطرف بالفكر (الجهادي)، ودعم بعض الدول لهذه التنظيمات آيديولوجياً ولوجستياً، لقلب أنظمة حكم أخرى في دول ذات سيادة، حتى أصبح التغير المتسارع وغير المنضبط شكلاً من أشكال النظام الإقليمي وسياقاته العالمية، مثلما أثر في بنية الأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية لعدد كبير من أنظمة الدول العربية، وباتت الفوضى تحدياً حقيقياً لمستقبل المنطقة (السلامي، 2016: 25).

7. أمن الممرات البحرية

شهدت الممرات البحرية الرئيسية في العالم والمنطقة تصاعداً في تهديدات الأمن البحري نتيجة استهداف التنظيمات المسلحة السفن العابرة بالقرب من السواحل التي تهيمن عليها، ونتيجة للنزاعات الإقليمية التي احدثت توتراً شديداً وصل إلى مستوى شن هجومات بالصواريخ أستهدف عدد من القطع البحرية لقوى دولية، من قبل مقاتلي حركة أنصار الله الحوثية في اليمن، كان من أبرزها :

أ. الهجوم الذي تعرضت له المدمرة الأمريكية (USS Mason)، التي كانت تبحر في البحر الأحمر بالقرب من باب المندب (Stewart, 2016) .

ب. الهجوم على السفينة الإماراتية (HSV Swift) في بداية تشرين أول 2016 التي كانت تقوم بنقل مساعدات طبية إلى مدينة عدن، وإخلاء الجرحى والمصابين المدنيين لاستكمال علاجهم خارج اليمن. ثم جاء تعرض فرقاطة سعودية لهجوم إرهابي من قبل 3 زوارق انتحارية تابعة للحوثيين في 30 كانون الثاني2017، أثناء قيامها بدورية مراقبة غرب ميناء الحديدة، ما أدى إلى استشهاد 2 من أفراد طاقم السفينة وإصابة 3 آخرين (جريدة الرياض السعودية، العدد 17782 في 2017/1/31).

8. الوجود العسكري الأجنبي في منطقة الخليج العربي والبحر الأحمر والمحيط الهندي

أدى فقدان التنسيق والتعاون الأمني الجماعي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وبقية الدول المطلة على الخليج العربي إلى تواجد عسكري أجنبي، واستمرار التدخلات في القضايا والأزمات الإقليمية دون وجود إرادة حقيقية لدول المنطقة تمنع تدخلات القوى غير الإقليمية، في ظل غياب التكامل السياسي والأمني الخليجي وزيادة مستوى وحجم التحديات على الصعيدين

الإقليمي والوطني، الأمر الذي زاد في اتساع الهوة بين النسيج الاجتماعي والأنظمة السياسية لدول المنطقة، وأسهم في تنامي حالة التطرف المدني، وسهّلَ مهمة تجنيد اعداد كبيرة من المتشددين بوجود أرضية ملائمة للتيار الاسلامي الراديكالي الذي عمل على تغذية التطرف الديني مستغلاً التركيبة الاجتماعية المحيطة بدول الخليج العربي، مما أدى إلى مضاعفة تبعية واعتماد البنى السياسية والحكومية للدول على القوى الدولية وخاصة على الولايات المتحدة الأمريكية التي لم تتردد في ارسال قوات عسكرية إلى منطقة الخليج العربي والبحر الأحمر والمحيط الهندي، وهذا بحد ذاته يسهم أيضاً في مزيد من الفوضى والارتباك في المنطقة (بوحنية، 2015 : 43).

9. سباق التسلح

أصبحت منطقة الشرق الأوسط بعد عام 2011 احدى أكثر البيئات الدولية إثارة للتحدي نتيجة غياب حالة الأمن الإقليمي، عندما أثارت الأزمة السورية حالة من الفوضى والارتباك في المنطقة، وأظهرت على نحو متزايد خصائص صراع دولي تصبح فيه الدول الكبرى أطرافاً فاعلة في الأزمة (الولايات المتحدة الأمريكية – روسيا – فرنسا) ، فيما تفاقمت هذه الأزمة بمرور الوقت إزاء خلفية المخاوف من أسلحة الدمار الشامل، وتنامي الراديكالية الدينية والمذهبية، فعملت على اجتذاب مزيد من القوى الإقليمية الرئيسية (تركيا– إيران – السعودية – قطر– العراق – لبنان– الأردن)، وقد أثار تنامي الجوانب الدولية للأزمة السورية تساؤلات واسعة بشأن قدرة المجتمع الدولي على احتواء العنف في سوريا وإدارته وإنهائه، جراء سباق التسلح الجاري في المنطقة (بروك ، 2013 : 54).

ثم جاء توقيع الاتفاق النووي الإيراني مع السداسية الدولية (الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي وألمانيا)، في تموز 2015 ، ليزيد من حالة الفوضى والارتباك في منطقة الشرق

الأوسط بعد دخول دول المنطقة في سباق التسلح، إما عن طريق الرغبة بالحصول على أسلحة غير تقليدية عبر تبريرات حيازة الطاقة النووية السلمية، أو زيادة مصادر التسلح التقليدي وتنويعه، وبالفعل سعت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى زيادة امتلاك نظم تسلح جديدة ومتطورة، من مصادر غير الولايات المتحدة الأمريكية، كروسيا وفرنسا، نتيجة لعدم قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم اتفاقية دفاع بالتوازي مع الاتفاق الإيراني، كما لم تقدم ضمانات أمنية مكتوبة تجاه دول مجلس التعاون (قشقوش، 2015 : 120).

ترى الدراسة أن ما جرى في المنطقة العربية من حراك في عام 2011 وما بعدها، كان يشير إلى أن قضايا الأمن غير التقليدي باتت ضرورة ملحة لشعوب هذه المنطقة، وإن الحديث عن التهديدات الخارجية لم يعد مسوغاً لاستمرار حالة عدم الاستقرار التي غالباً ما كانت يعزى سببها إلى مصطلحات تتعلق بالاستعمار والامبريالية والاحتلال والتدخلات الأجنبية، كما لم يكن غريباً أن يرفع المتظاهرون في مصر وتونس جملة من الشعارات مثل الحرية والعدالة والكرامة، فأولئك المتظاهرون كانوا يبحثون عما هو أكثر من مجرد البقاء والعيش الكريم، وبذات الوقت كانت هناك أهداف أخرى فضحتها اخفاقات إدارة مراحل ما بعد ذلك الحراك حينما شهدت دول (الثورات) مشكلات مزدوجة سياسية وأمنية بمعانيها التقليدية وغير التقليدية، فدول (الثورات) باتت محل تساؤل حول وجودها أصلاً جراء غياب حالة الاستقرار، وازدياد التدخلات العسكرية الخارجية المهددة لبقاء تلك الدول، كما هو الحال في سوريا واليمن وليبيا.

وقد انسحب تأثير ذلك إلى بيئة الأمن الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي تعرضت لتهديدات غير تقليدية مثل الإرهاب العابر للحدود، وتأثرت أيضاً بقضايا اللاجئين العرب التي فرضت العمل الجدي لرفع المعاناة الإنسانية لأعداد كبيرة من هؤلاء اللاجئين، فضلاً عن الهجرة غير الشرعية، وتنامي تداعيات الأزمات والصراعات الإقليمية، في ظل بروز حالة من الخلافات الخليجية البينية، الأمر الذي أسهم في تراجع حالة الأمن والاستقرار التي كانت تنعم بها دول مجلس التعاون، والتي أوجبت إعادة النظر في كثير من القضايا والمشكلات والأزمات من أجل وضع حلول ناجعة لها.

المبحث الثالث

الأمن السياسي

يشير مفهوم الأمن السياسي إلى حالة عدم الاستقرار السياسي بصفة عامة، وإلى عدم قدرة بعض النظم السياسية في دول العالم على استثمار الظروف المتاحة من أجل تحقيق حالة الاستقرار في بلدانها، أو عدم قابلية هذه النظم على التعامل بشكل سليم مع الصراعات والأزمات لاستيعاب المشكلات التي تدور داخل المجتمع، مع عدم استعمال العنف فيه، لأن العنف هو أحد أهم ظواهر عدم الاستقرار السياسي، فيما ترغب الأمم والشعوب بالعيش في بيئة مناسبة تحظى فيها بالاستقرار السياسي، لأنه يُوفِّر لها الجو والبيئة الضروريين للأمن والتنمية والازدهار، بذلك أصبح مفهوم الاستقرار السياسي نسبي تختلف بعض مفرداته حسب ظروف المجتمعات المستهدفة من قبل القوى الساعية للتأثير في أنظمة الأمن القومي أو الوطني لبعض الدول (الشاهر، 2015 : 23).

وقد واجهت بيئة الأمن الإقليمي الخليجي مجموعة من العوامل كان لها تأثير واضح في تدهور الأمن السياسي الذي تعيشه منطقة الخليج العربي، فضلاً عما له من تأثير على التحديات الاستراتيجية لبيئة الأمن الإقليمي الخليجي، وكان من أبرزها العوامل الأتية:

1. التغيرات الهيكلية في النظام الدولي

لقد أدت التغيرات الهيكلية في النظام الدولي بعد عام 1991، إلى تغير طبيعة تدخل القوى العالمية في أنظمة الأمن الإقليمية، وإن كان هذا الأمر قد سار في بعض الحالات نحو الأفضل وإلى الأسوأ في حالات أخرى، حيث بدا أن بعض أنظمة الأمن الإقليمي أو الوطني أخذت تتمتع

بدرجة أعلى من الاستقلالية مما كانت تتمتع به في حقبة الحرب الباردة نتيجة تدخل القوى الكبرى في شؤونها، ومنها دول الاتحاد الأوروبي، وفي مقابل ذلك شهدت أقاليم أخرى، ومنها منطقة الخليج العربي ترسيخ وضعية التبعية التي تعانيها الأطراف بصورة أوسع مما كان خلال فترة الحرب الباردة، وبخاصة في المجالين الاقتصادي والايديولوجي (كشك، 2012: 127).

2. التحالفات الإقليمية

وجدت كثير من دول العالم بأنها تعيش ظروف أمنية غير مستقرة جعلتها تمنح عامل الأمن أهمية استثنائية، بحيث منحته أولوية على بقية العوامل المؤثرة في مجرى العلاقات الدولية، مما دفعها لإنشاء تجمعات إقليمية أو أحلاف عسكرية تلتقي فيها أنظمة الأمن الوطني لتشكل منظومة أمن إقليمي خاص بها، ثم أخذ مفهوم الأمن الإقليمي يؤثر في التطورات التي شهدتها بنية النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة والتي جعلت دور الأمن الإقليمي يصبح مكملاً للأمن الدولي بفعل عوامل عدة، من أبرزها (Buzan, 2009:44):

أ. إن هيئات الأمن الإقليمية تعد أكثر دراية بشؤون الإقليم الذي تمثله.

ب. قدرة هيئات الأمن الإقليمية على التعامل مع قضايا الإقليم بما يراعي الخصوصيات الإقليمية والوطنية دون وجود حاجة لتدخلات خارجية.

ج. عدم تحديد دور هيئات الأمن الإقليمية بالطابع العسكري في أوقات الأزمات والصراعات، بل أصبح دورها ذا طابع أمني يسهم في فرض النظام والأمن ومعاقبة المخالفين.

د. إمكانية تعدد المهام التي تتطلع بها هيئات الأمن الإقليمية، بحيث لن تقتصر على الطابع العسكري أو الأمني بل تمتد للجوانب الإنسانية خاصة عند حدوث الكوارث أو عند الحاجة في إغاثة المتضررين.

3. الاضطراب الأمني في منطقة الخليج العربي

أوجد تطور الأحداث في عدد من دول منطقة الشرق الأوسط (تركيا وإيران والعراق وسوريا واليمن وليبيا ومصر)، عن حالة من الاضطراب الأمني وعدم الاستقرار السياسي في منطقة الخليج العربي، الأمر الذي أثر سلبياً في بيئة الأمن الإقليمي الخليجي والذي ظهر واضحاً في التطورات المتلاحقة الآتية (السيد، 2016: 19):

أ. تزايد عدد من الأزمات والصراعات الإقليمية نتيجة الاضطراب الواسع الذي تشهده منطقة الخليج العربي، مثل الأزمة اليمنية ، والأزمة السعودية الإيرانية.

ب. التحولات الهيكلية التي تتسارع داخل المنطقة وحولها، سواء على مستوى دولها، أو نظام أمنها الإقليمي، أو النظام العالمي برمته.

وأظهرت هذه التطورات المتلاحقة على الساحة السياسية والأمنية في المنطقة العربية عامة والخليجية خاصة، عن حجم الأطماع الدولية والإقليمية والتدخلات الخارجية في شؤون دول المنطقة، فضلاً عما كشفته التسريبات الإعلامية من خطط توسعية وتقسيمية لدولها، ويبدو أن الواقع العملي لكل هذه التطورات لم يردع الدول العربية المعنية عن الاستمرار في ممارسة نفس السياسات السابقة والتي تتعلق بنوع التحالفات التي عقدت بالأطراف والقوى الإقليمية والدولية، إلى جانب اتباع نفس التوجهات التي سمحت لتنامي دور القوى الإقليمية غير العربية في

تطورات القضايا العربية المتفجرة بصورة صراعات وأزمات، تشرف عليها قوى غربية وتباركها، الأمـر الذي أدخل المنطقة في حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني (رفعت، 2016 : 6).

4. دور منطقة الخليج العربي في الأمن الدولي

تلعب خصوصية إقليم الخليج العربي الجيوستراتيجية دوراً مؤثراً في الأمن العالمي بدرجة كبيرة، وبذات الوقت تأثرت دول الإقليم بالتحولات في هيكل القوة العالمي انطلاقاً من الارتباط الوثيق بين بيئة الأمن الخليجي والأمن العالمي، حيث تحوي منطقة الخليج العربي من المصالح المهمة للأطراف الدولية ما يجعلها في حالة اختراق دائم من الخارج، وبالتالي فإن ازدياد التدخل الدولي يسهم بتعقيد فرص صياغة أمن إقليمي مستقل بسبب صراع القوى الكبرى في الإقليم، بالإضافة إلى أن من شأن هذا الصراع أن يؤدي إلى إجراءات قسرية دولية ضد طرف إقليمي، وهو ما يترتب عنه تداعيات أمنية بالغة على الأطراف الإقليمية عموماً (كشك، 2012 : 128).

ويمكن ملاحظة أن الاستقرار السياسي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد أستند إلى الخصوصية الوطنية بدرجة كبرى، وعلى مـدى القـدرة على مواجهـة التحديات الداخليـة والخارجية، فعلى الصعيد المحلي واجهت هذه الدول مشكلات سياسيـة وأمنية متعددة نتيجة للتدخلات الخارجية، إلا أن الإصلاحات السياسية كانت هي الحل الأساسي لنجـاح الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعيـة، إذ تأتـي مشاركة الشعب في اتخاذ القرار من خلال الإطلاع على حقيقـة الأوضـاع ولا سيما فـي الأوقـات العصيبـة، بعد أن تم فتـح المجال للنقـد الموضوعـي الهادف إلى الحـوار، وذلك مـن أجل تجاوز حالـة اللجوء إلى العمـل السري أو العنـف الذي قد يصبح الطريـق المفتوح أمام الفئات المطالبة بالانفتاح السياسي، رغم أن بعض الدول شهدت خلال

السنــوات الماضية حالات مـن التظاهرات المحدودة وغيرها من الأنشطة السياسية التي تعبر عن حالة الحراك الشعبي تجــاه السياسة العامــة فــي تلك الدول (شبلي ، 2016 : 168).

5. تصاعد أدوار الفاعلين المحليين

جاء تصاعد أدوار الفاعلين المحليين من غير الدول في المنطقة العربية، بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة، من الذين يمتلكون فصائل مسلحة، وبالأخص في العراق وسوريا واليمن ولبنان، حيث لم يعد الأمر قاصراً على نمط حروب العصابات التي طالما اتسم بها نشاط حركات التمرد والجماعات الإرهابية، بل اكتسب هؤلاء الفاعلون المسلحون سمات جديدة جعلتهم بمنزلة جيوش موازية تتشابه مع القوات النظامية التقليدية للدول، مما عرض بيئة الأمن الإقليمي الخليجي لحالة من عدم الاستقرار السياسي، نتيجة التدخلات التي أخذت تمارسها تلك الفصائل في شؤون دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (عاطف، 2017: 30).

6. استمرار عدد من الأزمات العربية

وصل تأثير الأحداث التي شهدتها منطقة الخليج العربي إلى مرحلة الخطورة الشديدة على المصالح العربيــة جراء استمــرار تداعيات عــدد من الأزمات العربيــة على الدول الخليجية، حيث بلغت أضرار عـدم الاستقرار السياسي إلى مدى الانهيار الشامل في حالتي سوريا واليمن، في ضوء عجـــز بقية الدول العربية عن التعامل بصورة منسقة مع هذه القضايا الساخنة، وجرى ترك توجيه مسار تلك القضايا إلى القوى الكبرى التي لم تتأخر عن التحكم بمقدراتها تبعاً لمصالحها وأطماعها، وذلك نتيجة لرغبــة بعضها فــي الاستقـلال بقرارها، واتخاذها سياسات منفردة حتى عن تحالفاتها العربية، أو لالتحاق بعضها الآخر بمصالح وتحالفات خارج حدودها الإقليمية لأهداف

تتعلق برغبتها في التواجد والتأثير، فضلاً عن الشعور السائد لدى دول عربية أخرى بتفضيل السكون عن مخاطر الحركة على أساس الشعور بأنه يمنحها إحساساً بالأمن والأمان (مصر وبقية دول شمال أفريقيا)، وهو الأمر الذي يعكس عن غياب الإرادة وافتقاد الرغبة وضعف الرغبة في فعالية التنسيق والتضامن في الإطار العربي، وذلك على الرغم من ما هو معروف من أن الأسباب الحقيقية للتراجع العربي والدخول في مرحلة عدم الاستقرار، يعود أساساً إلى تباين السياسات واختلاف الأهداف وتنوع التحالفات، خاصة في طروف غياب الحوار العربي الجاد والمنفتح على شرح التوجهات وتنسيق المواقف وتنظيم الحركة العربية الجماعية (رفعت، 2016 : 5).

7. تباين المواقف العربية تجاه الأزمات العربية

أظهرت تطورات الأحداث في المنطقة العربية أن عدم الاستقرار السياسي والأمني الذي تعاني منه بيئة الأمن الخليجي ينبع من الخلافات داخل البيت العربي سواء في سوريا أو اليمن، ففي اليمن بلغت الخلافات في أوساط الأحزاب والقوى السياسية مرحلة اللاعودة، فهناك مساعي حزب التجمع اليمني للإصلاح القريب من حركة الاخوان المسلمين، إلى الحصول على موقع أكبر من حجمها في النظام السياسي الجديد، رغم محدودية مشاركتها في المعارك، وتأخر التحاقها بالتحالف العربي الذي يخوض عملية عاصفة الحزم، وهناك حركة أنصار الله الحوثية المتحالفة مع الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح، وهما الطرفان اللذان تفضلهما إيران وتدعهما بجدية في الأزمة اليمنية، الأمر الذي أعاد التفكير الجدي بالحل السياسي في اليمن بسبب عدم أمكان الحسم العسكري، وذات الأمر يمكن أن ينطبق على الحالة في سوريا، وهنا يبرز السؤال الرئيسي الذي مفاده : كيف ستكون حسابات المعادلات السياسية في كل من الحالتين (سوريا واليمن)، في

ظل الارتباط المتوقع بينهما، فالتطورات المتعلقة بالاتصالات الخاصة بالأزمة السورية تشير إلى صعوبة عزلها عن تسوية الأزمة اليمنية (عبد المجيد، 2015 : 8).

ترى الدراسة أن ضعف الأمن السياسي الذي تتعرض له بيئة الأمن الإقليمي الخليجي منذ عدة أعوام، كان لها من النتائج التي عكست نوع القلق المبرر لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التوجهات الإيرانية التي استغلت الخلل في التوازن الاستراتيجي مع الدول الخليج العربي التي ما زالت تتبنى استراتيجية الكفاية الدفاعية، يقابلها مساعي إيران لامتلاك القدرة النووية في ظل حالة الغموض التي تكتنف برنامجها النووي على الرغم من توقيعها للاتفاق النووي مع السداسية الدولية، وتزايد أطماعها في عدد من الدول الخليجية وما يجاورها، والذي كشفه التمدد الإيراني في عدد من الدول العربية، وهو أمر لا يدعو للارتياح، ولا يأخذ في اعتباره مصالح دول الجوار ومتطلبات أمنهم، ويقيم حاجزاً من عدم الثقة في النوايا الإيرانية التي عملت على تسيس الانتماءات المذهبية والطائفية، على نمط دعم إيران لحزب الله في لبنان ولحركة أنصار الله الحوثية في اليمن وأعداد كبيرة من الأحزاب والتنظيمات السياسية الشيعية في العراق.

ومن جانب آخر، فقد برزت حالة تحدي جديدة قد يكون له تداعيات محتملة ينتهك بموجبها الحصانات السيادية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ويكمن هذا التحدي فيما أثاره إصدار قانون جاستا في الولايات المتحدة الأمريكية الذي سيعيد تعريف العلاقات الدولية ودور المؤسسات الدولية من جديد، بعيداً عن أحكام معاهدي ويستفاليا وهلسنكي، وستنهار بعض التحالفات ويعاد صياغة هيكل النظام الدولي، فهذا القانون يتعارض مع القانون الدولي القائم، كونه أقر اللجوء للقضاء الداخلي في محاكمة الدول الأخرى، فضلاً عن مخالفة مقتضيات مبدأ السيادة الثابت حصراً للدول، وهو ما قد يؤدي إلى سيادة حالة انعدام الثقة في التفاعلات الدولية.

الفصل الخامس

الخاتمة والنتائج والتوصيات

الفصل الخامس

الخاتمة والنتائج والتوصيات

أولا: الخاتمة

تعـد منطقة الخليج العربي إحـدى أهم المناطق الحيويـة فـي العالم حيث تحتل موقعاً متميزاً ضمن المنطقة الوسطى مـن الكتلة القارية المسماة (جزيرة العالم) التي تتكون مـن القـارات (أوروبا وآسيا وأفريقيا) حسب ما جاء بنظرية القلب التي وضعها عالم الجيوبوليتيك البريطاني (هالفورد ماكيندر)، حيث تعد منطقة الخليج العربي هي المركز الحيوي في الجزيرة العالمية لما تتميز به من خصائص دون غيرها، سواء تعلقت هذه الخصائص بالموارد الاقتصادية لمنطقة القلب، أو بطبيعتها الجغرافية والمناخية، أو غيرها من الخصائص التي تميزها عن غيرها من المناطق، حيث إن مساحة الجزيرة العالمية (أوروبا وآسيا وأفريقيا) عظيمة الموارد، ولا يمكن أن تخضع لأي قوة دولية بحرية مطلقاً، نظراً لأن أرضيتها بعيدة عن السواحل، ولأن أنهارها الرئيسية إما أنها تصب في المحيط المنجمد الشمالي، أو أنها تصب في بحيرات، مقفلة مما لا يساعد على دخول الأساطيل البحرية إليها.

وتلتقـي فرضـية ماكينـدر مـع مـا طـرح الأب الروحـي لشـؤون الجيوبوليتـك، (نيوكـولاس سبايكمان)، فـي تحليلـه الشـهير منتصـف القرن العشرين، والذي قدر لـه أن يكون قاعدة متبعة من جانـب الكثيـر مـن الاسـتراتيجيين، وهـي أن "مـن يحكم رملانـد يحكم أوراسـيا، ومـن يحكم أوراسيا يسيطر على مقاليد العالم"؛ ورملاند هي المنطقة التي يطلق عليها حافة اليابسة، وحافة اليابسة هي قوس الأزمـات عنـد بريجينسـكي وهـي العـالم العربـي الإسـلامي وتسـمّيه الولايـات المتحـدة الأمريكيـة

الشرق الأوسط الكبير، والذي لا زالت تشكل السيطرة عليه نقطة السيطرة على العالم، حيث تحظى منطقة الخليج العربي بأهمية استثنائية ضمن العالم العربي الإسلامي.

لذلك حاولت هذه الدراسة تسليط الضوء على التحديات الاستراتيجية التي واجهت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي خلال الفترة 2010 – 2016، تلك التحديات التي كان أثر كبير في بيئة الأمن الإقليمي الخليجي، والتي لم تكن مألوفة خلال المراحل التاريخية السابقة أبان المنعطفات الإستراتيجية التي لعبت دوراً كبيراً في قيام النظام الإقليمي في الشرق الأوسط منذ التقاسم الفرنسي البريطاني للمنطقة نهاية الحكم العثماني، إذ عانت المنطقة في مراحل متداخلة ومتناقضة من السيطرة الاستعمارية لهذين البلدين، ومن ثم خروج الاستعمار وتحقق الاستقلال الوطني – عدا فلسطين – الذي بنى دولاً ، لكنه لم يفد كثيراً من التجارب الدولية القائمة ، كونه لم يقم على بناء مؤسسي رصين، فانهار سريعاً مع بوادر تلك التحولات التي بدأت بسقوط النظام العراقي عام 2003، وصولاً إلى ثورات الربيع العربي التي تهاوت جراءها أنظمة الحكم في تونس ومصر وليبيا واليمن .

وقد أفرزت هذه التحديات عن متغيرات دولية وإقليمية متباينة ، نتيجة تضارب التوجهات الإستراتيجية تجاه قضايا هذه المنطقة بالغة الحيوية للمصالح الدولية، إذ إن التدفق الكثيف لنفط الشرق الأوسط وبأسعاره السائدة خلال هذه الفترة، جاء نتيجة تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية في دول الإقليم، خلقت أوضاعاً جديدة تمثلت بنمو التطلعات لدى بعض الأطراف الإقليمية كالمشاريع الإقليمية لدول الجوار العربي في القارة الآسيوية مثل المشروع الإستراتيجي الإيراني تجاه الشرق الأوسط بوجه عام ومنطقة الخليج العربي بوجه خاص، والمشروع الإستراتيجي التركي تجاه المنطقة العربية، والمشروع الإسرائيلي تجاه منطقة الشرق الأوسط ، هذه المشاريع التي لم تكن

مريحة بالنسبة للقوى الكبرى في العالم ، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي اتبعت أدوات مختلفة لتنفيذ إستراتيجيتها في النظام الدولي الذي قام بعد انتهاء الحرب الباردة، مثل استخدام القوات المسلحة في مواجهة سياسات نظام الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين، كما سعت الولايات المتحدة الأمريكية منع فرض أية تغيرات في بنية النظام الإقليمي الخليجي، والسيطرة والتحكم في برامج التسلح الإقليمي، والتنظيم الدفاعي والأمني ، وربط المنطقة بالاقتصاد العالمي ، ثم ضمان أمن إسرائيل ودمجها في إقليم الشرق الأوسط .

واستناداً لتلك النظرية، فإن منطقة الخليج العربي التي تشمل دول مجلس التعاون الخليجي والعراق واليمن وإيران تصبح مشمولة بنظرية القلب التي وضعها (ماكيندر) خاصة عندما يتم اسقاط هذه النظرية على منطقة الخليج العربي، في ضوء ما شهدته هذه المنطقة من متغيرات دولية خلال القرن الحادي والعشرين والتي كان لها تأثير كبير في ميزان القوة السياسية الدولية، مما أفصح عن الخيار النووي الذي أصبح يقتصر على القوى العالمية الكبرى والقوى الناشئة (كوريا الشمالية، وإسرائيل، وباكستان، والهند، وإيران)، وإن الصراع للسيطرة على إهليلج الطاقة، من أورآسيا إلى مضيقِ هرمز، قد ينبثق عنه الاختبار الأكثر حسماً لميزان القوة العالمية بين الشرق والغرب في نهاية العقد الثاني ومطلع العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين. وإن وقت المواجهة – تحدي استراتيجي جديد لبيئة الأمن الإقليمي الخليجي – أخذ يقترب في غرب آسيا (تركيا، وإيران، وباكستان، والدول العربية من المناطق الداخلية إلى دول مجلس التعاون الخليجي)، خصوصاً مع استمرار دول الخليج العربي في تنمية القوة الاقتصادية والمالية للإقليم.

وقد قامت هذه الدراسة بتوضيح كثير من هذه المعاني أثناء العملية البحثية، مراعية حدودها، بعد أن تمكنت من خلال البحث والاستقراء للمعلومات الواردة في الفصول والمباحث والمطالب، من إن اثبات صحة الفرضية الرئيسية التي مفادها: وجود علاقة ارتباطية بين التحديات الاستراتيجية التي تواجه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وبيئة الأمن الإقليمي الخليجي جراء عدد من المتغيرات الإقليمية والدولية. مثلما ثبتت صحة الفرضيات الفرعية لهذه الدراسة حيث أن الخلافات الدولية والتجاذبات الإقليمية أدخلت بيئة الأمن الخليجي في اضطرابات وتوترات جعلت دول المنطقة تعاني من انفلات أمني واختراق طائفي من تنظيمات مسلحة عابرة للحدود. كما إن التناقضات في المواقف والمصالح والتحالفات بين دول منطقة الخليج العربي لم تمنع تصاعد رغبة الدول الخليجية المستقرة في الإمساك بمصيرها عبر تجميع صفوفها وتوحيد جهودها، وتنسيق سياساتها لإقامة تحالف مرن ومستقل يحمي مصالحها ويثبت مواقفها.

وقامت الدراسة أيضاً بالإجابة على الأسئلة الواردة في خطة الدراسة، مركزة على الآتي:

1. **أجابت الدراسة عن السؤال الأول المتعلق بالتحديات الاستراتيجية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية** التي تنوعت ما بين :

أ. **تحديات سياسية:** وانقسمت هذه التحديات بدورها إلى :

أولا : تحديات خارجية : وهي التي كانت تعني بوضوح أنها تحديات وجود واستمرارية ، ولم تكن تستهدف بقاء المجلس كمنظمة إقليمية كغيرها من المنظمات الأخرى بقدر ما كانت تستهدف الدول المنضوية تحت هذا المجلس الذي تعرض لهزات ووجهات نظر مختلفة، ومع ذلك نجحت دول المجلس في البقاء والاستمرارية، حيث أدت ورقة الموقف الموحد التي لعبتها دول المجلس دورها بمهنية سياسية راقية، فهي كانت تمارس موقفها السياسي في مواجهة التحديات مرة مجتمعة،

ومرة منفردة، مع توظيف علاقاتها الخارجية سواء في المحافل الدولية أو على المستوى الإقليمي الجماعي أو الفردي.

ثانيا: تحديات داخلية : وهي التحديات التي كادت تفوق أو تعادل مصادر التحديات الخارجية، إذ إن حالة الاستقرار في منطقة الخليج ظلت رهينة بالحماية الأمريكية أحياناً أو أسيرة عولمتها في أحيان أخرى ، وذلك في ضوء ما رسمته حكومات دول المجلس من برامج كان أغلبها يشير إلى اخفاء بعض الحقائق من أجل الحفاظ على المكتسبات التي تحقق في زمن الوفرة المالية الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، والذي عضدته الماكنة الإعلامية المحلية التي نجحت في جعل أبناء المجتمعات الخليجية ترضى بالإنجازات الشكلية في ظل غياب مشاركة سياسية فاعلة من أبناء هذه المجتمعات.

ب. **تحديات اقتصادية:** واجهت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تحديات اقتصادية جمة جاءت نتيجة انكشاف الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لدول المجلس على العالم الخارجي، واعتماد اقتصاداتها المحلية على الاستيرادات وعدم توازنها مع الصادرات وذلك نتيجة غياب التخطيط الاستراتيجي المدروس، الأمر الذي جعل هذه الدول تتعرض إلى تقلبات في الميزان التجاري المرتبط في قيم الصادرات أكثر من ارتباطها بالتقلبات في قيم الواردات ، وذلك في ضوء ما تمثله الصادرات النفطية والصناعات المعتمدة على النفط من أهمية نسبية من اجمالي الناتج المحلي، يقابل ذلك ضعف التجارة الخارجية البينية في اعضاء المجلس الذي يشير إلى ضعف الاستثمار في الصناعات الانتاجية غير النفطية، والذي كان سببه تشابه الاستثمار والانتاج في دول المجلس، وتوجيه هذه الصناعات إلى التنافس نحو التصدير إلى الخارج بدلاً من تحقيق التكامل الاقتصادي، وبالتالي لم يكن

هناك تطور ايجابي في مستوى التجارة البينية والتي لها ارتباط بمستوى الأحوال السائدة في الأسواق الخارجية التي تستورد منها دول مجلس التعاون احتياجاتها الاستهلاكية بشكل أساسي، الأمر الذي كان له ارتباط في بروز عدد من التحديات الأمنية.

ج. **تحديات أمنية:** أدت التحديات الأمنية التي واجهتها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال السنوات القليلة الماضية، إلى التقاء الأبعاد الداخلية والخارجية حول أولوية الأمن الإقليمي والدولي على حساب التحديات السياسية والاقتصادية، بحيث أخذ مفهوم الأمن يخضع إلى نقاشات جدلية في المدارس الفكرية المختلفة في العلاقات الدولية، بعد أن نظر الواقعيون إلى الأمن على أنه غياب للتهديد العسكري المرتبط بالدولة القومية، وبات أكثر اتساعاً في مضامينه وفواعله مع الرؤى الليبرالية، حتى صار للأمن أبعاداً وقضايا متعددة عسكرية واقتصادية واجتماعية وإنسانية وثقافية وبيئية، ولم تعد الدولة وحدها موضوع التهديد بعد أن برزت بجوارها فواعل أخرى كالأفراد والجماعات.

2. **تناولت الدراسة في اجابتها عن السؤال الثاني المتعلق بتأثير التحديات الاستراتيجية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على بيئة الأمن الإقليمي في منطقة الخليج العربي،** حيث برز ذلك التأثير في المجالات الآتية :

أ. **الأمن الاجتماعي:** أوجدت التحديات الاستراتيجية تأثيرات كبيرة في قضية تراجع الهويات الوطنية مقابل الانتماءات القومية والدينية والعرقية، وهذه بدورها أوجدت مشكلات جمة إذ لم تعد اللغة العربية هي اللغة الأولى المستخدمة في بعض الدول الخليجية، وهناك قضية تفشي ظاهرة تعاطي المخدرات والسلوكيات الغريبة عن المجتمع الخليجي، فضلاً عن الخوف من الجرائم وارتفاع نسبة الجريمة من قبل الوافدين، وعليه أصبحت التنشئة

السياسية للمواطنين في دول مجلس التعاون تمثل ضرورة من ضرورات التنمية السياسية التي لها مساس مباشر بقضية الهوية الوطنية كونها العملية التي يتحدد مضمونها بنقل ثقافة الجيل الحالي إلى الجيل اللاحق في بعدها الأفقي، والتي توفر اتساق بين قيم واتجاهات وسلوكيات أفراد الجيل السائد بما يضمن للجسد السياسي قدراً من التلاحم والترابط في جميع أبعاده.

ب. **الأمن الاقتصادي:** تعرضت بيئة الأمن في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتدهور الأمن الاقتصادي نتيجة للفوضى والارتباك النابعة من التهديدات غير التقليدية التي استهدفتها مثل الإرهاب العابر للحدود، وتأثرت أيضاً بقضايا اللاجئين العرب التي فرضت العمل الجدي لرفع المعاناة الإنسانية لأعداد كبيرة من هؤلاء اللاجئين، فضلاً عن الهجرة غير الشرعية، وتنامي تداعيات الأزمات والصراعات الإقليمية، في ظل بروز حالة من الخلافات الخليجية البينية، الأمر الذي أسهم في تراجع حالة الأمن التي كانت تنعم بها دول مجلس التعاون، والتي أوجبت إعادة النظر في كثير من القضايا والمشكلات والأزمات من أجل وضع حلول ناجعة لها.

ج. **الأمن السياسي:** أن حالة عدم الاستقرار السياسي التي تشهدها بيئة الأمن الإقليمي الخليجي منذ عدة أعوام، كان لها من النتائج التي عكست نوع القلق المبرر لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التوجهات الإيرانية التي استغلت الخلل في التوازن الاستراتيجي مع الدول الخليج العربي التي ما زالت تتبنى استراتيجية الكفاية الدفاعية، يقابلها مساعي إيران لامتلاك القدرة النووية في ظل حالة الغموض التي تكتنف برنامجها النووي على الرغم من توقيعها للاتفاق النووي مع السداسية الدولية، وتزايد أطماعها في

عدد من الدول الخليجية وما يجاورها، والذي كشفه التمدد الإيراني في عدد من الدول العربية، وهو أمر لا يدعو للارتياح، ولا يأخذ في اعتباره مصالح دول الجوار ومتطلبات أمنهم، ويقيم حاجزاً من عدم الثقة في النوايا الإيرانية التي عملت على تسيس الانتماءات المذهبية والطائفية، على نمط دعم إيران لحزب الله في لبنان ولحركة أنصار الحوثية في اليمن وأعداد كبيرة من الأحزاب والتنظيمات السياسية الشيعية في العراق.

ثانيا: النتائج

من خلال ما جاء في فصول الدراسة من معلومات، وعبر مناقشة ذلك في الخاتمة، فقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية :

1. واجه الجناح الشرقي للإقليم العربي وما يزال، مجموعة من التحديات الاستراتيجية التي جاءت على شكل أزمات وتطورات ميدانية حاصلة في أغلب الدول التي يتشكل منها، مما أدى إلى انهيار الهيكل البنائي وتعثر الروابط القومية التي تجمعه مع النظام الإقليمي العربي، وهو ما يشير إلى احتمالية تشكل كيانات جديدة في ذلك الجناح، وذلك نتيجة عدد من المشكلات التي ترتبط بالانتماءات القومية والدينية المذهبية.
2. إن أسباب حصول المتغيرات الاستراتيجية المؤثرة في بيئة الأمن الإقليمي الخليجي يكمن في تضارب توجهات الإستراتيجيات الإقليمية والدولية تجاه قضايا هذه المنطقة بالغة الحيوية للمصالح الدولية.
3. أحدث التدفق الكثيف لنفط الشرق الأوسط وبأسعاره السائدة خلال الحدود الزمنية للدراسة، تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية في دول الخليج العربي، خلقت أوضاعاً جديدة تمثلت بنمو التطلعات الإقليمية للتنافس على النفوذ في المنطقة.
4. أدى تصاعد أدوار الفاعلين المحليين من غير الدول في المنطقة العربية، بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة، من الذين يمتلكون فصائل مسلحة، وبالأخص في العراق وسوريا واليمن ولبنان، إلى اكتساب هؤلاء الفاعلون المسلحون سمات جديدة جعلتهم بمنزلة جيوش موازية تتشابه مع القوات النظامية التقليدية للدول، مما عرض بيئة الأمن الإقليمي الخليجي

لحالة من عدم الاستقرار السياسي، نتيجة التدخلات التي أخذت تمارسها تلك الفصائل في شؤون دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

5. تلعب خصوصية إقليم الخليج العربي الجيوستراتيجية دوراً مؤثراً في الأمن العالمي بدرجة كبيرة، وبذات الوقت فإن دول الإقليم تأثرت بالتحولات في هيكل القوة العالمي انطلاقاً من الارتباط الوثيق بين بيئة الأمن الخليجي والأمن العالمي، حيث تحوي منطقة الخليج العربي من المصالح المهمة للأطراف الدولية ما يجعلها في حالة اختراق دائم من الخارج، وبالتالي فإن ازدياد التدخل الدولي يسهم بتعقيد فرص صياغة أمن إقليمي مستقل بسبب صراع القوى الكبرى في الإقليم.

ثالثا: التوصيات

ومن خلال ما جاء بالنتائج فإن الدراسة توصي بالآتي:-

1. مواجهة التحديات الاستراتيجية التي تتعرض لها بيئة الأمن الإقليمي الخليجي بقوة واقتدار، من خلال العمل على توفير مستلزمات التكامل الإقليمي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي بجميع صوره (السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية).
2. التصدي لأهداف استراتيجيات القوى الإقليمية المتنافسة على النفوذ في منطقة الخليج العربي عبر توحيد المواقف تجاه الأزمات الإقليمية والدولية.
3. وضع برامج وسياسات نفطية خليجية، والاتفاق على حدود انتاج النفط بما يقلل من قدرة الدول الصناعية الكبرى التحكم بأسعاره التي تعد المصدر الرئيس للموازنات المالية في الدول الخليجية.
4. تنسيق الجهود الأمنية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من أجل مواجهة الفصائل المسلحة للفاعلين المحليين الذين أخذوا يهددون الاستقرار الأمني والسياسي في المنطقة.
5. صياغة نظرية أمن إقليمي تكون كفيلة بمواجهة التهديدات الإقليمية وتمنع التدخلات الخارجية في الأوضاع الأمنية والسياسية لدول المنطقة.

قائمة المراجع

1. المراجع العربية

- إبراهيم ، محمود أبوزيد (1986). *المضمون الاجتماعي للمناهج*، القاهرة، مؤسسة الخليج العربي.
- ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي(2010). *لسان العرب*، ط3 ، بيروت، دار صادر.
- أبو دياب، خطار (2014، يناير). الفوضى الاستراتيجية: النزاع السوري واحتمالات التفكك في المشرق العربي، القاهرة، *مجلة السياسة الدولية / ملحق تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية*، 49 (195)، 7-12، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- أحمد، يوسف أحمد ونيفين مسعد (تحرير) (2013). *حال الأمة العربية 2012-2013 مستقبل التغيير في الوطن العربي مخاطر داهمة*، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- الأسرج، حسين عبد المطلب. إنقاذ اليمن والانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي، *مجلة شؤون عربية*، العدد (163)، خريف (2015)، ص (160- 178)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- آل عمر، سعيد (1996). *تاريخ المملكة العربية السعودية في دليل الخليج*، الأحساء، جامعة الملك فيصل.
- إمام، حمادة (1997). *دور الأسرة السعودية في إقامة الدولة الإسرائيلية*، مكتبة الحرمين للإعلام الإسلامي.

- أنيس ، إبراهيم وآخرون (1972). *المعجم الوسيط* ، القاهرة ، دار المعارف.

- باكير ، علي حسين (2012) . استراتيجيات التعامل مع الثورات العربية دراسة حالة تركيا، إيران ، السعودية ، عمان ، *مجلة دراسات شرق أوسطية* ، العدد 60 ، صيف (2012) ، ص (89 – 109)، مركز دراسات الشرق الأوسط .

- برزكر ، كيهان . مكانة الإقليمية في سياسة إيران الخارجية ، *فصلية العرب وايران*، العدد 26 ، (بيروت ، شتاء 2011) ، مركز الأبحاث والدراسات الاستراتيجية للشرق الأوسط .

- بركات، نظام (تحرير) (2012): "*مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها* "، عمان ، مركز دراسات الشرق الأوسط .

- برنيري، ماريا لويزا (1997). المدينة الفاضلة عبر التاريخ ، الكويت، ترجمة عطيات أبو السعود، مراجعة عبد الغفار مكاوي، *عالم المعرفة* ، (225) ، 78- 84، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

- بروك، تلمان وآخرون(2013). *التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي الكتاب السنوي* ، بيروت، ترجمة: عمر سعيد الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي، مركز دراسات الوحدة العربية.

- برينان ، جون . *حديث مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية CIA عن الاتفاق الإطاري الذي تم التوصل بين إيران والسداسية الدولية في لوزان يوم 2 نيسان 2015*، في 8 نيسان 2015.

- بشارة، عبد الله (1988). *مجلس التعاون قطار الغد نحو المحطة الأخيرة*، الرياض، الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي.

- بعد مرور 35 عاماً مجلس التعاون لدول الخليج العربية، *مجلة درع الوطن الإماراتية*، العدد 534 (دبي، يوليو 2016)، ص 76.
- بوحنية، قوي (2015). *هندسة الامن الخليجي في ضوء النزاعات الاقليمية والدولية*، بغداد، مركز الروابط للبحوث والدراسات.
- *التقرير الاقتصادي العربي*(2016). صندوق النقد العربي، استردت بتاريخ 2017/3/3 من الموقع الإلكتروني:

http://www.amf.org.ae/sites/all/libraries/pdf.js/web/viewer.html?file%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A9.pdf

- توماس وهلين ادفيد هنجر(1990) . *الإدارة الإستراتيجية*، ترجمة محمود عبد الحميد وزهير نعيم، الرياض ، معهد الإدارة العامة .
- الجابري، محمد عابد (2011). *الهوية.. العولمة.. المصالح القومية*، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- الحاج، عبد الله جمعة (2016 ، 13 نوفمبر). نتائج الفوضى في العالم العربي، *جريدة إيلاف اللندنية* ، العدد (5654)، نقلاً عن جريدة الاتحاد الإماراتية الصادرة يوم 2016/11/12.
- الحروب، خالد. مقارنة بمصر، مطلوب موقف خليجي أصلب في سورية، *جريدة الحياة*، في 2013/8/24.

- الحريري، جاسم يونس. تأثير الغزو الثقافي والعولمة على دول مجلس التعاون الخليجي وعلاقاتها مع العراق بعد 2003، *مجلة شؤون عربية* ، العدد 156، (القاهرة، شتاء 2013)، ص (209- 231) ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية .

- الحسن، عمر . *دول الخليج والأزمة السورية: مستويات التحرك وحصيلة المواقف*، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 2012/7/16، استردت في 2017/2/17 من الموقع الإلكتروني:

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/06/201262873127604373.html

- الحسن، عمر . *مجلس التعاون الخليجي: دواعي التأسيس من وجهة النظر الرسمية*، مركز الجزيرة للدراسات، 2015/1/15 ، استردت بتاريخ 22/1/ 2017 من الموقع الإلكتروني:

http://studies.aljazeera.net/ar/files/gccpath/2014/10/2014101491936106853.html

- حسين، أحمد سيد. السياسات الروسية تجاه الشرق الأوسط، القاهرة، *مجلة الديمقراطية*، العدد (52)، أبريل (2014)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

- حسين، عدنان السيد (2013). *المواطنة: أسسها وأبعادها*، بيروت، منشورات الجامعة اللبنانية.

- الحمد ، جواد (تحرير) (2012) . إدارة المرحلة الانتقالية ما بعد الثورات العربية ، عمان ، *شهرية الشرق الأوسط* ، العدد (21) ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، ص (7 – 13) .

- الحمد، تركي (2003). *الثقافة العربية في عصر العولمة*، دار الساقي.
- الحمد، جواد (1997). أمن الخليج بين دوله والنظام الدولي الجديد، في : ميرفي ، وآخرون، أمن الخليج في ظل النظام الدولي الجديد، عمان، *مجلة دراسات*، (25).157-213 ، مركز دراسات الشرق الأوسط .
- حميدان، حسن. **إيران وجيرانها بعد الاتفاق النووي المكاسب والنتائج**، في 2015/8/15، أستردت في 6/1 / 2016 ، من الموقع الإلكتروني للجزيرة نت: http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/8/12/%A
- الحنيطي، راشد أحمد (2016). *حركة أنصار الله الحوثية والتمدد الإيراني في منطقة الخليج العربي*، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع .
- خلف، فليح حسن (2004) . *العلاقات الاقتصادية الدولية*، عمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
- خليفة، علي (2013، صيف/ خريف). المواطنية مسارات الدولة: دراسة تحليلية نقدية للعلاقة بين المواطنية والدولة، بيروت، *المجلة العربية للعلوم السياسية*، العددان (39-40)، 10 – 16، مركز دراسات الوحدة العربية.
- خماس، علاء الدين حسين مكي (1987) . *أفكار حول الحرب*، بغداد ، مطبعة دار الشؤون الثقافية.
- دحمان، غازي. كيف يمكن الخروج من المأزق العربي؟ القاهرة، *شؤون عربية*، العدد (168)، شتاء (2016)، ص (26- 35)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

- دحمان، غازي. مسارات التحولات الشرق أوسطية، *مجلة شؤون عربية*، العدد (157)، ربيع (2014)، ص (90- 97)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- دلي، خورشيد (2012) . انهيار سياسة تركيا في الشرق الأوسط ، بيروت ، *مجلة الوحدة الإسلامية* ، العدد (130) ، تشرين الأول، تجمع العلماء المسلمين في لبنان .
- دياب، أحمد . السياسة الإقليمية الخليجية والخيارات الصعبة، *مجلة شؤون عربية* ، العدد 158، (القاهرة، صيف 2014)، ص (28- 42) ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية .
- راشد، سامح. تفضيل القوة: تغير أدوات إدارة الصراعات الإقليمية، *مجلة شؤون عربية* ، العدد 163، (القاهرة، خريف 2015)، ص (38- 49)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية
- رجب، إيمان. مستقبل العراق بين الصراع المذهبي وتهديد داعش، *مجلة السياسة الدولية* ، العدد (205) ، (القاهرة ، يوليو 2016) ، ص (108 – 113)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية .
- الرشيد، تركي فيصل (2013). *ما بعد الثورات العربية الربيع ومخاض التحول الديمقراطي*، بيروت ، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام .
- رفعت، سعيد (2016، شتاء). التطورات الدولية والإقليمية وتداعياتها على الأوضاع في المنطقة، القاهرة، *شؤون عربية*، (168)، 5- 13، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

- رفعت، سعيد. أبعاد الأدوار الدولية والإقليمية في أزمات المنطقة. القاهرة، *شؤون عربية*، العدد (163)، خريف (2015)، ص (5– 16)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- رفعت، سعيد. أبعاد الأدوار الدولية والإقليمية في أزمات المنطقة. القاهرة، *شؤون عربية*، العدد (163)، خريف (2015)، ص (5– 16)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- رفعت، سعيد. الأوضاع في المنطقة وما تفرضه من تناقضات في المواقف والمفاهيم، القاهرة، *مجلة شؤون عربية*، العدد (159)، خريف (2014)، ص (5)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- رفعت أ، سعيد. النزاع السعودي الإيراني .. طبيعته، وتبعاته، ومآلاته، القاهرة، *شؤون عربية*، العدد (165)، ربيع (2016)، ص (5– 15)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- رفعت ب، سعيد. التطورات الدولية والإقليمية وتداعياتها على الأوضاع في المنطقة، القاهرة، *شؤون عربية*، العدد (168)، شتاء (2016)، ص (5– 13)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- رمضاني، روح الله (1988). *الخليج العربي ومضيق هرمز*، بيروت، الحقيقة بريس.
- الريس ، رياض نجيب (2012). *رياح الخليج بدايات مجلس التعاون والصراع العربي الإيراني 1980–1990*، بيروت، رياض الريس للكتب والنشر.

- الزهراء، عامر. هل ستنجح الوحدة الاقتصادية الخليجية في رأب الصدع السياسي؟ (2016) ، *صحيفة شؤون عربية*، في (3 حزيران).

- الزهيري ، أبو بكر مرشد فازع (2011) . *التوجهات الإيرانية في المنطقة العربية وأثرها على الأمن القومي* ، ط2 ، صنعاء ، مكتبة مركز الصادق .

- السبيعي، خالد (2014) . عقبات التكامل الاقتصادي الخليجي، *صحيفة الشرق السعودية*، العدد (773)، في (1/15) ، ص 13.

- سعد الدين، نادية (2016، يوليو). مسارات التحول: المعادلات الأمنية الجديدة في النظام الإقليمي العربي، القاهرة، *مجلة السياسة الدولية / ملحق تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية*، 51 (205)، 7-12، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

- سعد الدين، نادية. الارتباك الاستراتيجي: اقترابات القوى الكبرى في منطقة الشرق الأوسط، القاهرة، *مجلة السياسة الدولية*، ملحق تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية، العدد (203)، يناير (2016)، ص (13-18)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

- سعد الدين، نادية. مسارات التحول: المعادلات الأمنية الجديدة في النظام الإقليمي العربي، القاهرة، *مجلة السياسة الدولية ملحق تحولات استراتيجية*، العدد 205، يوليو (2016)، ص (7- 12)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

- سعد، رؤوف (خريف 2014)، الاتحاد الأوروبي " مجلس التعاون الخليجي في ظل متغيرات إقليمية ودولية جديدة "، *مجلة شؤون عربية*، (159). 116 – 127، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

- سعيد، قدري. حسابات متداخلة: صفقات السلاح الرئيسية بعد الثورات العربية، *مجلة السياسة الدولية*، العدد (184)، أبريل (2011)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

- السلامي، سامي (2016، يناير). سياسات الحيرة: استجابة الدولة العربية للتحولات الهيكلية في الشرق الأوسط، القاهرة، *مجلة السياسة الدولية / ملحق تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية*، 51 (203)، 25–30، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

- سليم ، محمد السيد . ضغوط ما بعد الثورات: الانكشاف المتزايد للنظام الإقليمي العربي ، القاهرة ، *مجلة السياسة الدولية* ، العدد (192) ، (القاهرة ، أبريل 2013) ، ص (46 – 55)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية .

- سليم، محمد السيد(2013، أبريل). ضغوط ما بعد الثورات الانكشاف المتزايد للنظام الإقليمي العربي، *مجلة السياسة الدولية*، 48 (192)، 46–55، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

- سليمان، رائد نايف (2009).**الاستقرار السياسي ومؤشراته**، منتدى الحوار المتمدن ، الموقع الالكتروني : http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=166391

- السيد، دلال محمود (2016، يناير). السيناريو الغائب: مستقبل الترتيبات الأمنية في الشرق الأوسط، القاهرة، *مجلة السياسة الدولية / ملحق تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية*، 51 (203)، 19-24، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

- السيد، دلال محمود. السيناريو الغائب: مستقبل الترتيبات الأمنية في الشرق الأوسط، القاهرة، *مجلة السياسة الدولية*، ملحق تحولات استراتيجية، العدد (203)، يناير(2016)، ص (19)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

- السيد، رضوان (2015). *العرب والإيرانيون: العلاقات العربية الإيرانية في الزمن الحاضر*، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون.

- الشاهر، شاهر اسماعيل (2015). *الدولة في التحليل السياسي المقارن*، دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب.

- الشايجي ، عبد الله (2012) . دول مجلس التعاون الخليجي وثورات الربيع العربي ، *صحيفة الوطن القطرية* ، العدد (6184)، في (8 آب) .

- شبلي ، سعد شاكر وأمين المشاقبة (2012). *التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط مرحلة ما بعد الحرب الباردة* ، عمان ، دار الحامد للنشر.

- شبلي، سعد شاكر (2013). *الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط*، عمان، دار زهران للنشر .

- شبلي، سعد شاكر (2014). *التحولات الاستراتيجية للشرق الأوسط وأثرها على بيئة الأمن الإقليمي الخليجي*، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع.

- شبلي، سعد شاكر (2015). *السلوك الدولي تجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني*، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع.
- شبلي، سعد شاكر (2016). *التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في الدول العربية*، عمان ، دار زهران للنشر والتوزيع.
- الشبيبي، أحمد صدام عبد الصاحب (2008). العلاقة بين الانكشاف التجاري والتجارة البينية في دول مجلس التعاون الخليجي، في: الشبيبي، أحمد صدام وآخرون ، *مجلس التعاون لدول الخليج العربية قضايا الراهن وأسئلة المستقبل*، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- الشريف، محمد محمود (2001). *نحو وحدة نقدية خليجية*، الكويت، المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية.
- شفيق، علي (1989). *مجاس التعاون الخليجي من منظور العلاقات الدولية*، بيروت، دار النهضة العربية.
- شقير، وليد. تداخل عنوان الإرهاب والتناقضات المذهبية والتنازع الروسي الأمريكي والدور الإيراني... في سوريا، القاهرة، *مجلة شؤون عربية*، العدد (157)، ربيع (2014)، ص (98–106)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- شلبي ، السيد أحمد . ميراث أوباما في الشرق الأوسط ، القاهرة، *شؤون عربية*، العدد (168)، شتاء (2016)، ص (56– 67)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

- شلبي، السيد أمين. تداعيات التقارب الأمريكي– الإيراني.. تساؤلات دولية وعربية، القاهرة، _مجلة السياسة الدولية_، العدد (202)، أكتوبر (2015)، ص (90)، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- الشميري، سمير عبد الرحمن(2001)، _المواطنة المتساوية (اليمن نموذجاً)_، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- الشيخ، نورهان. تحالف محسوب: محددات التوافق بين إيران وروسيا، القاهرة، _مجلة السياسة الدولية_، العدد 196، أبريل (2014)، ص (92– 95)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- الشيخ، نورهان. مصالح ثابتة: السياسة الروسية تجاه المنطقة بعد الثورات العربية، القاهرة، _مجلة السياسة الدولية_، العدد 186، أكتوبر (2011)، ص (87– 92)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- صلاح، عمرو . إطار تحليلي لجدل الأمن والدمقرطة.. حالة داعش، القاهرة، _مجلة السياسة الدولية– ملحق اتجاهات نظرية_، العدد (207)، يناير(2017)، ص (11– 18)، مركز الإهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية .
- الطائي، صادق. التداعيات الإقليمية للاتفاق النووي الإيراني، لندن، _جريدة القدس العربي_، العدد (8359) في 2016/1/23.
- طفلة، سعد . حول الاعتداءات العراقية على الحدود الكويتية ، _صحيفة الشرق الأوسط السعودية_، العدد (10168) ، في (30 أيلول) .

- عاطف، أحمد (2017، يناير- فبراير). الجيوش الموازية: ملامح تجييش نظامية للميليشيات في الشرق الأوسط، أو ظبي، *مجلة اتجاهات الأحداث*، (19)، 30-33، مركز المستقبل الأبحاث والدراسات المتقدمة.

- العالي، حسن. الطبقة الوسطى في دول مجلس التعاون الخليجي: الخصائص والآفاق، **مركز الجزيرة للدراسات**،2013/7/22،استردت بتاريخ 2017/1/22 من الموقع الإلكتروني:

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/07/201372272619767829.html

- عبد الفتاح، بشير. التداعيات الإقليمية للاتفاق النووي بين إيران والسداسية الدولية، القاهرة، *مجلة شؤون عربية*، العدد (163)، خريف (2015)، ص (62-75)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

- عبد القادر، خالد شمس. التعاون والتكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون: الإنجازات والعقبات، **مركز الجزيرة للدراسات**، 2015/1/15، استردت بتاريخ 2017/1/22 من الموقع الإلكتروني:

http://studies.aljazeera.net/ar/files/gccpath/2015/01/2015114111914285936.html

- عبد الله، عبد الخالق (2012). الربيع العربي: وجهة نظر من الخليج العربي، في: بلقزيز، عبد الإله (تحرير)، *الربيع العربي .. إلى أين؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي*، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

- عبد المجيد، وحيد. ربيع العرب وحروبهم: المخاض الأخير، القاهرة، *مجلة السياسة الدولية*، العدد 199، يناير (2015)، ص (52- 59)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- عبيد ، منى حسين (2013) . انعكاس التغيير في المنطقة العربية على دول الخليج العربي ، ورقة بحثية مقدمة أمام المؤتمر السنوي الرابع عشر لمركز الدراسات الدولية في جامعة بغداد الموسوم "*التغيير في البلدان العربية وأثره في العراق ومنطقة الخليج العربي للمدة 12-13 آذار* " .
- العجمي، ظافر محمد (2011). *أمن الخليج العربي تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية*، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- عدلي، هويدا. الكراهية في المجتمعات من منظور أزمة الهوية، القاهرة، *مجلة السياسة الدولية – ملحق اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية*، العدد (199)، يوليو (2015)، ص (15)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- العربي، يوسف حسن (2013). *المتغيرات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وأثرها في الأمن القومي لدول الخليج العربي (2003 – 2013)*. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، الأردن.
- العكرة، أودنيس (1981) . *من الدبلوماسية إلى الإستراتيجية*، بيروت ، دار الطليعة للطباعة والنشر.
- علوي، مصطفى (2014، يوليو). قابلية التأثير: إعادة تعريف خرائط المصالح والعلاقات الخليجية، القاهرة، *مجلة السياسة الدولية / ملحق تحولات استراتيجية على*

خريطة السياسة الدولية، 48 (197)، 11-16، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

- علي، خالد حنفي (2016 يناير). إصلاح المدركات الخاطئة .. والحد من الصراعات، القاهرة، *مجلة السياسة الدولية / ملحق اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية*، 51 (203)، 3-4، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

- علي، خالد حنفي (2016 أكتوبر). القابلية للتفكير التآمري في مراحل التحولات الكبرى، القاهرة، *مجلة السياسة الدولية ملحق اتجاهات نظرية*، العدد 198، ص (3- 4)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

- علي، عبد المنعم السيد (2008). *الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة*، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

- العمر، محمد (2015). *أسطورة داعش إرهاب الخلافة ودهاليز التمويل*، الرياض، دار مدارك للنشر.

- العناني، خليل (2007): " هل الدولة العربية على وشك السقوط "، القاهرة، *مجلة شؤون عربية*، العدد (129)، عدد فصل الربيع، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ص (74 – 81).

- عوني، مالك (2013، يوليو). الإطار الجامع: هل يمكن للمدخل الإثني تفسير صراعات ما بعد الثورات العربية؟ القاهرة، *مجلة السياسة الدولية / ملحق تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية*، 48 (193)، 3-4، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

- عوني، مالك. الدور الملتبس: هل يعزز الأمن الإقليمي انتقالاً عسيراً إلى التعددية القطبية؟ القاهرة، _مجلة السياسة الدولية ملحق تحولات استراتيجية_، العدد 205، يوليو (2016)، ص (3- 6)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- الغرباني، نجيب. _التغيرات الدولية وأثرها في النظام الإقليمي العربي_، 2010/3/22، استردت بتاريخ 11/25/ 2016 من الموقع الإلكتروني:

http://bohothe.blogspot.com/2010/03/blog-post_1745.html
- غلوم ، إبراهيم . _**مصطلح الثقافة وسط انحياز الخطاب**_ ، 2010/9/15، أستردت بتاريخ 2016/11/1 من الموقع الإلكترروني:

http://kafrshokr.com/forum/archive/index.php/t-20473.html

- فراعنة، حمادة. _مكاسب السياسة الواقعية لإيران_، عمان، جريدة الدستور العدد (17487)، في 20 آذار 2016.
- فرقاطة سعودية تتعرض لهجوم إرهابي من قبل 3 زوارق انتحارية حوثية، _جريدة الرياض السعودية_، العدد 17782 في 2017/1/31 .
- فهمي، عبد القادر محمد (2011). _المدخل إلى دراسة الاستراتيجية_، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
- فواز، أحمد عبد الحافظ (2015، خريف). العنف الهوياتي والفرصة السياسية في العراق، بيروت، _مجلة الديمقراطية_، (47-48)، 131- 150، الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية.

- القرضاوي، يوسف. *التحديات* ، مداخلة في ندوة تحديات في الفكر الإسلامي التي عقدتها هيئة الأعمال الفكرية في الخرطوم عام 2007 ، الموقع الإلكتروني:

www. Asharq alarabi. Org. UK / markaz. Mutabaat – s–az. Htm

- القرني، علي حسين (1997). *مجلس التعاون الخليجي أمام التحديات*، الرياض، مكتبة العبيكان.

- قشقوش، محمد (2015، أكتوبر). بعد الاتفاق النووي سباق التسلح في الشرق الأوسط .. إلى أين؟ القاهرة ، *مجلة السياسة الدولية*، 50 (202)، 118–122، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

- قناة العربية الفضائية (2017، 31 كانون الثاني). *تفاصيل الإرهابي على الفرقاطة السعودية*، استردت في 2017/3/15، من الموقع الإلكتروني :

http://www.alarabiya.net/ar/saudi-today/2017/01/31/

- قهوجي، رياض. إيران الخيارات العسكرية للمواجهة الأمريكية – الإيرانية، القاهرة *مجلة السياسة الدولية*، العدد (168)، أبريل (2007)، ص (120)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

- قهوي، حميد . الكاتب العربي والعولمة: عولمة أم معالمة؟ *مجلة المستقبل العربي*، العدد 349، (بيروت، آذار/ مارس 2008) ، ص 51 ، مركز دراسات الوحدة العربية.

- كاتزمان، كينيث (2007). *الحوار الأمني بين الولايات المتحدة والخليج*، 2007/3/22، استردت في 2017/3/3 من الموقع الإلكتروني لمركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية:

http://www.ecssr.com/ECSSR/print/ft.jsp?lang=ar&ftId=/FeatureTopic/Kenneth_Katzman/FeatureTopic_0128.xml

- الكتبي، ابتسام (2008). قضية المواطنة في دول الخليج، في : السويدي، جمال سند (تقديم)، *الخليج العربي بين المحافظة والتغيير*، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،

- كشك ، أشرف محمد عبد الحميد (2012) . *تطور الأمن الإقليمي الخليجي منذ عام 2003 دراسة في تأثير إستراتيجية حلف الناتو*، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية .
- كمال، محمد. السياسة الأمريكية والشرق الأوسط .. حدود الاستمرارية والتغيير، القاهرة، *مجلة السياسة الدولية*، العدد (203)، يناير (2016)، ص (115)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- الكواكبي، سلام. علاقة التنمية بالديمقراطية في دول الثورات العربية، القاهرة، *مجلة شؤون عربية*، العدد (160)، ربيع (2014)، ص (123 -132)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- كيالي، ماجد. التغيرات في أدوار الفاعلين الدوليين والإقليميين في المنطقة، القاهرة، *مجلة شؤون عربية*، العدد (156) شتاء (2013)، ص (124 – 135)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- كيالي، ماجد. فاعلية النظام العربي: المحددات والإشكاليات، القاهرة، *شؤون عربية*، العدد (163)، خريف (2015)، ص (35)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

- كيالي أ، ماجد. التوتر السعودي الإيراني وتداعياته على القضايا الإقليمية الساخنة، القاهرة، *شؤون عربية*، العدد (165)، ربيع (2016)، ص (33– 41)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- كيالي ب، ماجد. تداعيات الحضور والغياب في القضايا العربية الساخنة، القاهرة، *شؤون عربية*، العدد (168)، شتاء (2016)، ص (16– 25)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- *مجلة درع الوطن الإماراتية*، العدد (534)، يوليو (2016)، ص (76)، مديرية التوجيه المعنوي في القيادة العامة للقوات المسلحة الامارات العربية المتحدة.
- مجيب، مي. الجغرافيا المأزومة: ديناميات الصراع في إقليم الشام والعراق بعد الثورات، القاهرة، *مجلة السياسة الدولية ملحق تحولات استراتيجية*، العدد (197)، يوليو (2014)، ص (17– 22)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- محفوظ، محمد (2004). *الإصلاح السياسي والوحدة الوطنية كيف نبني وطناً للعيش المشترك*، بيروت، المركز الثقافي العربي.
- محمود، أحمد إبراهيم (2003). *مستقبل الوجود العسكري الأجنبي في الخليج*، الكويت، دراسة غير منشورة، المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية.
- محمود، أحمد إبراهيم. الصناعات العسكرية الروسية،، تدعيم الاقتصاد والمكانة الدولية، القاهرة، *مجلة السياسة الدولية* ، العدد (170)، أكتوبر (2007)، ص (60– 71)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- مرسي، مصطفى عبد العزيز (2008). *تحديات العمالة الوافدة في الخليج: مبالغات إعلامية أم مخاطر حقيقية؟*، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

- مرسي، مصطفى عبد العزيز. هل يغير صعود داعش وروافده التوازنات والمعادلات الدولية والإقليمية في المنطقة، *مجلة شؤون عربية* ، العدد 159، (القاهرة، خريف 2014)، ص 109، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. *دول مجلس التعاون الخليجي : الآفاق الاقتصادية*، البنك الدولي، ربيع 2016، استردت بتاريخ 2017/1/25 من الموقع الإلكتروني:

  http://www.albankaldawli.org/ar/country/gcc/publication/economic-outlook-spring-2016

- المرهون ، عبد الجليل زيد (2007) . *أمن الخليج وقضية التسلح النووي*، المنامة، مركز البحرين للدراسات والبحوث .
- المصري، محمد. اتجاهات الرأي العام العربي نحو الاتفاق النووي الإيراني، بيروت، *مجلة سياسات عربية*، العدد (16)، أيلول (2015)، ص (131-141)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- مصطفى، إبراهيم وآخرون (2004)، *المعجم الوسيط* ، القاهرة، مجمع اللغة العربية، دار الشروق الدولية.
- مطر، خولة (2008). محاولة التخلص من الاعتماد على العمالة الوافدة في منطقة الخليج العربي، في : السويدي، جمال سند (تقديم) ، *الخليج العربي بين المحافظة والتغيير*، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

- المقداد، خليل (2016، 29 شباط). *انهيار أسعار النفط الأسباب المعلنة والخفية*، أورينت نيت، استردت في 2017/3/14 من الموقع الإلكتروني:

http://orient-news.net/ar/news_show/104496/0/%D8%A7%

- منصور، عمرو. إيران .. والعنف الطائفي في العراق واليمن، *مجلة السياسة الدولية*، العدد (204)، (القاهرة ، أبريل 2016)، ص (152 - 159)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية .

- المهيري، سعيد (1999). مسيرة مجلس التعاون، ورقة قدمت إلى ندوة: *مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية*، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

- المؤتمر الصحفي لوزير الخارجية التركي الأسبق أحمد داود أوغلو في 8/15 /2011.

- موسى، راندا. العلاقات العربية الروسية ما بعد الربيع العربي، أنقرة ، *مجلة روية التركية*، ربيع (2013)، مؤسسة ستا للدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

- ناجي، محمد عباس. **مسارات معقدة: أزمات مستمرة في الشرق الأوسط**، القاهرة، المركز العربي للبحوث والدراسات، 2015/3/10، استردت بتاريخ 2017/2/17 من الموقع الإلكتروني: http://www.acrseg.org/36736

- النجار، زغلول راغب محمد (2013): *ماذا بعد ربيع الثورات العربية* ، القاهرة، دار نهضة مصر للنشر.

- نعمة ، كاظم هاشم (1988). *الوجيز في الإستراتيجية*، بغداد، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد.

- نهار ، غازي صالح (يوليو 2008) . المنظور الإيراني لأمن الخليج العربي: الواقع والخيارات ، القاهرة ، *مجلة النهضة* ، 9 (3). 49 – 86 ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

- نويز ، جيمس (2007) . البرنامج النووي الإيراني وتأثيره في أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، في: *البرنامج النووي الإيراني : الوقائع والتداعيات*، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية .

- هاشم، نوار وأمجد طعمة. الموقف الروسي من الثورات العربية ليبيا ومصر وسوريا انموذجاً، بيروت، *مجلة سياسات عربية*، العدد (12)، كانون الثاني (2015)، ص (112–126)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

- الهباس، خالد بن نايف: التنافس الدولي وأثره على العالم العربي، القاهرة، *مجلة شؤون عربية*، العدد (153)، ربيع (2013)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

- الهياجنة، عدنان محمد (2008). هل للديمقراطية مستقبل في دول الخليج العربي، في: الشبيبي، أحمد صدام وآخرون ، *مجلس التعاون لدول الخليج العربية قضايا الراهن وأسئلة المستقبل*، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

- وايت ، جيفري وسي تي سي سنتيل . *حزب الله يخوض حرباً في سوريا: القوات والعمليات والآثار والتداعيات* ، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى في كانون الثاني 2014، استردت في 2017/2/17 من الموقع الإلكتروني :

http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/hizb-allah-at-war-in-syria-forces-operations-effects-and-implications.

- اليوسف، يوسف خليفة (2008). عندما تصبح السلطة غنيمة: حالة مجلس التعاون الخليجي، في : الشبيبي، أحمد صدام وآخرون، *مجلس التعاون لدول الخليج العربية قضايا الراهن وأسئلة المستقبل*، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

- يونس، محمد عبد الله. رؤى غربية لسيناريوهات التدخل العسكري الروسي في سوريا ، القاهرة، *مجلة السياسة الدولية*، العدد (203)، يناير (2016)، ص (125)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

2. المراجع الأجنبية

- Abdullah**,** Jamal & Others (2014). *Gulf Cooperation Council's Challenges and Prospects***,** Aljazeera Centre for Studies
- Bernd Simon & Bert Klandermans (2011). Politicized Collective Identity**,** *American Psychologist***,** Vol. 56, No. 4, P319.
- Buzan, Barry& Ole Weaver (2009). *Regions and Powers : The Structure of International Security*, Cambridge University Press
- Cavatorta, Francesco. Geopolitical Challenges To the Success of Democracy In North Africa, Tunisia and Morocco, *Democratization*, 8(4), 2001, P: 175-194.
- Clark, McCauley (2011). The Psychology of Group Identification and the Power of Ethnic Nationalism, In Chariot, Daniel (Ed); Seligman, Martin E. P. (Ed). Ethno political warfare**:** *Causes, consequences, and possible solutions*, Washington, DC, US: American Psychological Association,, P350.
- Clausewitz (1984). *On War, Edited With An Introduction By Anatol Rapport***,** Published by Penguin Classics, London, ,UK .

- Dannreuther, Roland. "Russia and the Middle East: A Cold War paradigm?" *Europe-Asia studies* 64, no. 3 (2013): 543-60.
- EL-Shazly, Nadia El-Sayed (1998). *The Gulf Tanker War: Iran and Iraq's Maritime Sword Play*, London, Macmillan Press.
- Katzman, Kenneth (2006).*The preisan Gulfstat: Issues for US policy*, NewYork, the library of Congress.
- Nye S., Joseph (2011). *The Future of Power*, New York, Public Affairs.
- Pearson, Peter (2011). Bahrain and the Arab Spring: Time for Some Realism, *Telegraph*.
- Reese ,Thomas J.(2017, April). *Annual Report of the U.S. Commission on International Religious Freedom*, Washington, U.S. Commission on International Religious Freedom.
- Stewart, Phil (2016, October 13). US military strikes Yemen after missile attacks on U. S. Navy ship, WASHINGTON, *Reuters*, assessable at: http://www.reuters.com/article/us-yemen-security-missiles-idUSKCN12C294
- Zarif, Mohamed Jauad (2015, April 20). A message from Iran, *The New York Times.*